السوق الموازي للعملة الأجنبية

"خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني"

تأليف

أ.د. عبـــاس علـــي شلال

أ.م.د. شريف سعيد حميـــد

أ.م.د. باسـم خميس عبيـــد

أ.م.د. محمد ابراهيم خضير

أ.م.د. علي عبد الكريم الجابري

د. شاهيـــن عكَـاب سالـــم

د. فارس فـــؤاد علي القـــزاز

مركز الفيض العلمي

لاستطلاعات الرأي والدراسات المجتمعية

2024

بسمِ اللّهِ الرَّحمَنِ الرَّحيْمِ

وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ

أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ ۖ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ

عَذَابِ النَّارِ ۖ وبِئْسَ الْمَصِيرُ

صدق الله العلي العظيم

البقرة 126

السوق الموازي للعملة الأجنبية

"خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني"

تمهيد عام

تمهيد عام

تزداد معاناة الأسرة العراقية يومًا بعد آخر، ولعدة أسباب، منها الاعتماد شبه الكلي للدولة العراقية على الاقتصاد الأحادي (الريعي) وربط مصير الاقتصاد الوطني بمصير النفط، ثم الإختلالات الناتجة في السياسة المالية والنقدية بعد ربطها بحركة العملة الأجنبية وجعلها -الدولار- ميزانًا ومعيارًا للتخطيط والتنفيذ وإدارة السياسة النقدية.

والسبب الأوضح في مضاعفة المحنة والمعاناة الاقتصادية والمعيشية على المواطن والأسرة يتمثل في قرارات تسعيرة العملة الأجنبية (الدولار الامريكي) بين الرفع والخفض، مما أتاح فرصة للفجوة أن تتسع بين السوق الرسمي الذي حددته المؤسسة الرسمية والسوق الموازي الذي تحدده جهات ومتغيرات غير معلومة.

وهذه الفجوة ازدادت اتساعًا الى الحد الذي جعل السوق الموازي فاعلاً أقوى في تحديد أسعار كل ما يحتاجه المواطن والأسرة العراقية.

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة حدثت إهتزازات واضحة في اقتصادات المواطن والأسرة، تمثل أبرزها في تراجع القيمة الحقيقية والفعلية لمدخولاته

سواء الموظف وما يتقاضاه من راتب شهري أم العامل في القطاع الخاص وما يتقاضاه من أجر، فأن تلك المدخولات انخفضت قيمتها بنسبة تصل إلى 30٪ تقريبًا بسبب ارتباط مشترياته بتسعيرة السوق الموازي وليس السوق الرسمي للعملة الأجنبية (الدولار الامريكي).

وفي محاولة منّا -مركز الفيض العلمي- لمناقشة تلك القضية بأسبابها ومقوماتها وتداعياتها على إقتصاد الدولة والأسرة العراقية على حد سواء، بادرنا إلى إجراء مجموعة من الدراسات بتخصصات مختلفة لتسليط الضوء على هذه الظاهرة بنظرة علمية موضوعية.

فجاء الكتاب الحالي ليضم خمس دراسات تناقش هيمنة السوق الموازي وخطره الحالي والمستقبلي على الدينار العراقي والاقتصاد الوطني، والتي حررت بأيدي نخبة من الأكاديميين البارزين والعاملين في ميدان الاقتصاد والسياسة المالية.

مركز الفيض العلمي

2024

المحتويات

1 -الاقتصاد العراقي بين التخلف المالي والنقدي وتقلبات سعر الصرف 11
..... أ.م.د باسم خميس عبيد

2- الدور الأمريكي في ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي العراقي 45
.....د. علي عبد الكريم حسين الجابري

3- نحو مواجهة قانونية حازمة للحد من تدهور الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي 71
..... د.محمد ابراهيم خضير عباس

4- السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق «خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني» 87
فارس فؤاد علي القزاز / شاهين عكاب سالم

5- السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق «دراسة استطلاعية ميدانية» 103
..... فريق من الباحثين-مركز الفيض العلمي

السوق الموازي للعملة الأجنبية
خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني
تأليف
أ.د. عباس علي شلال
أ.م.د. شريف سعيد حميد
أ.م.د. ياسم خميس عبيد
أ.م.د. محمد ابراهيم خضير
أ.م.د. علي عبد الكريم الحاجري
د. شاهين مكاب سالم
د. فارس فؤاد علي القزاز
مركز الفيض العلمي لاستطلاعات الرأي والدراسات المجتمعية
2024

الاقتصاد العراقي
بين التخلف المالي والنقدي وتقلبات سعر الصرف

أ.م.د باسم خميس عبيد
استاذ المالية العامة
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة بغداد

الاقتصاد العراقي بين التخلف المالي والنقدي
وتقلبات سعر الصرف

أ.م.د باسم خميس عبيد

استاذ المالية العامة

كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد

basiemkhamies@coadec.uobaghdad.edu.iq

المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من ظاهرة المرض الهولندي او الريعية الاقتصادية أحادية الجانب والتي من مؤشراتها انخفاض مستوى انتاجية الفرد في سوق العمل الحكومي والخاص، والذي ساعد على تكريس هذه الظاهرة ضعف أداء السياسة المالية في الجانب الاستثماري والذي يعبر عنه في تقنيات الموازنة التقليدية التي تعتمدها السياسة المالية في تخصيص توزيع الموارد المالية، لذا فإن محاور المشكلة في الاقتصاد العراقي هي الريعية الاقتصادية الأحادية في توليد الموارد وسوء إداء توظيف هذه الموارد في رفع النمو الاقتصادي ودعم برامج التنمية الاقتصادية وارتهان السياسة النقدية لتوجهات السياسة المالية بطريقة غير مباشرة تركت تأثيراً في معدلات النمو النقدي

وتقلبات سعر الصرف في السوق الموازي الذي يتبع التوجهات المالية في تحديد مساراته.

وكانت رؤية الباحث أن تعمل السياسة المالية من خلال تطوير برامج الموازنة العامة الاتحادية بهدف تقليل الاعتماد الأحادي على النفط في تكوين الموارد المالية ودعم البرامج التنموية في الاقتصاد العراقي بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والنقدي والاستقرار في سعر الصرف.

مشكلة الدراسة

الظاهرة الريعية في الاقتصاد العراقي وتخلف أداء السياسة المالية عبر قناة الموازنة العامة سبب في ضعف الجانب التنموي وتقلبات سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

فرضية الدراسة

تطور برامج الموازنة العامة واعتماد برنامج الموازنة التعاقدية ووضوح الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للموازنة عوامل مساعدة في تطوير البرامج التنموية التي تحقق الاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

أهمية الدراسة

تسليط الضوء على منهجية الموازنة التعاقدية في توظيف الموارد المالية في خدمة التنمية الاقتصادية.

هدف الدراسة

ايضاح العلاقة التلازمية بين الظاهرة الريعية للاقتصاد العراقي وبرنامج الموازنة العامة التقليدية للسياسة المالية.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي وتحليل البيانات بهدف التحقق من جوهر المشكلة.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسة، حيث تناول المحور الاول واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، فيما ركز المحور الثاني على أداء السياسة المالية للمدة 2020- 2023 ، فيما كانت حصة المحور الأخير هي النماذج المقترحة للموازنة العامة، ثم خُتمت الدراسة بمجموعة من الاستناجات والتوصيات.

المحور الاول : واقع الاقتصاد العراقي بعد 2003

يعاني الاقتصاد العراقي من جملة مشكلات رئيسة تركت آثاراً على واقع الإنتاج والإنتاجية للكثير من المشروعات الاقتصادية ذات الطابع الحقيقي والذي يمثل الرافعة الحقيقية لمستويات الاستخدام وتخفيض مستويات البطالة، وإجمالاً يمكن تشخيص المشاكل الأساسية للاقتصاد العراقي بعد 2003 بالنقاط الآتية:

1- واقع الاقتصاد العراقي واقع مربك ومشوه في أحسن أحواله، فقمة الاقتصاد العراقي هي قمة مركزية شديدة الريعية وقاع الاقتصاد العراقي قاع نصف ليبرالي يجلب منافعه من القمة، حيث هناك تقاطع بين توجه الدولة وتوجه السوق.

2- الاقتصاد العراقي عرضة لصدمات العرض الخارجية ودورته الاقتصادية الداخلية متلازمة مع الدورة الاقتصادية الخارجية، أي أن الموارد المالية للاقتصاد العراقي تتعافى بفعل ارتفاع أسعار النفط (صدمة خارجية موجبة) وتتراجع بفعل انخفاض أسعار النفط (صدمة خارجية سالبة) وهذا ما يعرف في الأدبيات الحديثة للمالية العامة بـ **نظرية حوض الاستحمام Bath Tub Theory** وما يزيد الأمر تعقيداً فيما يتعلق بتصلب هيكل الإيراد العام هو تصلب أو عدم مرونة هيكل الانفاق العام خصوصًا فيما يتعلق بفقرة الأجور والرواتب والتعويضات، إذ يقدر الإنفاق السنوي لفقرة الأجور

والرواتب والتعويضات ب 60 مليار دولار، لتشمل فئة الموظفين (3) ملايين موظف وفئة المتقاعدين (2) مليون متقاعد وفئة المتلقين للإعانة الاجتماعية (1) مليون متلقي اعانة اجتماعية.

3- النموذج المعتمد في إعداد الموازنة العامة هو نموذج موازنة البنود وهو نموذج قديم لا يعكس الكفاءة الفنية والتوزيعية للموارد المالية وسبل إنفاقها، فهي موازنة الركوب المجاني والعطلة الضريبية العامة.

4- هيمنة الثلاثية المدمرة لأي اقتصاد (الفساد – البيروقراطية – الأمن المفقود أو العصابات الجوالة) سبب أساسي في طرد الاستثمارات المحلية قبل الاستثمارات الأجنبية ومبددة للأموال العامة، وتُقدر حجم المشروعات المتلكئة بسبب الفساد والبيروقراطية وانعدام الأمن بحوالي 9000 مشروعًا بقيمة 290 تريليون دينار 232 مليار دولار وتمثل نسبة 77 % من كلفة إعمار العراق المقدرة ب 300 مليار دولار في بداية 2003.

5- ضعف أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية من التأثير في سعر الفائدة وسعر الصرف ومن ثم تحريك الاستثمارات الحقيقية والتحول في دور السياسة النقدية من ممول لعجز الموازنة العامة بالسحب على المكشوف إلى ممول الانفاق العام باستبدال الدولار النفطي بالدينار الذي يلبي التزاماتها السنوية من انفاق تشغيلي متضخم وانفاق استثماري ضعيف غير مؤثر.

6- السياسة المالية لم تلعب دورها في التنمية الاقتصادية وحل مشكلة البطالة ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي رغم أن كلفة الاستقرار الاقتصادي كانت عالية من قبل البنك المركزي، إذ عمل البنك المركزي العراقي بموجب القانون 56 لسنة 2004 على توفير بيئة الاستقرار الاقتصادي المحفز للتنمية والنمو والتي تتألف من الثلاثية المعروفة بثلاثية إنجازات البنك المركزي العراقي وهي (سعر صرف مستقر نسبيًا، ومعدل تضخم مقبول نسبيًا، واحتياطيات أجنبية عالية)، لذا بداية الإصلاحات الاقتصادية في أي اقتصاد شديد المركزية تكون في محور السياسة المالية.

المحور الثاني : السياسة المالية للمدة (2020 - 2023)

على صعيد الجانب المالي للاقتصاد العراقي الذي نحن بصدد دراسته فقد شهدت السياسة المالية بعد عام 2003 جملة من التحولات فيما يخص البنية القانونية بما يتلائم والواقع الاقتصادي الجديد عبر تشريع كثير من الأوامر والقوانين على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن أهم هذه التغييرات:

1- إصدار أوامر الإدارة الأمريكية المؤقتة (37، 49، 84) الخاصة بتعديلات السياسة الضريبية، حيث أشارت أوامر الإدارة المذكورة الى خفض معدلات الضريبية على دخول الأفراد وأرباح الشركات حيث المزيد من الإعفاءات الضريبية على الدخل الوارد في البند (1)، (5) من المادة (12) من قانون ضريبـــــــــــة الدخل رقم 113 لسنة 1982 واخضاع موظفي القطاع العام لتحمل العبء الضريبي لضمان تحصيل عائدات ضريبية كافية دون تحميل فئات المجتمع الأخرى أعباء النسب الضريبية الكَمركَية.

2- إصدار قانون إدارة الدين العام رقم 94 لسنة 2004 والمتضمن تعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية وفقًا لآلية السوق وقيام البنك المركزي بمهمـــــــــة الوكيل المالي عن وزارة المالية في إدارة حوالات الخزينة القصيرة الأجل بدلاً من سياسة النقد الرخيص والاقتراض الاتفاقي الذي يأخذ صيغة الالزام وبفائدة معلومة مسبقاً ، وأن تطبيق هذه الاستيراتيجية

يحتمل أن تؤدي الى تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم، وذلك باحتواء السيولة النقدية والسيطرة على مناسيبها وتوظيف تدفقاتها لصالح سد العجز في الموازنة العامة.

3- الاتفاقية الخاصة بإدارة التعويضات المالية والمديونية الخارجية مع نادي باريس حول تسوية الدين العام الخارجي، حيث أن ضخامة الديون الخارجية تعد من العقبات الرئيسة أمام إعادة بناء القدرات الاقتصادية للبلد، حيث أن إطفاء الديون الخارجية وحسب مراحل متفق عليها يعني تلقي العراق الدعم المالي الخاص بعمليات الانعاش الاقتصادي وبشروط ميسرة وفي إطار ما يسمى ببرنامج (المعونة الطارئة لمرحلة مابعد الصراع) بعد أن قدمت الحكومة العراقية رسالة الى صندوق النقد الدولي بينت فيها السياسات الاقتصادية التي تنوي تنفيذها (القاضي، 2006، 258-259).

إلا أن من الواضح أن هذه التشريعات المؤقتة لم تخدم عملية التحول الاقتصادي والمالي وبالتالي لم تكن جسراً للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

ومنذ انهيار المنظومة السياسية في نيسان 2003 بدأت محاولات خصخصة القطاع العام بإجراءات حملتها حقيبة إدارة بريمر الحاكم المدني في العراق، فتم السماح للشركات الأجنبية في التملك بنسبة 100% من الارباح فضلا عن إمكانية تحويل أرباح الشركات من دون الخضوع للضرائب، وقد تولى

مسؤولون أمريكيون تمثيل العراق في اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في عمان ومنظمة التجارة الدولية في جنيف وبهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي حيث عمدت سلطة الاحتلال الى تخفيض الضرائب على الشركات الاجنبية من 45%-15%، ومن الطروحات النظرية في معالجة الاوضاع الاقتصادية في العراق والتي تنطلق من المشاركة كما نص على ذلك الدستور العراقي في ديباجته الأساسية بإقامة نظام اقتصادي-اجتماعي يحقق العدالة في توزيع الثروة، هي أطروحة (الاسكا) النفطية باعتبار أن ذلك يسهم في بناء القاعدة المادية للأنموذج الديمقراطي السياسي من خلال مشاركة المواطنين في ملكية الثروة (مرزوق، 2007، 77).

وهذه الأطروحة (أطروحة الاسكا) تحول العراق من مجتمع تشتري فيه الحكومة الولاء من خلال توزيع المنافع (أنموذج الاستبداد الشرقي) الى مجتمع يمول الحكومة بالضرائب (أنموذج ديمقراطية السوق) وتسهم هذه الأطروحة الى حد بعيد في الحد من تفشي البطالة وتقليل الكلفة الاجتماعية المصاحبة لعملية التحول الاقتصادي المزعوم، إلا أن هذه الأطروحة النظرية لم تشهد النور في برامج الاقتصاد العراقي.

واتخذت المالية العامة في العراق أنموذجا حديثًا في بناء السياسة المالية تعتمد مؤشر نسبة الإيرادات الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا الأنموذج يُعبر عن سعة وأمثلية المثبت الديناميكي ويعكس قدرة الحكومة في التأثير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أي أن النقطة بين

توسيع الحكومة وسعة تأثيرها في الحياة الاقتصادية وبين قوة وسعة المثبت الديناميكي هي النقطة التي تعكس دور الحكومة في الاقتصـــــاد القومي وتقييم نتائج الاستقرار للسياسة المالية المعتمدة على مبدأ التلقائية دون التدخل الاجتهادي، إذ إن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي سيؤدي الى خفض الايرادات المتمثلة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة ويدفع باتجاه زيادة الانفاق التحويلي وأرتفاع حجم العجز في الموازنة.

وتزايد وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي سيؤدي الى زيادة الايرادات بسبب أرتفاع مستوى التشغيل وزيادة الحصة الضريبية الايرادية وتقليل مستويات الانفاق التحويلي من منطلق عوامل الاستقرار الذاتية التي تتمتع بها السياسات المالية في الدول المتقدمة.

وفي الاقتصاد العراقي تعتمد الموازنة العامة على الايرادات النفطية بنسبة 88%-90% باستبعاد القروض الحكومية، لذا يجري اعتماد مثبت ديناميكي يتمثل بسعر النفط التخميني والتحوطي وتحديد حجم الايرادات الفعلية النفطية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (صالح ، 2010، 2).

ومن الواضح أن السياسة المالية لم تعمل على منهجية المصادر العديدة المولدة للعائد المالي مما أفقد الموازنة العامة مرونة مواجهة التقلبات في العائد المالي الذي يمثل النفط المصدر وركيزته الأساسية، واخُتزلت نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي بسلعة النفط المنتج والذي قد تصل نسبته

في أغلب الاحيان الى 70% الى جانب القطاع الخدمي مع اهمال واضح لموارد الموازنة العامة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهذا الحال أفقد السياسة المالية تقنيات الاستقرار الذاتي.

إن الوضع الراهن للاقتصاد العراقي الريعي الأحادي الجانب هو مسايرة دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية ذات الامتداد الخارجي وتعمل باتجاهاتها وذلك لتصلب المثبت الديناميكي الأحادي وخلوه من توفير أية آلية تغيير عالية التأثير على تدفق موارد الموازنة ونفقاتها، فالاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالموارد المالية التي تفرزها صدمة العرض الخارجية الموجبة (ارتفاع أسعار النفط) وعلى نحو يفوق التسربات الانفاقية، والأقتصاد يتقلص عندما تفوق التسربات الانفاقية الموارد المالية المتأتية من الريع النفطي بسبب صدمة العرض الخارجية السالبة (انخفاض أسعار النفط).

وان من أعظم مشاكل الموازنة العامة للدولة هو تشريع التزامات مالية ثابتة تتمثل بالأجور والنفقات الواجبة الدفع والتي تسمى بالنفقات السيادية وتمويل هذه الالتزامات المالية الثابتة بالايرادات النفطية غير الثابتة وفي حال نقص الايـرادات النفطية نتيجة صدمات خارجية تضطر الحكومة العراقية الى زيادة معدلات الدين المحلي مما يتسبب هذا التوجه الى زيادة معدلات الفائدة ونقص الاستثمار وانخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض الايراد الضريبي المتحقق من الناتج المحلي الاجمالي مما يتسبب

ذلك بجملة من المشاكل التي تشبه إلى حد كبير كرة الثلج التي تسقط صغيرة من أعلى قمة الجبل وتنزل كتلة كبيرة في قاع الوادي.

إن هذه المسايرة الاقتصادية الداخلية للخارج تعكس بوضوح درجة الانكشاف الاقتصادي السلبي وارتهان المورد المالي الوحيد الى تقلبات اقتصادية غير مسيطر عليها من قبل السياسة المالية، وهذا يعمق من حالة انعدام عوامل الاستقرار الذاتي كتلك التي تتمتع بها الدول المتقدمة.

وان مسايرة دورة الموازنة الى الدورة الاقتصادية لها آثارها على السياسة المالية في العراق وبإتجاهين: (صالح ، 2010 ، 70 – 72).

الاتجاه الأول: إعطاء الأولوية والأهمية النسبية لتفضيل الرفاهية الاستهلاكية كتفضيل أول على النمو والاستقرار كتفضيل ثانٍ لدواعي اجتماعية واقتصادية نابعة عن معاناة المجتمع العراقي طيلة عقود من الحرمان، وقد انعكس هذا الاتجاه في التوسع الانفاقي من خلال زيادة التوظيف ومنح الإعانات الاجتماعية وتقليص حجم الضرائب، إذ لاتبلغ نسبة مساهمتها في واردات الموازنة العامـــة سوى 1%، مما يعني أن تفضيل الرفاهية الاستهلاكية لم يضحِ فقط بالاستقرار والنمو فحسب وانما بمصادر تمويل الموازنة العامة كمثبتات ديناميكية واسعة الطيف غير النفط.

الاتجاه الثاني: تحول الدولة الى شركة تأمين اجتماعية عبر توليد هيكل توظيف حكومي لا يمكن المساس به وبامتيازاته في حقب الدورات الاقتصادية، حيث يتسع هيكل التوظيف الحكومي في وقت الوفرة المالية النفطية ولا ينكمش هذا الهيكل في وقت الندرة المالية النفطية.

وتعزز هذه الاتجاهات ظاهرة الركوب المجاني للجيل الحاضر ويبدد الثروات المالية عبر التضحية بالاستثمارات والبنية التحتية للاقتصاد مما يعمق اختلالات الجيل القادم.

لذا نلاحظ أن اتجاهات السياسة المالية الحالية تضحي بالاستقرار والنمو وتغذي الاتجاهات التضخمية بتفضيل الاستهلاك على الانتاج والاستثمار، فضلاً عن اهمال الموارد الجديدة التي توفر الموازنة العامة عبر آلية خلقها من مصادر الريع النفطي المركزي خلال فترة صدمة العرض الخارجية الموجبة للاستعانة بها في فترة صدمة العرض الخارجية السالبة، وعلى الرغم مما تقدم في الفقرة السابقة ومنذ عام 2003 لم يخل أنموذج التوزيع العادل الذي انتهجته السياسة المالية في العراق والتي تمثل مرتكز الحياة الاقتصادية ومحاور توجهاتها من محاسن عندما احتضنت قرابة نصف قوة العمل العراقية العاطلة وبزمن قياسي، ولكن في وظائف يطغى عليها الطابع الخدمي شبه المنتج الذي مولته ايرادات النفط عالية القيمة، إذ تحولت هذه الوظائف في الغالب الى مصدر للمدفوعات الشهرية والمساعدات والإعانات تحت

شتى العناوين، وتتميز هذه الوظائف بضعف الانتاجية والمردود ولم تبتعد عن نزعاتها الاستهلاكية التي اشتدت لتعويض حرمان الماضي وبنيت على قيم ومنتجات استهلاكية في محاكاة عالية لمنتجات أسواق العولمة والتي انسجمت في الوقت نفسه واعادة بناء الطبقة الوسطى (الوظيفية) وخلق نماذج استهلاكية وأنماط معيشية تحاكي النزعات الاستهلاكية المستحدثة وبشكل لم يسبق له نظير في التاريخ الاستهلاكي بالعراق، مما دفع هذا النهج الاستهلاكي الى تبني سياسة الباب المفتوح على مصراعيها وضـــــعف الضوابط والقياسات للسيطرة على هذه السياسة طوال أكثر من ثماني سنوات.

وقد كانت المنفذ الأسـرع لتلبية طراز الحياة الاستهلاكية الجديد ومستوى المعيشة الناشئ الـذي غـادر فضيلة الادخـار والتوجة نحو الاسراف الاستهلاكي، واذا كانت هناك ادخارات فقد توجهت نحو الخارج والاستثمارات الريعية ذات الصفة التجارية والعقارية في سلسلة استنزافات للدخل تحت ذريعة الحرية الاقتصادية وسياسة الباب المفتوح.

لذا فأن توجهات السياسة المالية عبر أداتها الرئيسة المتمثلة في الموازنة العامة التي تجسدت بتعظيم الانفاق الاستهلاكي على حساب تدنية الانفاق الاستثماري ظهر واضحاً في طبيعة وهيكل الموازنات العامة من فترة ما بعد التغيير لغاية إعداد الدراسة، مما أضر بمشروعات البنية التحتية المدمرة والتي هي شرط ضروري لنهوض القطاع الخاص كعلامة فارقة في التوجهات الحرة للاقتصاد العراقي حسبما افترضتها أدبيات التغيير ووفق منظور الإدارة

الامريكية، فضلاً عن الاخلال بشروط وعوامل الاستقرار الذاتي المنطلقة من بنية الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي التحويلي والاستثماري وهيكل الضرائب.

إن منهجية الدولة في إدارة الاقتصاد العراقي قد قاربت منهجية وأمثلية باريتو المتطرفة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد العراقي الريعي الذي تهيمن فيه الدولة على نحو 80% من الناتج المحلي الاجمالي، فأن سياسة الدولة الانفاقية توجهت نحو دعم العدالة الاستهلاكية والاضرار بالكفاءة الانتاجية، ويصطلح على هذه المنهجية الإدارية الحكومية للاقتصاد العراقي بـ (حيرة باريتو) للامثلية الاقتصادية والتي لا تؤدي هذه المنهجية إلا الى نتيجة واحدة هي هدر استخدام قوة العمل المنتج وتعظيم البؤس، إذ أن الإفراط في العدالة التوزيعية وقيام الأقلية الحيوية المتمثلة بـ 2% من قوة العمل المنتج للريع النفطي المولد للعملة الأجنبية ودورها في توفير مظاهر الرفاهية الاقتصادية للأكثرية غير المؤثرة بحوالي 98% هو اخلال بمبدأ او امثلية باريتو المتفوقة او الامثلية المتوازنة وهو الوضع الذي يحقق العدالة والكفاءة الانتاجية في آن واحـــــد.

وان حيرة باريتو هي مقاربة لامثلية باريتو المتطرفة والتي تتجسد في تحسين رفاهية شخص معين على حساب شخص آخر وفق معيارية معينة عبر إثارة ما يسمى بالأقلية الحيوية والأكثرية غير المؤثرة.

إن لعنة **حيرة باريتو** في الاقتصاديات الريعية ذات الهيمنة الحكومية على مصادر توليد وتوزيع الدخل والانتاج تسبب فشل نظام الأسواق لثلاثة أسباب: (صالح ، 2010، 18).

1. ظهور المنافسة غير التامة، حيث تستطيع بعض القوى الاقصادية في السوق من ممارسة دورها كقوة في تحريك نظام الثمن بما في ذلك ظهور أشكال المنافسة الاحتكارية والاحتكار.

2. بروز العوامل الخارجية السلبية والتي تمثلت بتدخلات بعض القوى الفردية او المشروعات الحكومية التي لا تعكس أهدافها بما يتناسب وميكانيكية الأسعار في السوق، ولا تؤدي دورها في تحقيق الكفاية الانتاجية بمفهومها الاجتماعي الواسع مثل الإفراط في الدعم الحكومي المعوق للانتاج او قبول حالات التلوث او صدور قوانين لا تراعي حقوق الملكية وغيرها.

3. تقديم السلع العامة وهي من الأسباب الرئيسة في فشل نظام السوق في التخصيص الأمثل للموارد والتي تتلخص مظاهرها في تقديم الحكومة سلع وخدمات لجميع الأفراد من دون استثناء، حيث يشعر الفرد عندها بأنه راكب مجاني، حيث لا يدفع أثمان السلع المقدمة لها ولا يخضع للضرائب التي تفرضها الحكومة، ومن ثم تكون الحكومة هي الراعية الأساسية لحاجات الفرد ومحطمة لأساسيات السوق ونظام الأسعار.

ويشير الجدول (1) الى مجموعة من المؤشرات المالية والنقدية والسعرية والتي تركت تأثيرًا في سعر الصرف الموازي وترك سعر الصرف الموازي تاثيرًا على هذه المؤشرات، بمعنى أن هناك تاثيرًا متبادلاً بينهما، وأن قرار الحكومة الصادر في 20-12-2020 بتغير سعر صرف الدولار مقابل الدينار من 1182 الى 1450 كان بهدف تمويل العجز المالي في الموازنة العامة للدولة بعد نضوب الايرادات النفطية نتيجة الصدمات في سوق الطاقة المتأثر بسبب الجائحة الصحية العالمية (كورونا – كوفيد 19) فبعد هبوط أسعار النفط تعاظم العجز المالي، ولم يكن بوسع الحكومة العراقية آنذاك دفع النفقات السيادية الواجبة الدفع وهي الرواتب والتعويضات والنفقات شديدة الحساسية مما دفع الحكومة بأسلوب غير مباشر الى زيادة الايرادات عبر زيادة وحدات الدينار مقابل وحدة واحدة من الدولار، **وبعد تغيير سعر الصرف الإسمي تغير تلقائياً سعر الصرف الموازي وشهدت سوق العملة الكثير من التقلبات نتيجة ضعف قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار مما بدت بالظهور بوادر دولرة من قبل القطاع الاهلي لتمويل العمليات اليومية والتجارة الخارجية** وشهد الانفاق العام صدمات موجبة بسبب زيادة الايرادات الناتجة عن قرار تخفيض قيمة العملة وزيادة عرض النقود بسبب عمليات التعقيم النقدي نتيجة التحسن اللاحق في أسعار النفط العالمية، وكلما قلت الواردات المالية وارتفاع منسوب العجز المالي توقع سوق العملة بمحاولة الحكومة القيام بتخفيضات مستقبلية في الدينار العراقي مما يشهد ارتفاع

الفجوة السعرية للصرف من 47 نقطة نهاية سنة 2020 الى 360 نقطة نهاية أغسطس 2023.

وأن الصدمات السعرية وارتفاع معدل التضخم يعود الى ارتفاع الفجوة السعرية للصرف كما يدلل على ذلك زيادة كميات عرض النقود في الاقتصاد 86 تريليون دينار الى 152 تريليون دينار .

جدول (1) المؤشرات المالية والنقدية (كانون الثاني 2020-آب 2023)

الشهر	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	فجوة الصرف	معدل التضخم	عرض النقود	الانفاق العام	الايراد العام	العجز او الفائض
Jan,2020	1,182	1,202.34	20.33	0.50	86,177,621	5,133,306	6,727,887	1,594,581
Feb,2020	1,182	1,193.84	11.83	1	89,258,416	10,749,424	12,805,958	2,056,534
Mar,2020	1,182	1,198.53	16.52	0.60	91,845,786	17,377,596	18,168,104	790,508
Apr,2020	1,182	1,226	44	0.20	94,713,129	22,756,417	22,570,799	-185,618
May,2020	1,182	1,227.21	45.21	0.70	94,131,307	27,478,471	25,630,317	-1,848,154
Jun,2020	1,182	1,243.33	61.32	0.10	94,475,571	31,354,308	28,082,617	-3,271,691
Jul,2020	1,182	1,230.01	48.01	-0.10	97,090,136	40,056,757	31,192,404	-8,864,353
Aug,2020	1,182	1,223.09	41.08	0	97,637,947	45,685,763	34,702,978	-10,982,785
Sep,2020	1,182	1,221.61	39.60	0.50	96,489,616	51,734,178	38,441,232	-13,292,946
Oct,2020	1,182	1,241.42	59.42	0.70	95,869,022	57,865,491	43,094,076	-14,771,415
Nov,2020	1,182	1,248.62	66.61	-0.30	97,950,984	64,360,943	47,761,047	-16,599,896
Dec,2020	1,304	1,351.35	47.34	3.20	103,353,556	76,082,443	63,199,689	-12,882,754
Jan,2021	1,450	1,460.50	10.5	3.20	105,362,739	6,569,312	4,744,406	-1,824,906
Feb,2021	1,450	1,460.72	10.72	4	108,926,125	12,277,142	10,028,620	-2,248,522
Mar,2021	1,450	1,460.79	10.78	4.30	111,604,399	17,443,689	17,311,942	-131,747
Apr,2021	1,450	1,475.64	25.64	5.50	112,444,288	23,521,979	24,994,967	1,472,988
May,2021	1,450	1,486.38	36.38	5.60	115,376,908	31,132,696	31,917,236	784,540
Jun,2021	1,450	1,486.93	36.93	6.50	115,632,378	38,121,117	39,917,498	1,796,381
Jul,2021	1,450	1,473.04	23.03	7.40	116,884,579	45,761,687	47,264,595	1,502,908
Aug,2021	1,450	1,475.14	25.14	8.20	117,216,259	53,831,475	56,465,688	2,634,213
Sep,2021	1,450	1,470.57	20.56	7.30	116,314,164	61,572,130	71,511,234	9,939,104
Oct,2021	1,450	1,481.06	31.05	6.80	119,015,112	76,094,426	81,649,919	5,555,493
Nov,2021	1,450	1,480.78	30.77	8.40	117,793,231	86,918,080	94,038,465	7,120,385
Dec,2021	1,450	1,477.10	27.09	5.30	119,944,017	102,849,659	109,081,464	6,231,805
Jan,2022	1,450	1,479.49	29.49	5.30	119,549,978	7,255,950	11,595,289	4,339,339
Feb,2022	1,450	1,475.10	25.09	5	121,577,849	14,376,295	22,075,270	7,698,975
Mar,2022	1,450	1,485.10	35.09	5.20	122,635,782	23,493,321	34,901,964	11,408,643
Apr,2022	1,450	1,495.10	45.09	5.30	125,249,472	31,762,676	47,129,718	15,367,042
May,2022	1,450	1,498.10	48.09	5.40	125,098,069	39,234,031	62,218,595	22,984,564
Jun,2022	1,450	1,500.10	50.09	5.50	128,861,130	49,194,107	75,639,329	26,445,222

Jul,2022	1,450	1510	60	5.40	130,607,358	58,206,045	91,920,655	33,714,610
Aug,2022	1,450	1520	70	4.40	132,908,804	69,559,692	108,174,299	38,614,607
Sep,2022	1,450	1520	70	5.30	132,768,583	78,752,863	122,796,503	44,043,640
Oct,2022	1,450	1525	75	4.50	136,166,191	86,690,376	136,262,085	49,571,709
Nov,2022	1,450	1530	80	4.20	140,357,086	89,755,993	149,556,393	59,800,400
Dec,2022	1,450	1521	71	4.30	146,487,925	116,959,582	161,697,437	44,737,855
Jan,2023	1,450	1530	80	7.50	150,067,664	6,426,561	7,704,682	1,278,121
Feb,2023	1,339	1490.25	151.25	6.90	149,914,134	13,023,221	17,668,983	4,645,762
Mar,2023	1,300	1500	200	5.30	149,373,181	22,668,192	27,236,213	4,568,021
Apr,2023	1,300	1521	221	3.90	151,623,071	30,885,582	36,153,970	5,268,388
May,2023	1,300	1530	230	3.40	153,640,780	39,353,032	45,552,080	6,199,048
Jun,2023	1,300	1600	300	3.40	155,769,722	47,800,622	54,308,340	6,507,718
Jul,2023	1,300	1650	350	3.50	154,957,369	54,842,345	65,195,004	10,352,659
Aug,2023	1,300	1660	360	3.60	152,575,667	65,192,198	75,471,832	10,279,634

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي : https://www.cbi.iq/page/79

شكل رقم (1) المسار البياني لسعر الصرف الرسمي والاسمي للمدة كانون الثاني 2020 - اب 2023

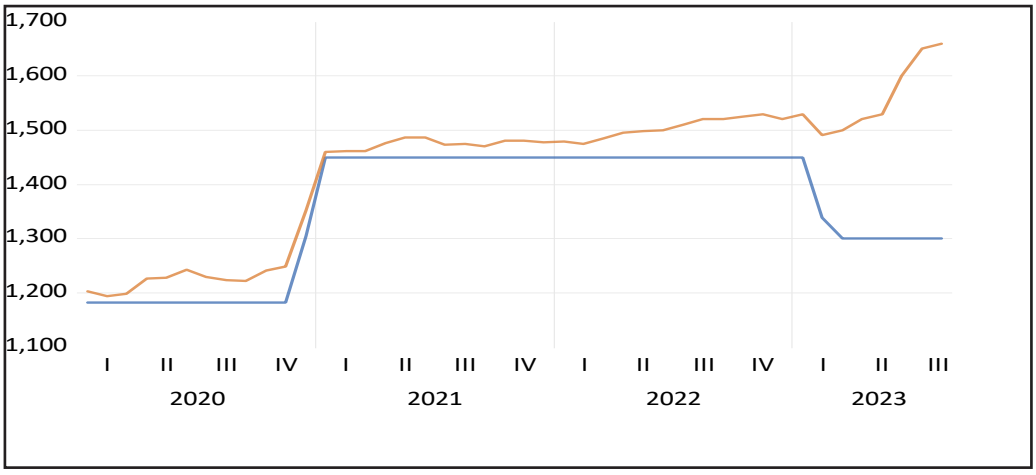

المصدر: من عمل الباحث بالاستناذ الى بيانات الجدول (1) والبرنامج الاحصائي E-VIEWS 13

شكل رقم (2) المسار البياني للمؤشرات المالية والنقدية واسعار الصرف للمدة كانون الثاني 2020 - اب 2023

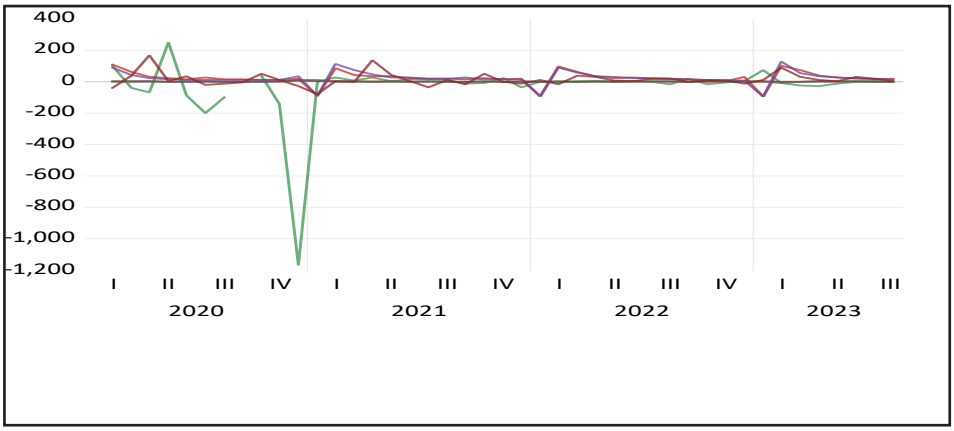

المصدر: من عمل الباحث بالاستناذ الى بيانات الجدول (1) والبرنامج الاحصائي E-VIEWS 13

جدول (2) مخرجات التقدير القياسي لمعادلة خط الانحدار المتعدد بين سعر الصرف الموازي والمؤشرات المالية والنقدية

Dependent Variable: EXM
Method: Least Squares
Date: 11/12/23 Time: 22:42
Sample: 2020M01 2023M08
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-50.55681	149.4635	-0.338255	0.7370
G	1.43E-06	5.94E-07	2.415315	0.0206
MS	4.74E-06	3.50E-07	13.52723	0.0000
R	-1.23E-06	4.73E-07	-2.606425	0.0130
F	-7.422261	5.039856	-1.472713	0.1491
EXF	0.695616	0.110570	6.291189	0.0000

R-squared	0.939852	Mean dependent var	1432.642
Adjusted R-squared	0.931938	S.D. dependent var	131.3463
S.E. of regression	34.26648	Akaike info criterion	10.03234
Sum squared resid	44619.29	Schwarz criterion	10.27563
Log likelihood	-214.7114	Hannan-Quinn criter.	10.12256
F-statistic	118.7557	Durbin-Watson stat	0.486579
Prob(F-statistic)	0.000000		

ويلاحظ من خلال نتائج التقدير القياسي وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والعرض النقدي وسعر الصرف الموازي وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي للواقع العراقي، فان زيادة الانفاق الحكومي يسبب زيادة في حجم الدين العام وارتفاع الفوائد وضعف الاستثمارات الحقيقية مما يتوجه أصحاب المشروعات الاقتصادية الى المضاربة في العملة وزيادة الطلب على الدولار لتحقيق الارباح وارتفاع سعر الدولار.

وان زيادة عرض النقود يأتي نتيجة زيادة التعقيم النقدي وارتفاع حجم الطلب على الدولار مما يرفع من سعر الدولار في السوق الموازي .

كما أن العلاقة العكسية بين الايرادات النفطية وبين سعر الصرف الموازي يعكس حقيقة أن انخفاض حجم الايرادات المالية في الموازنة العامة دفعت الحكومة العراقية الى تخفيض قيمة الدينار العراقي من 1200 الى 1450، أي رفع قيمة الدولار الامريكي وذلك لزيادة مردود الموازنة العامة من الدينار والايفاء بالالتزامات المالية، وأن مسايرة سعر الصرف الاسمي لسعر الصرف الموازي حالة طبيعية، كون سعر الصرف الاسمي هو دلالة رمزية لمسار حركة سعر الصرف الموازي وكل المَعْلمات التي تم تقديرها هي ذات معنوية إحصائية أقل من 5% ، كما لا توجد حاجة لتفسير العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الصرف لعدم معنوية العلاقة المقدرة، والنموذج المقدر معنوي احصائياً حيث ظهرت قيمة F 118.75 وهي معنوية بدرجة كبيرة جدا% (0.00000) وجميع التغيرات التي تحصل في سعر الصرف الموازي تفسرها

التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة 93 % .

وفي حال إجراء تقدير ثانٍ للعلاقة بين الانفاق الحكومي والعرض النقدي وسعر والايرادات العامة والفجوة السعرية بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الموازي باستبعاد باقي المتغيرات مثل التضخم وسعر الصرف الاسمي، لوجدنا أن العلاقة معنوية ولها نفس الدلالات والاسباب والاثار.

جدول (2) مخرجات التقدير القياسي لمعادلة خط الانحدار المتعدد بين سعر الصرف والسياستين المالية والنقدية .

Dependent Variable: LOGGEX
Method: Least Squares
Date: 11/14/23 Time: 22:55
Sample: 2020M01 2023M08
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-75.64304	12.67829	-5.966344	0.0000
LOGG	1.018496	0.477312	2.133818	0.0390
LOGMS	4.117033	0.707846	5.816285	0.0000
LOGR	-0.840615	0.478615	-1.756349	0.0867

R-squared	0.550613	Mean dependent var	3.881743
Adjusted R-squared	0.516909	S.D. dependent var	0.906211
S.E. of regression	0.629859	Akaike info criterion	1.999868
Sum squared resid	15.86892	Schwarz criterion	2.162067
Log likelihood	-39.99710	Hannan-Quinn criter.	2.060019
F-statistic	16.33672	Durbin-Watson stat	0.436827
Prob(F-statistic)	0.000000		

لذا تمثل أهمية السياسة الانفاقية في مجموعة التوجهات الحكومية الهادفة نحو إحداث التأثيرات المناسبة في الاقتصاد، وينجم الاختلاف في السياسة الانفاقية في الدولة الواحدة وفي كل الاقتصادات عن الاختلاف في

الظروف الاجتماعية والسياسية او عن التوجهات الخاصة للحكومة، وما من مجتمع من المجتمعات يمكن أن يحقق قدراً من الاستقرار والنمو من دون أن تكون سياسة الانفاق الحكومي قد مثلت دوراً رئيساً بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية، بمعنى ان ارتباط السياسة المالية بموقع الدولة لا بمستوى النطاق الذي تقوم من خلاله بالانفاق وحسب بل يرتبط بوجودها المؤسسي، إذ غالباً ما يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية الى احباط وفشل برامج السياسة الانفاقية، لذا يمتلك الانفاق الحكومي دلالة ايجابية وسلبية وينخرط ضمن الأفعال المؤثرة في الاستقرار والنمو مما دفع الأمر الى إثارة الجدل حول المتقابلة الشائعة لدور (الحكومة والاسواق) وأفضى الجدل النظري بين الاقتصاديين حول حيوية دور كل منهما في النمو والاستقرار.

وان الاقتصاد الموجه نسبياً تكون مساحات تأثير السياسة المالية في المتغيرات الاقتصادية كبيرة، وتحرك هذه المتغيرات بالإتجاه المرغوب من خلال إجراءات مستمرة للسياسة المالية، حيثما يحصل الانحراف في سلوك تلك المتغيرات، وقد تم بناء الموازنات العامة للدولة وفق سياقات التحول الاقتصادي المشوه على ستراتيجيات اقتصادية تنطلق من الاتي:

1. مواجهة التحديات الاقتصادية (المشكلات الاقتصادية المزمنة).
2. الايفاء بالالتزامات الدولية (اتفاقات الصندوق والبنك الدوليين).

3. تعميق الممارسات اللامركزية في الادارة.

4. توفير البنى التحتية للاقتصاد الوطني.

5. توفير الشروط اللازمة للنهوض بواقع القطاع الخاص من خلال حزمة من التشريعات القانونية ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتقديم الدعم المالي.

ويؤكد كثير من الاقتصاديين أن عملية إدراج المشروعات الاستثمارية في الموازنة العامة تتم على وفق ما يرد من مقترحات من قبل الوزارة والجهات التنفيذية الأخرى دون أن تستند هذه المقترحات الى دراسات جدوى اقتصادية رصينة الأمر الذي يعكس ضعف الجهات المنفذة في تقييم قدراتها وامكاناتها في تنفيذ تلك المشروعات مما يؤدي الى تضخم المبالغ في حجم الموازنة العامة للمبالغة في طلب التخصيصات فضلاً عن عدم الكفاءة في التخصيص ومن ثم ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للتخصيصات الاستثمارية.

وفي حال استمرار عمل السياسة المالية تحت مظلة الريع النفطي فأن الانفاق الاستثماري لن يتبع خطى الانفاق التشغيلي ومن ثم تعميق الاختلالات الهيكلية لعدم النجاح في توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

المحور الثالث: نماذج مقترحة للموازنة العامة

يعتمد المخطط المالي للموازنات المالية العامة في العراق على أنموذج موازنة البنود وهو من النماذج القديمة التي لا يعكس بوضوح كفاءة استخدام المال العام من جهة ولا يكون له أهداف اقتصادية واضحة من جهة ثانية، لذا يتطلب مغادرة أنموذج موازنة البنود واعتماد أنموذج موازنة (الموازنة التعاقدية) وهو من أحدث نماذج الموازنة والتي يكون فيه شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، ويرسم الأنموذج سياسات الاستخدام ورفع مستويات الناتج وفق رؤية ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات وأثرها في معالجة المشكلات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العراقي وعلى قمة هذا المشكلات ضعف الاستخدام او ارتفاع مستوى البطالة، ويمكن استعراض بعض النماذج الخاصة بالموازنة العامة تاريخياً: (محمد ، 2017 ، 162-167).

أولاً: موازنة الأداء..

يعد أنموذج موازنة الأداء أولى المحاولات الاصلاحية لنظام موازنة البنود، فقد ظهرت موازنة الأداء عام 1913 - 1915 وتسمى بموازنة الهدف من الاعتماد المالي المطلوب وتحديد تكاليف البرامج المقترحة للوصول الى الهدف، بهدف التركيز على قياس الكفاءة الادارية وتقليل النفقات عند انجاز المشروعات ورفع كفاءة وانتاجية الانفاق العام.

ثانياً: موازنة البرامج والأداء..

أنموذج موازنة البرامج والأداء هو أنموذج مطّور لأنموذج موازنة الأداء، ظهر في عام 1954 بعد تطبيقه في وزارة الدفاع الامريكية ثم تم تعميم هذا الأنموذج على مستوى الموازنة الفيدرالية للولايات المتحدة الامريكية في عام 1955 ، ثم نال هذا الأنموذج استحسان واهتمام الكثير من الدول الاوربية، لدرجة أصدرت الأمم المتحدة كتيباً بعنوان موازنة البرامج والأداء في عام 1965 . ويرتكز الأنموذج على الأسس الآتية:

1. التخطيط: أي التخطيط وتحديد البرامج المستقبلية المتوقعة وامكانية التمهيد لها في البرامج الفعلية الحالية .
2. البرامج: أي تحديد برامج كل وحدة إدارية ومالية والهدف الأساس من كل برنامج .
3. البدائل: أي تحديد البدائل للمشروعات وفق مبدأ (الكلفة – المنفعة)

بمعنى دراسة تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات القائمة .

4. التقييم: أي تقييم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ومدى الإفادة من هذه المشروعات.

ثالثاً: موازنة الأساس الصفري:

يمثل أنموذج موازنة عامة ظهر في عام 1973 ويفترض هذا الأنموذج عدم وجود أي نفقات مؤجلة، وجميع النفقات الواردة في هذا الأنموذج من الموازنة يجب أن تبرر بالتفصيل بدءاً من نقطة الصفر بمعنى مراجعة البرامج والمشروعات بصورة دائمية على أساس التكلفة والعائد والفعالية.

رابعاً: الموازنة التعاقدية:

هو أنموذج يتشارك القيام بتنفيذه كل من الدولة (الجهة المشرفة على التمويل) والقطاع الخاص (القائم بالتنفيذ بأسلوب القطاع الخاص وفق تقنيات الربح والخسارة وإدارة الوقت)، وأول من قام بتطبيقه الحكومة النيوزلندية في عام 1996، وقد ساعد هذا الأنموذج على تقديم الكثير من الحلول للمشكلات التي عانت منها الإدارة الحكومية في النماذج السابقة وربط بين البرامج الحكومية السنوية والخطط الخمسية للتنمية الى جانب ترشيد ورفع كفاءة وانتاجية القطاع العام بما يتناسب مع الدراسات الحديثة للجدوى الاقتصادية.

وهذا الأنموذج يرفع من الكفاءة الانتاجية والتشغيلية للانفاق العام كونه محددًا ببرامج ومراحل استهداف النمو الاقتصادي وتعزيز الجوانب الاستثمارية في النمو الاقتصادي .

الاستنتاجات

1- فلسفة الاقتصاد العراقي فلسفة غير واضحة مما ترك اثراً كبيراً في اعتماده على النماذج التقليدية للموازنة العامة .

2- الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي طارد للقطاع الخاص نتيجة اعتماده على الموارد المالية الخارجية .

3- تقلبات سعر الصرف الموازي يرجع نتيجة التخلف المالي والنقدي.

4- نضوب الواردات النفطية تعزز من التوجه العام لسوق العملة باحتمالية انخفاض قيمة الدينار العراقي وارتفاع قيمة الدولار الامريكي.

5- الثلاثية الطاردة للاستثمارات الأجنبية والمحلية (الفساد – البيروقراطية – الامن المفقود) ما زالت قائمة مما يعني المزيد من الاستنزاف المالي وسياسات الاستخدام غير الكفوءة .

التوصيات

1- اعتماد أنموذج الموازنة التعاقدية كأنموذج حديث في تعبئة الموارد المالية ورفع كفاءة الانفاق الحكومي بما يكفل معالجة سريعة للمشكلات

الاقتصادية وتضمين الموازنات المالية الخطط الاقتصادية الواضحة بهدف معالجة التضخم الركودي في الاقتصاد عن طريق استهداف قطاع الانتاج والاستخدام .

2- تنويع التعامل بالعملات الأجنبية في تمويل التجارة الخارجية والابتعاد عن الدول المعاقبة من قبل دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية .

3- إصدار تشريعات قانونية واضحة وغير مقيدة لإنشاء القطاع الاستثماري وتساعد على بناء الشراكة الحقيقية بين السوق والدولة .

4- الابتعاد التدريجي للدولة عن مزاولة المشروعات العامة وفسح المجال للقطاع الخاص لخلق جو تنافسي في استثمار الموارد المالية والطبيعية، مما يساعد هذا الأمر على تنويع الاقتصاد العراقي ومغادرة الحالة الريعية له .

5- تنسيق صياغة الإجـراءات المالية والنقدية بين السياستين المالية والنقدية للحيلولة دون حصول تقاطع وخلل في معالجة المشاكل الاقتصادية.

المصادر

1- البنك المركزي العراقي. الموقع الاحصائي: https://:cbi.iq/page/79

2- صالح، مظهر محمد (2011) (الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق) مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، بغداد ، بيت الحكمة .

3- عبيد ، باسم خميس (2013) (أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو في العراق للمدة 1990-2010) أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد .

4- العلي، احمد ابريهي (2012) (الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية) بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

5- القاضي، عمر طارق وهبي (2006) (سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاديات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة خاصة للعراق) اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

6- محمد، عمرو هشام (2016) (المالية العامة والسياسات المالية وتطوراتهما الحديثة) مكتب العراق للطباعة والنشر ، بغداد .

7- مرزوق، عاطف لافي (2007) (إشكالية التحول الاقتصادي في العراق

, مبادئ الاقتصاد السياسي) بغداد، مركز العراق للدراسات , الطبعة الاولى .

8- الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية : https://:iq.gov.mof/ aspx.MainMof/Pages

الدور الأمريكي في ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي العراقي

د. علي عبد الكريم حسين الجابري
الجامعة العراقية
كلية القانون والعلوم السياسية

الدور الأمريكي في ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي العراقي

د. علي عبد الكريم حسين الجابري

الجامعة العراقية

كلية القانون والعلوم السياسية

المقدمة

شهد العراق خلال السنوات الثلاث الأخيرة تذبذبًا واضحًا في سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي، بدأ ذلك بعد تغيير سعر الصرف (من 1180 إلى 1450) في نهاية عام 2020 من قبل الحكومة على خلفية انخفاض الإيرادات المالية نتيجة لانحسار الإيرادات النفطية بسبب جائحة كورونا.

إذ إن رفع سعر الدولار مقابل الدولار الامريكي يعني توفير الأموال للمساهمة في تعويض انحسار الإيرادات النفطية وتمويل نفقات الحكومة وبالخصوص النفقات التشغيلية ومنها رواتب الموظفين التي تستحوذ على النسبة الأكبر من النفقات العامة.

ظل سعر الصرف يتراوح في المتوسط الشهري بين 1444 دينار الى 1487 لكل دولار خلال عام 2021 وظل على هذا المنوال خلال عام 2022 لكنه سرعان ما قفز الى 1512 دينار لكل دولار في المتوسط الشهري لكانون الأول (شهر 12) من عام 2022 واستمر حتى بلغ في بعض الأيام 1650 دينار لكل دولار في الشهر الأول من العام الجاري.

ومن خلال الدراسة الحالية سنوجز الحديث والإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما الدولار ؟ وكيف استمد قوته وهيمنته عالميًا ؟

2- ما منصة سويفت ؟ وهل أثرت على السوق الموازي العراقي ؟

3- لماذا بهذا الوقت تم اعتماد منصة سويفت واجبار العراق على الاعتماد عليها في التعاملات والتحويلات الخارجية ؟

4- هل العقوبات الأمريكية على المصارف لها الدور في زيادة المشكلة والتأثير على السوق الموازي ؟

5- هل تهريب العملة فقط الى خارج العراق هو السبب الوحيد أم أن هناك أسبابًا أخرى ؟

أولا: الدولار والهيمنة على النظام المالي العالمي

رغم وجود نحو 180 عملة حول العالم، فأن عددًا محدودًا منها يتم استخدامه على نطاق واسع في التعاملات الدولية، التي يتربع على عرشها الدولار الأميركي، وبدرجة أقل عملات أخرى مثل اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني.

ولم تؤثر التحولات الهيكلية التي شهدها النظام النقدي الدولي طيلة العقود الماضية على هيمنة الدولار الأميركي، فيما تشير وزارة الخزانة الأميركية إلى أن حصة الدولار من الاحتياطات لا تزال نفسها منذ ثلاثة عقود، وبقيت أعلى من 50 % من مجمل الاحتياطات الأجنبية حول العالم.

وتعود جذور هيمنة الدولار الأميركي على النظام المالي العالمي إلى اتفاقية «بريتون وودز» عام 1944، والتي تبعها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشأة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

ولدت هذه المؤسسات في يوليو 1944 في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامشير في الولايات المتحدة بمبادرة من 44 بلدًا لتجنب أزمة شبيهة بتلك التي حدثت في 1929، وكلف صندوق النقد الدولي حينذاك بمهمة ضمان الاستقرار المالي العالمي، بينما مهمة البنك الدولي العمل من أجل إعادة الإعمار والتنمية قبل أن يتكرس لخفض الفقر.

واتفاقية «بريتون وودز»، جاءت لتنظيم التجارة العالمية وتحقيق نوع من

الاستقرار المالي الدولي، ونصت حينها على اعتماد الدولار الأميركي كعملة رئيسة لتحديد أسعار عملات الدول الأخرى، وكان الدولار حينها مرتبطًا بالذهب عند سعر 35 دولارًا للأونصة.

وفي ستينات القرن الماضي، بدأت الولايات المتحدة تواجه عجزًا ونفادًا في احتياطاتها من الذهب، مما أدى إلى أن يكون حفاظها على وعدها بربط الدولار بالذهب صعبًا، وهو ما دفع الرئيس الأميركي الأسبق، ريتشارد نيسكون إلى إجراء طلاق ما بين الدولار والذهب في عام 1971.

وأجرى نيكسون حينها ترتيبًا يحدد قيمة الدولار اعتمادًا على مزيج من المؤشرات والقوى والعوامل السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك بقي الدولار مسيطرا، ويعد العملة الأولى للاحتياطيات الأجنبية في الدول.

وفي السبعينيات من القرن الماضي أعطى دفعة قوية للدولار، هو الاتفاق السعودي مع الولايات المتحدة على تسعير وبيع النفط بالدولار الأميركي ليظهر ما يعرف بمصطلح (البترودولار).

مما نتج عنه ربط كثير من الدول عملاتها الوطنية بالدولار، ليصبح لدينا ما يسمى بـ(الدول الدولارية)، حيث أن غالبية الدول العربية المنتجة للنفط تربط عملاتها بالدولار، وذلك لأسباب (اقتصادية وجيوسياسية).

كما أن أسعار النفط قد تهدد استمرار هيمنة الدولار، لأن تدفق الدولارات يعتمد على أمرين: أسعار النفط واستعداد المصدرين للنفط على تحصيل فواتيرهم بالدولار.

فإن أسعار النفط المنخفضة تساوي دولارات أقل، ما يعني أن النفط الرخيص يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، وتعد هذه سياسة امريكا بجعل أسعار النفط مرتفعة، وبعدما كان الدولار مقومًا بالذهب، أصبح ولو بشكل جزئي مقوماً باحتياطيات النفط حول العالم، كما وهناك سببان لتحكم الدولار بالنظام المالي العالمي وهما:

الأول: أن الدولار الأميركي هو العملة المعتمدة في الأسواق الأساسية خاصة في قطاع الطاقة.

الثاني: أن الدولار عادة ما يبقى قويا بشكل نسبي، خاصة عندما تكون بقية العملات الأجنبية ضعيفة أمامه.

كما أن الولايات المتحدة لديها امتيازات عديدة بسبب الدولار، والتي من أبرزها:

1- سندات الخزانة الأميركية التي تعتبر من الديون الأكثر جاذبية للعديد من البلدان التي تريد تحقيق العوائد عن طريق شراء الديون الأميركية، إذ تمتلك الصين مليارات الدولار من هذه الديون.

2- ومن مزايا الدولار التي يوفرها لواشنطن إمكانية الاقتراض به، فهذا يعني أنه إذا خفضت الولايات المتحدة قيمة الدولار، فهذا يعني خفض قيمة ديونها، وهو ما لن تقوم به أميركا، ولكنه يبقى قابلاً للتطبيق نظريًا.

3- ومن مزايا هيمنة الدولار ايضا على النظام المالي العالمي ما يتيحه من

استخدامه بقوة في معاقبة الخصوم، مثل إيران وروسيا، ولهذا سعت موسكو منذ بداية حربها على أوكرانيا إلى بيع نفطها بالروبل الروسي بعيدا عن الدولار.

إن الدولار الأميركي لا يزال العملة الأفضل للتجارة الدولية، ومن عوامل قوة الدولار واستمرار هيمنته أن الجميع يرغب باستمرار وجود (دولار قوي)، خاصة وأن حوالي دين الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة يبلغ 53 تريليون دولار، وجزء كبير منها يملكها مستثمرون أجانب، بما فيها دول منافسة مثل الصين، وفي حال انخفاض قيمة الدولار رغم المكاسب التي ستحققها امريكا إلا أن هذا يعني بالضرورة تراجع قيمة أصول هذه الديون التي يمتلكها المستثمرون الأجانب، وهو ما يطلق عليه البعض إسم (فخ الدولار)، مما يعني استمرار الدولار كعملة احتياطية مهمة حتى لو تراجعت مكانته كعملة للدفع.

لإن تفوق الدولار يمنح الولايات المتحدة نفوذًا كبيرًا، إذ إن غالبية المعاملات تجري بالدولار، وهو ما يدعم النظام المصرفي الأميركي، ناهيك عن قدرة السياسات المالية والنقدية الأميركية على التأثير على بقية العالم من خلال (قيمة الدولار).

ثانيا: نظام سويفت للتحويلات المالية (Swift) وأثره على السوق الموازي العراقي.

كلمة Swift هي اختصار لـ Society for worldwide interbank financial telecommunication والتي تعني جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، ويقع مقرها في العاصمة البلجيكية بروكسل، وتعد بمثابة جمعية أو منصة تعاونية تقدم الخدمات وتنظم المعاملات المالية والمدفوعات بين البنوك في مختلف دول العالم منذ تأسيسها عام 1973 من خلال 239 بنك ومنظمة مالية في 15 دولة، ويضم مجلس إدارتها 25 عضوًا متخصصًا في القطاع المالي العالمي.

ويشير مفهوم نظام سويفت Swift إلى الآلية أو النظام الذي أطلقته المنصة عام 1977، والذي حمل الإسم ذاته ويتم من خلاله تحويل الأموال إلى الخارج، والذي يتيح لأي شخص أو منظمة إرسال واستلام الحوالات المالية بين البنوك بواسطة تلك الشبكة والتي تتمتع بالسرعة والأمان والدقة بما يكفل تنفيذ المعاملات واعتبارها وسيط اتصال آمن ومظلة تقدم خدماتها للمنظمات المالية الأعضاء، رغم كونها منظمة غير مالية وليست مدرجة في البورصة.

تم تأسيس نظام سويفت من قبل بنوك أميركية وأوروبية، كانت ترغب في ألا تسيطر مؤسسة واحدة على النظام المالي وتطبق الإحتكار، والشبكة الآن

مملوكة بشكل مشترك لأكثر من 2000 بنك ومؤسسة مالية، ويشرف عليها البنك الوطني البلجيكي، بالشراكة مع البنوك المركزية الكبرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي وبنك إنكلترا.

يساعد نظام سويفت في جعل التجارة الدولية الآمنة ممكنة لأعضائها، وليس من المفترض أن تنحاز إلى أي طرف في النزاعات، ومع ذلك تم حظر إيران من سويفت في عام 2012، كجزء من العقوبات المفروضة على برنامجها النووي.

وخسرت طهران جراء ذلك، ما يقرب من نصف عائدات تصدير النفط و 30 % من التجارة الخارجية، وخسائر روسيا من إيقاف هذا النظام كجزء من العقوبات الدولية عليها بسبب الحرب مع اوكرانيا حمّل موسكو خسائر تقدر بمليارات الدولارات، وتقول سويفت إنها لا تملك أي تأثير على العقوبات وأن أي قرار بفرضها يقع على عاتق الحكومات.

آليات عمل نظام سويفت Swift:

ينظم سويفت أداء تلك المهام الخاصة بالمعاملات المالية من خلال تحديد رمز مميز لكل بنك أو منظمة مالية داخل منظومتها يتكون من 8 إلى 11 حرفًا (خانة) والذي يعرف بشكل شائع بالـ (سويفت كود) أو رمز (بي. آي. سي)، ويتضمن الرمز إشارة إلى إسم البنك أو المنظمة المالية ويكون في أول 4 خانات، والدولة في الخانتين التاليتين، ويشار للمدينة في الخانتين اللاتي تلي الدولة، وتمثل تلك الخانات الثمانية الأساسية للرمز، وتكون الخانات الثلاث الإضافية اختيارية تستخدمها بعض البنوك للإشارة إلى الفروع.

وتعود فكرة تأسيس نظام سويفت إلى الحاجة لنظام متطور للمعاملات المصرفية بديلاً لنظام (التلكس) الذي لم يكن آمنًا بشكل كاف، حيث يتفوق سويفت بتقديم خدمات إضافية ومنها أوامر بيع وشراء الأوراق المالية وتحويلات الأموال من العملاء بين البنوك، بجانب مهمته الأساسية وهي تحويل الأموال للأفراد وضمان عدم إنكار إتمام المعاملات بين طرفيها والدقة والأمان.

وبالنسبة الى أثر هذا النظام على الاقتصاد العراقي يعود الى بعد عام 2003 وما شهده من احتلال وتغيير لنظامه الدكتاتوري إلى نظام اتحادي فدرالي برلماني ووضعه تحت الوصاية الامريكية والبند السابع، تحت ذريعة

المطالبة بالتعويضات لبعض الدول المتضررة من سياسات النظام السابق ضدها.

تم وضع أموال العراق المتأتية من بيع النفط أي الإيرادات النفطية، في البنك الفدرالي الأمريكي كي تحميه من مطالب التعويض، كما وتم تأسيس البنك المركزي العراقي وفق قانون 56 لسنة 2004 ووفق صلاحية الإدارة المؤقتة لسلطة الائتلاف التي تدير العراق.

وتم فتح حساب في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي المرقم 1483 في عام 2003 التي صدرت بعد إسقاط النظام السابق والذي رفع الحظر الاقتصادي عن العراق واعاده الى وضعه ما قبل عام 1990 والذي كان في أحد فقرات القرار انشاء صندوق تنمية العراق، وقد منح هذا الحساب حصانة دولية حتى لا يكون عرضة للحجز أو المصادرة نتيجة قرارات محاكم دولية، قد تصدر عن دعاوى ومطالبات ضد النظام السابق.

في بداية الأمر كان هناك صندوقين: الأول هو صندوق تنمية العراق ويشمل 95% من الإيــرادات النفطية، والصندوق الآخـر هو صندوق التعويضات وتكون نسبته 5% وهي في أغلبها تذهب الى الكويت فيما بعد لأن كثير من الدول أسقطت ديونها إلا الكويت.

وبعد الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والتي

خرجت القوات الامريكية من العراق وبذلك يكون الاحتلال قد انتهى رسميًا من العراق، وعلى إثر ذلك صدر القرار 1956 من مجلس الأمن بجلسته 6450 الذي أنهى وجود صندوق تنمية العراق بطلب من الحكومة العراقية وإنهاء الرقابة والحصانة والإشراف على البنك المركزي العراقي، والذي جدد الاتفاق مع البنك الفدرالي للإبقاء على الأموال العراقية لديه على أن تكون سلطة الأموال وإدارتها من قبل البنك المركزي العراقي لكن بشروط وشفافية البنك الفدرالي الامريكي.

أما صندوق التعويضات فقد انتهى بانتهاء الديون المترتبة على العراق الى الكويت استنادًا الى قرار مجلس الامن المرقم 687 تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة عام 1991، وكان ذلك في 2021/12/23 أنه تم تسديد الدفعة الأخيرة المتبقية من تعويضات دولة الكويت، وقيمتها 44 مليون دولار، من مجموع 52.4 مليار دولار وبذلك يكون العراق، بعد أكثر من 31 عامًا من غزوه للكويت، قد أتم سداد كامل مبلغ التعويضات التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التابعة لمجلس الأمن الدولي، بموجب القرار 687 لعام 1991.

وبالتحديد، اتخذ مجلس الأمن في الجلسة 8972 يوم 22 شباط 2022 قراره رقم 2621 بتصفية حساب التعويضات وإغلاقه، وإعادة المتبقي للعراق وحل لجنة التعويضات نهاية عام 2022 والتي كان آخر اجتماع لها في التاسع من كانون الأول، ونفذ القرار ونهاية عام 2022، أُغلِق ملف التعويضات

وتحرر المورد النفطي من هذا القيد وبهذا لم يعد من الضروري استلام إيرادات النفط في حساب وحيد لا في الاحتياطي الفدرالي ولا أي مكان آخر.

وحقق العراق خلال عام 2022 إيـرادات مالية هي الأعلى مقارنة بالسنوات السابقة، إذ زادت على 115 مليار دولار، كما وصل البنك المركزي إلى احتياطات نقدية بأكثر من 100 مليار دولار، ولكن على الرغم من هذا التصاعد النقدي في خزينة البنك الفدرالي الامريكي، كانت سبباً مباشراً في تفاقم أزمة هبوط قيمة الدينار العراقي.

وذلك بفرض البنك الفيدرالي الأمريكي تعليمات معقدة أبرزها التزام البنك المركزي العراقي بالمنصة الإلكترونية من خلال نظام سويفت لتتبع الحوالات، ولملاحقة حركة الدولار والتأكد من عدم ذهابه إلى دول معادية للولايات المتحدة أو خاضعة للعقوبات.

إن قواعد الامتثال الجديدة التي تم وضعها بها الكثير من القيود والضوابط التي تتطلب معلومات تفصيلية عن الجهة المستفيدة ونوع البضائع المستوردة وكمياتها، وكشف حساب إبراء الذمة من الدوائر الجمركية والضريبية، وهي إجراءات لم يعتد عليها المستورد العراقي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ملحوظ في مبيعات المركزي من العملة.

كما أن صعوبة الاستيراد عن طريق الحوالات في ظل القيود الدولية

المرتبطة بالبنك الفيدرالي الأميركي أجبرت بعض التجار على الاستيراد من خلال حوالات مكاتب الصيرفة واللجوء الى الإسواق الموازية المرتفعة، خلافاً لقوانين البنك المركزي، ما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار ومن ثم ارتفاع سعره.

إن البنك المركزي كان يبيع يومياً حوالي 250 مليون دولار، وأصبحت مبيعاته حالياً في حدود من 60 إلى 80 مليون دولار، معظمها نقدية، مشيراً إلى أن نسبة 90 % تقريباً من واردات العراق كانت تمول عن طريق الحوالات المصرفية، وكانت تلك الحوالات تشكل حوالي 90 % من مبيعات المركزي، بينما المبيعات النقدية تشكل 10 %، فيما يحدث الآن العكس تماماً.

وبالواقع أن منصة سويفت مراقبة من الحكومة الامريكية وهذه إحدى المآخذ عليها، أي مراقبة جميع التحويلات المالية التي تتم عبرها، إذ قد يرد تخوف من استخدام هذه المنصة سياسياً من الولايات المتحدة الامريكية ضد الدول التي لا تتلاقى أو تنسجم معها .

وفيما يخص العراق وبالمختصر، وحتى يتمكن من استرداد أمواله يجب أن يقوم باتمام عمليات التحويل المالي الدولي للأموال عن طريق منصة الكترونية، ويتم عن طريق هذه المنصة تدقيق الطلبات والمراسلات كافة، إذ يقوم البنك الفيدرالي الامريكي بتدقيق جميع أنواع التحويلات التي تجريها المصارف والمؤسسات العراقية وفحصها ليتأكد من مطابقتها للمعاير، واذا لم تكن كذلك يقوم البنك الفيدرالي بإيقاف عملية التحويل المالي فورًا.

ثالثا: اثر عقوبات وزارة الخزانة الامريكية على السوق الموازي في العراق.

حصلت مشاكل حقيقية في الاقتصاد العراقي حينما تدخل الفيدرالي الامريكي وفرض عقوبات على أربعة مصارف عراقية مصنفة بتصنيف(A)، وتم ارجاع حوالات (14) مصرفًا لكونها تحتوي شبهات فساد، الأمر الذي خلق مشكلة أدت الى رفع سعر صرف الدولار في السوق الموازي، وهذا أدى الى أثر سلبي على واقع التداول النقدي واسعار السوق الموازي والتجارة الداخلية (الجملة والمفرد) لأن العراق يعد مستورد صافي للسلع والبضائع نتيجة لتعطل الجهاز الانتاجي المحلي عن العمل، علماً بان البنك المركزي بدأ في إجراءاته للمواجهة من خلال زيادة المبيعات في النافذة لكن دون جدوى تذكر لأن المشكلة في دولار التحويل وليس في دولار النقد .

وان هذه المصارف المعاقبة حصتها 8% من نافذة العملة لغرض التحويلات الخارجية وهذه النسبة تعني 16 مليون دولار من مبيعات النافذة للتحويلات الخارجية، ناهيك عن حصتها الكبيرة من البيع النقدي، مما انعكس الى الانخفاض الملحوظ في مبيعات البنك المركزي النقدية للسوق الموازي من 40 او 60 مليون دولار ليصل الى 17 مليون دولار.

كما انخفض حجم شراء الدولار من البنك المركزي العراقي من 250 مليون دولار يومياً إلى 85 مليون دولار فقط، هذا الرقم لا يغطي بالتأكيد الحاجة الفعلية للتداول في السوق العراقية، مما أدى إلى إيجاد

طلب أعلى على الدولار في المصارف الأهلية ومكاتب الصرافة ليرتفع سعر الصرف تلقائياً في الأسواق، إضافة إلى ارتفاع أسعار البضائع المستوردة، مع إضافة التجار فرق الشراء من السوق الموازي (السوداء) على البضائع التي يقومون باستيرادها، وبذلك تحمل المواطن العراقي أعباء هذا الفرق، وبدأ يشعر بارتفاع الأسعار.

إذ إن أسباب اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي للعملة هي:

1- انخفاض الشحنات الدولارية من الفيدرالي الامريكي الى البنك المركزي، مما سبب انخفاض المعروض وارتفاع سعره.

2- الامتناع عن بيع الدولار من قبل المصارف وشركات الصيرفة هذا ما تسبب في زيادة الطلب على الدولار وارتفاع اسعاره ايضاً.

3- هيمنة المصارف الاجنبية على مزاد العملة والتحكم بسير حركة الدولار وأسعاره، تسببا في ارتفاع أسعار الدولار في الوقت الحاضر.

4- عدم السيطرة على الحدود بمعنى عدم سيطرة الدولة على حدودها بالكامل مما يعني عدم وجود مطابقة حقيقية بين تدفقات الدولار نحو الخارج مقابل السلع الداخلة الى العراق، مما يعني استمرار تهريب الدولار والطلب عليه وارتفاع سعره.

5- **المضاربة في سعر صرف الدولار في السوق الموازي ما بين التجار**

أنفسهم وشركات الصيرفة، فضلا عن تمويل التجارة مع دول معاقبة من قبل وزارة الخزانة مثل ايران وسوريا وغيرها، وهذه التجارة تحتاج الى عملة الدولار والتي يتم الحصول عليها من السوق الموازي .

6- اعلان ايقاف التعاملات بالدولار مع بداية عام 2024، إذ إن اعلان البنك المركزي عن ايقاف سحب الودائع بالدولار مطلع عام 2024 دفع بالجمهور الى زيادة الطلب على الدولار وارتفاع اسعاره.

بدأت المفاوضات لحل الأزمة باجتماع عقد في اسطنبول يوم 3 فبراير 2023 جمع وكيل وزارة الخزانة الأمريكية للاستخبارات المالية ومكافحة الإرهاب، بريان نلسون، بمحافظ البنك المركزي العراقي علي محسن العلاق، وركز الاجتماع بشكل خاص على إصلاح القطاع المصرفي العراقي، وتطبيق إجـراءات مكافحة غسيل الأمـوال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأشار البيان الرسمي الصادر بعد الاجتماع إلى الرغبة في تحقيق أهداف مشتركة من خلال تطبيق معايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديث النظام المصرفي العراقي.

وفي يوم 9 فبراير 2023، التقى وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين في واشنطن نظيره الأمريكي أنتوني بلينكين. ولم يتم الإعلان عن أي قرار محدد عقب الاجتماع، ولكن قبل عقده، شدَّد بلينكين على أن الولايات المتحدة «تركز الآن بشكل مكثف للغاية على البُعد

الاقتصادي» لاتفاقية إطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

وفي 10 فبراير، أجرى نائب وزير الخزانة الأمريكي وولي أدييمو محادثات مع وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، ومحافظ البنك المركزي علي العلاق، في واشنطن، ركزت على سياسات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن دون الإعلان عن أي مقررات محددة للاجتماعات.

كما التقى العلاق على هامش زيارته لواشنطن المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي محمود محيي الدين، الذي قال بدوره أن الصندوق مُستعِد للمساعدة في إصلاح القطاع المصرفي العراقي.

وعلى الرغم من هذه اللقاءات والزيارات والبيانات على أمل أن تخفف الخزانة الامريكية من سياستها المالية تجاه العراق، فأنها من غير الممكن أن تقبل بعودة الوضع السابق إلى ما كان عليه إذ سيطبق النظام المالي الإلكتروني تدريجياً، وهنا على الحكومة العراقية تنفيذ بعض الإجراءات والحزم العلاجية لمواجهة الازمة.

أصدر البنك المركزي العراقي بداية شهر شباط الماضي عام 2023 الحزمة الأولى لمواجهة أزمة الصرف في السوق الموازي، واشتملت الحزمة على تسهيلات تلبية الطلب على الدولار في جانبي النقد والتحويلات، أبرزها زيادة سقف بيع الدولار النقدي لأغراض السفر والعلاج ودفع أجور الدراسة، وتعزيز ارصدة الحسابات الفرعية للمصارف وشركات الدفع والمؤسسات

لدى مصرفي (جي بي مورغان وسيتي بنك)، فضلا عن اتفاق البنك المركزي العراقي مع مصرف جي بي مورغان على تسهيل المدفوعات من النظام المصرفي العراقي الى الصين لتمويل استيرادات القطاع الخاص بشكل مباشر.

كما أصدر البنك المركزي العراقي الحزمة الاصلاحية الثانية في 22 شباط 2023 بعد اجتماعه مع وزارة الخزانة الامريكية، اذ كانت أبرز النقاط هي:

أ- تنظيم تمويل التجارة الخارجية من الصين بشكل مباشر وبعملة اليوان الصيني، كذلك تقديم تسهيلات للتحويلات المالية إلى الولايات المتحدة وأوربا بالآلية نفسها .

ب- بإمكان المواطنين تحويل المبالغ المسموح بتحويلها بحدّ أعلى (7500) دولارًا في الشهر الواحد من خلال وكلاء شركات التحويل المالي (ويسترن يونين، وموني غرام) بالسعر الرسمي (1320) دينار/ دولار، ويقوم البنك المركزي بتعزيز الحسابات الخاصة بهؤلاء الوكلاء من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية وشرائها.

ج- السماح للمصارف الحكومية والخاصة وشركات الصرافة من الفئات (A,B) بتوسيع منافذ بيع الدولار النقدي في أي من فروعهم على أن يكون ذلك من خلال منصة FITR حصرًا، مع إشعارنا بضرورة زيادة التوزيع الجغرافي لهذه المنافذ وتنويعه .

وعلى إثر ذلك انخفض سعر صرف الدولار في السوق لموازي الى 1540 دينار / دولار بعدما كان بنحو 1670 دينار / دولار ، وانخفض فيما بعد الى نحو 1400 دينار / دولار كأقصى انخفاض بلغه سعر الصرف منذ الأزمة، لكنه سرعان ما ارتفع وبقي يتراوح ما بين (1500-1450) دينار / دولار، بفارق نحو (18-13) الف دينار عن السعر الرسمي .

وفي خضم مواجهة أزمة الدولار استطاعت وزارة المالية وبالتشاور مع مجلس إدارة البنك المركزي العراقي أن تعدل سعر صرف العملة المحلية الى 1300 دينار / دولار ، بعدما كانت إزاء 1450 دينار / دولار، وعلى أثر ذلك انخفض سعر الصرف في السوق الموازي الى نحو (1440) دينار / دولار، عد هذا القرار جيد فانخفض السعر الدولار في الأسواق الموازية على المدى القصير لكن عاود بالارتفاع على المدى المتوسط والبعيد وذلك للأسباب التالية :

أ- إن العراق مستورد لكل السلع والبضائع بسبب تعطل الجهاز الانتاجي في تلبية الطلب المحلي الأمر الذي ينذر بوجود مشكلة في تسديد مبالغ الاستيرادات خصوصًا للدول المعاقبة من الولايات المتحدة .

ب- إن معظم التجار الصغار وبعض المستوردين لا يتعاملون مع المصارف كإجراء لتسوية أمورهم التجارية من حوالات وتعاملات داخلية وذلك للحيلولة دون دفع الضرائب وأجور الفواتير الأخرى الأمر الذي يعني لجوئهم الى السوق الموازي لشراء الدولار وتمشية تجارتهم .

ج- بقاء كثير من المصارف بشكل معارض لإجراءات البنك المركزي العراقي في التحول الى شروط المنصة الالكترونية الجديدة ووضع المعرقلات أمام التجار الكبار في تمشية شؤون تجارتهم واللجوء الى الصيرفات أو التعزيز المالي لبنك مراسل شريك متجاوزا المنصة الالكترونية .

من الضروري أن يكون دور الحكومة في ضبط المنافذ الحدودية وايقاف عمليات تهريب العملة، لكن بالمقابل الإجراء (البوليسي) في السيطرة على ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي غير صحيح، إذ إن دستور العراق يضمن آلية الاقتصاد الحر، حيث أ، القطاع الخاص له نشاط مهم في عملية التجارة الداخلية والخارجية، وهذا أدى الى نتائج عكسية عززت من ارتفاع سعر صرف الدولار بدلاً من خفضه.

لاشك أن عملية حماية الاقتصاد القومي من أولويات الحكومة في تحقيق استقرار أمنه الاقتصادي، لكن توجد إجراءات أخرى يمكن اللجوء إليها مثل الحوار الوطني البناء مع التجار الكبار والمستوردين والاتحادات الصناعية وغرف التجارة بشكل مستمر الامر الذي يخلق حالة من الاستقرار في البلاد .

إن الحلول التي طرحها البنك المركزي العراقي هو حل واحد فقط ولا يعالج المشكلة والحل يتمثل بضخ الدولار عن طريق منافذ كثيرة كي تزيد من العرض وبالتالي يقل سعر الدولار، لكنها لم تعالج عزوف التجار من التعامل مع البنك المركزي والذهاب الى الصرافة وشركات التحويل المالي أي السوق الموازي.

رابعًا: التوصيات والمعالجات

1- تحرير الحسابات المالية من هيمنة الفيدرالي الامريكي، لأن اي مشكلة مع أي دولة تتعارض مع الولايات المتحدة يعني تعرض العراق لتأثيرات سلبية كما هو الحال مع إيران وتأثر العراق سلباً.

2- تنويع وتوازن الاحتياطيات الأجنبية وعدم اقتصارها على الدولار لمنع قدرة الدولة الأجنبية من التأثير على السياسة النقدية بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام.

3- التعامل الالكتروني لعمليات الدفع في البيع والشراء والرواتب في غيرها، وهذا الأمر سيتم في مطلع حزيران من هذا العام وأن الحكومة أضافت مادة في مسودة قانون الموازنة العامة الاتحادية لهذا الأمر «ان التعامل الالكتروني سيقلل بحدود النصف الى الثلثين من مبيعات البنك المركزي وسيقلل السيولة المالية التي تبلغ 110 تريليون دينار عراقي الى النصف وأكثر»، وأن الغرض الرئيس من بيع العملة هي إيجاد السيولة المالية بالدينار، فإن كان بيع السلع بالتجزئة وكل المعاملات والأسواق لديهم أجهزة وحساب رصيد فانه:

أ- الدولة لا تحتاج للسيولة.

ب- معرفة النشاط التجاري الحقيقي للأفراد والتجار.

ج- سهولة استقطاع الضريبة منهم.

د- تقليل من حجم بيع العملة الصعبة بمزاد العملة.

هـ- سهولة تتبع المطلوبين للقضاء والذين يشترون أشياء قد تستخدم لأغراض إرهابية.

4- تعزيز ثقة المواطن بالبنوك: ان حجم النقد لدى الأفراد والحسابات الجارية والتي يطلق عليها بعرض النقد الضيق هو أكثر من 110 تريليون دينار لعام 2020 وأن بحدود ثلثي المبلغ لدى المواطن وفي المنازل والسبب هو عدم ثقة المواطن في إيداع أمواله في البنوك الحكومية او الأهلية.

5- سيطرة الدولة على كامل حدودها ومع الدولة الخاضعة للعقوبات بشكل خاص من أجل منع تهريب الدولار هذا ما يسهم في تخفيض الطلب على الدولار وانخفاض اسعاره.

6- ضخ المواد الضرورية كالسكر والطحين والزيت الى السوق عن طريق زيادة الحصة التموينية وبالتالي يزداد العرض فيقل السعر، وهذا يجب أن يكون بفترة وحجم معين كي لا يضر هذا الإجراء على تجار القطاع الخاص.

7- تقليل البيروقراطية الإدارية في إجراءات البنك المركزي وبقية البنوك والذي يجعل المواطن ينفر من إيداع أمواله وجعل الأمر يتم (الإيداع والسحب) عن طريق الماستر كارد في جميع الأوقات ومن خلال الصراف الآلي، وأن عملية إيداع الأموال في البنوك او سحبها، تكون بروتين قاتل ومعقد وممل والمواطن قد يهان من قبل الموظفين إضافة الى الابتزاز للحصول على

رشاوى، والحل هو في استخدام الأتمته والتكنلوجيا الحديثة بحيث أن المواطن لا يتعامل مع أوراق او مع موظفين في السحب او الإيداع.

8- تقليل او منع استيراد بعض السلع: ومن أهم تلك السلع هي السلع الكمالية وغير الضرورية كالأجهزة الالكترونية والملابس او السيارات ولفترة بسيطة حتى يعود سعر الصرف بالسوق الى السعر القديم.

9- إتجاه المصارف الى الشريك الأجنبي لتغطية الحوالات الاستيرادية، أي أن المصارف العراقية التي لديها شريك أجنبي، عن طريق مصرفي (جي بي مورغان وستي بنك) سوف تلبي طلبات التجار والمستوردين بعيدا عن إجراءات التأخير في المنصة الالكترونية.

10- معالجة الأمر خارجيًا، ويتم بماياتي:

أ- الذهاب بالتفاوض مع الأمريكان لزيادة الأموال التي يتم تحويلها الى العراق.

ب- إيداع الأموال بعملة مختلفة عن الدولار وهو اليوان عن طريق فتح حساب بالبنك الآسيوي للاستثمار الصيني واستغلال الفائض من العملة ويتم إيداعه بهذا البنك وبالتالي تجنب مثل هذه المشاكل ولكن هذا الأمر فيه تبعات سياسية وعلى القادة السياسيين إيجاد طريقة لإنجاز هذا الأمر وخصوصًا أن دول الجوار منها السعودية مضت بهذا الأمر.

ج- فتح حساب في البنك الآسيوي لاستثمار في البنى التحتية لأنه الراعي

الرسمي لطريق الحرير ومن الممكن أن يكون البديل عن البنك الدولي.

11- المعالجات الاقتصادية على المستوى طويل الأمد:

أ- معالجة اختلال إدارة الاقتصاد، وذلك من خلال اعادة ترتيب أدوار الدولة والقطاع الخاص في الدولة، أي أن تأخذ الدولة على عاتقها الدور التنموي الى جانب الوظائف التقليدي مقابل قيام القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي في ظل مراقبة الدولة لمنع الاحتكار وضمان المنافسة.

ب- معالجة الاختلال الاقتصادي، من خلال توظيف الإيرادات النفطية بما يسهم في تنويع القطاعات الانتاجية وعدم اعتمادها بشكل كبير على القطاع النفطي.

أ- معالجة الاختلال المالي، من خلال تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات العامة لاختفاء العجز من جانب، وزيادة النفقات الاستثمارية وتوجيهها نحو البنية التحتية والتعليم والصحة من جانب آخر، وزيادة الايرادات غير النفطية من جانب ثالث.

ب- معالجة اختلال سوق الصرف، أي العمل على أن يكون هناك توازنًا بين عرض الدولار والطلب عليه، وهذا يتحقق بشكل مؤقت من خلال تدخل البنك المركزي من خلال تفعيل الاقتصاد الحقيقي وزيادة الصادرات والتدفقات الدولارية الى الداخل.

نحو مواجهة قانونية حازمة
للحد من تدهور الدينار العراقي
أمام الدولار الامريكي

د.محمد ابراهيم خضير عباس
كلية القانون والعلوم السياسية
الجامعة العراقية

نحو مواجهة قانونية حازمة
للحد من تدهور الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي

د.محمد ابراهيم خضير عباس

كلية القانون والعلوم السياسية

الجامعة العراقية

com.gmail@dar.Ibrahim1990

009647702650157

مقدمة

يعد استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول، لأن هذا الاستقرار هو الأساس لتوفير بيئة مناسبة للاستثمار وجذب المدخرات والحفاظ على استقرار الإسعار.

لذلك تسعى معظم الحكومات إلى تبني سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنيب بلدانها التقلبات الحادة التي تمر بها العملة من فترة إلى أخرى، وتعاني الدول من انفتاح كبير نحو الاقتصاد وعجز أكبر في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضة للأزمات والمشاكل الخارجية، مما يؤثر سلبًا على درجة الاستقرار الداخلي فيها.

ومن هنا نسعى من خلال هذه الدراسة للتعرف الى الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي في مواجهة تقلبات سعر الصرف بين العملة المحلية والعملة الأجنبية (الدولار).

إن استخدام الاحتياطي الذي يملكه البنك المركزي ما هو الا للدفاع عن سعر الصرف لضمان استقرار الاسعار، وهو أمر ضروري للتنمية إذ إن السياسات التي تتبعها معظم البنوك المركزية لمواجهة اختلال ميزان المدفوعات هو التحكم بسعر الصرف، ومن إحدى أهـداف السياسة النقدية للبنك المركزي هو استقرار صرف العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمساهمة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض سعر الصرف ومن الواضح أن خفض قيمة العملة أو ارتفاعها يؤدي إلى التأثير في حجم المعاملات التجارية للدولة، نتيجة لتأثيرات تغير معدل صرف العملة، إذ يؤدي هذا الغرض الى ارتفاع أسعار الصادرات والمستوردات في الوقت نفسه وزيادة القدرة التنافسية للصادرات، لكن قبل كل هذا يجب أن نتأكد من قدرة الاقتصاد على التصدير من خلال تحفيز القطاعات التصديرية كالزراعة والصناعة والقطاع الخاص والقطاعات الأخرى.

وتهدف البنوك المركزية إلى الاحتفاظ باحتياطي قوي من النقد الأجنبي لتحقيق أهداف عّدة منها:

أ- دعم وتعزيز الثقة بسياسات إدارة النقد وسعر الصرف بضمنها القدرة على التدخل في دعم العملة المحلية.

ب- الحد من تأثير الأزمـات الخارجية من خلال الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتصاص الصدمات في أثناء مدة الازمات، أو عند انخفاض فرص الحصول على الاقتراض.

ج- توفير درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية الحالية والمستقبلية.

د- إثبات الدعم للعملة المحلية من خلال توفير الأصول الخارجية ومساعدة الحكومة في تلبية احتياجاتها من الصرف الأجنبي والوفاء بالتزامات الدين الخارجي والحفاظ على الاحتياطي لمواجهة الكوارث المحلية ولأغراض الطوارئ.

ولقد لجأ البنك المركزي إلى استخدام كثير من الأدوات المستحدثة غير المباشرة إلى جانب الأدوات التقليدية لتنفيذ سياسته النقدية، منها مزاد العملة الأجنبية -الدولار- الذي استحدثه البنك المركزي لأول مرة في 2003/10/4 و ما زال العمل به مستمرا، وكان الهدف منها هو الحد من التزايد المفرط في المعروض النقدي، والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية وتوليد الاستقرار في قيمة العملة المحلية عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني، فضلاً عن توحيد أسعار الصرف الأجنبية في

العراق، وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف من خلال إشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية، وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل جميع استيراداته التي تحتاجها السوق العراقية.

وكذلك رفع القدرة الشرائية للدينار العراقي وما ينعكس عليه من تحسن في القيمة الحقيقية للدخول، أما فيما يخص المصارف فأن هذه الأداة توفر لها موارد بالعملة الاجنبية تمكنها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء عمليات تحويل المبالغ، ومن هنا نلحظ العلاقة الوثيقة الطردية بين حجم الاحتياطات وقيمة الدينار العراقي.

ونحن بدورنا نرى أن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في عدم الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي بدأت من مزاد العملة الأجنبية سالف الذكر لأن هذا الإجراء فتح نافذة مشروعة لعملية تهريب العملة الأجنبية، وبالتالي صار مزاد بيع العملية هو الغطاء الشرعي لعملية تهريب العملية وهذا ما أدى الى سحب مبالغ كبيرة من الاعتمادات المالية للبنك المركزي العراقي بالعملة الاجنبية دون فائدة داخلية أو أثر ايجابي على السوق العراقية.

ولتنظيم الدراسة بشكل أكثر وضوحًا سيتم تقسيمها الى ثلاث نقاط، إذ سنخصص النقطة الأولى لبيان إجراءات البنك المركزي العراقي التي أدت بصورة عكسية الى رفع سعر صرف الدولار امام الدينار، اما النقطة الثانية

فنكرسها لبيان إجراءات البنك المركزي العراقي لمحاولة الحد من الارتفاع وتقييمها، والنقطة الأخيرة نخصصها للحلول والمقترحات التي بامكان البنك المركزي اتباعها من أجل الحد من تدهور العملة العراقية أمام الدولار الامريكي والمحافظة على سعر صرف الدولار واعادة السيطرة عليه وحسب الترتيب الاتي:

اولاً: إجراءات البنك المركزي العراقي المسببة لرفع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي

لو عدنا الى إجراءات البنك المركزي العراقي والتي فرضت عليه من البنك الفيدرالي الامريكي والتي كانت الغاية منها الحد من سحب مبالغ كبيرة من الدولار الامريكي لتهريبها الى خارج العراق عن طريق مزاد بيع العملية والذي ذكرناه سابقا والذي كان هو برأينا السبب الأول في خلق هذه الاشكالية، فقد أصدر البنك المركزي العراقي امره ذي العدد 1087/11/5 في 2023/2/19 والذي كان موجه الى كافة المصارف التجارية وشركات الصرافة وشركات التوسط لبيع وشراء العملة، إذ أوجب من خلاله أنه سيتم اعتماد منصة بيع النقدي للعملة الاجنبية (FITR) وبخلافه تحرم هذه المصارف والشركات ومكاتب الوساطة التجارية من الحصول على حصتها الأسبوعية من العملة الاجنبية.

إن هذه الخطوة هي البداية التي أدت الى رفع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي وذلك للحد من تهريب العملة والسحب غير المشروع باستخدام طرائق احتيالية، ناهيك عن قيام البنك الفيدرالي الامريكي بتقليص الحصة المخصصة للبنك المركزي العراقي من الدولار الامريكي كنوع من أنواع الحماية من الاستخدام غير المشروع.

إن البنك المركزي العراقي باتباعه هذا الإجراء والذي فرض عليه كما

اوضحنا سابقًا أحدث فجوة بين العملتين، وذلك أدى الى حرمان عدد كبير من المصارف التجارية والصيرفات ومكاتب التوسط لبيع العملة من الحصة الأسبوعية المحدد والعتمدة كالسابق، وبالتالي فان البنك المركزي بهذا الإجراء بين لنا بأنه هدم أسمى أهدافة والتي ذكرناها سابقا في المحافظة على توفير العملة الاجنبية والحد من تدهور الدينار العراقي وسمح للأزمات الدولية الخارجية بالتاثير على الأسواق المحلية وزعزعة الثقة لدى الجمهور بالعملة المحلية وعدم إثباته الدعم الكامل للعملة المحلية من خلال توفير الأصول الخارجية ومساعدة الحكومة في تلبية احتياجاتها من الصرف الأجنبي والوفاء بالتزامات الدين الخارجي والحفاظ على الاحتياطي لمواجهة الكوارث المحلية وأغراض الطوارئ.

ثانياً: إجراءات البنك المركزي العراقي لمحاولة الحد من الارتفاع في سعر صرف الدولار أمام الدينار وتقييمها.

لقد تخبط البنك المركزي العراقي في إجراءاته غير المحسوبة وغير الدقيقة في محاولته للحد من ارتفاع سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي حيث شرع الى مجموعة من الإجراءات التي نصفها بدورنا بأنها زادت من المشكلة دون حل مثالي لها.

إذ قام بحزمة من الإجراءات منها:

1- تسهيل حصول المواطنين المسافرين الى خارج البلد على الدولار بسعر الصرف الرسمي وهو 132.000 دينار لكل 100$ عن طريق استخدام بطاقات الدفع المسبق، على أن تكون حصة المسافر (2000$) فقط .

2- معاقبة بعض المصارف من الشمول بحصة المزاد من الدولار بسبب عدم امتثالهم لإجراءات البنك المركزي دون أي عقوبة رادعة وكان الأجدر هو فرض عقوبات على هذه المصارف لمنع تكرار مثل هذه المخالفات لاحقًا من مصارف أخرى او حتى شركات صرافة.

إن الإجـراءات سالفة الذكر زادت من المشكلة كون المواطن شعر بخطورة او صعوبة حل الأزمة من قبل البنك المركزي كون أن المسافر لم يكن هو الوحيد بحاجة الى العملة الأجنبية، ناهيك عن مسألة تحديده بما لا يتجاوز (2000$) مبررين ذلك بحجة الحد من حمل المواطن كميات كبيرة

من النقد والتحول الى استخدام التعامل الالكتروني بدلاً من النقدي وهذا بحد ذاته يدل على فشل هذه المؤسسة في إيجاد حل للأزمة.

إضافة الى ذلك استغل المضاربون هذه الفرصة ايضا في الحصول على الدولار بطرائق غير مشروعة من خلال استخدام الثغرات الموجودة في إجراءات البنك بشأن صرف كميات من الدولار بسعر البنك المركزي لغرض السفر فقط.

وكان الأجدى أن يحل البنك المركزي المشكلة محليًا او داخليًا قبل أن يبادر بحلها خارجيًا عن طريق الحد من التهريب للعملة الاجنبية واستغلال الثغرات الموجودة في تعليمات هذا البنك وطرح كميات من العملة الاجنبية في الأسواق تتناسب وحاجة المواطن مع رقابة شديدة وحازمة لمن يخاف هذه التعليمات.

إذ كان من المفترض أن تصل العقوبات الى السجن والغرامة وحتى الغاء النشاط الاقتصادي الذي يخالف تعليمات البنك المركزي العراقي بخصوص عدم الإمتثال ومخالفة اجراءاته.

كما هو معلوم أن السبب الرئيس برأينا هو ذو دوافع سياسية أكثر من غيرها، كون أن البنك الفيدرالي الامريكي والذي يهيمن على خزين البنك المركزي العراقي قد فرض عقوبات مالية دولية على بعض الدول ويحرم التعامل معهم ويعاقب المخالف، وأن هناك خروقات داخلية تحدث ويتم

من خلالها تهريب العملة الاجنبية الى هذه الدول المحرم التعامل معها مما أدى الى تخفيض منسوب السيولة المقدمة الى العراق من العملة الأجنبية وعكس ذلك على المجتمع بصورة مباشرة.

3- وأخيرًا لجأ البنك المركزي الى حل آخر وهو استيراد العملة من النقد الأجنبي وفق ضوابط منها أن يكون الاستيراد من قبل الشركات حصرًا لاستخدامها وتلبية لطلبات زبائنها وكل ما يتعلق بها خدمة لعملائها، على أن يكون بطلب محدد فيه الكمية المطلوب استيرادها مقدم الى البنك المركزي (دائرة الرقابة على المصارف) وأن يكون الاستيراد حصرا عن طريق المنافذ الحدودية الجوية مع تحديد شركة الشحن الخارجية المسؤولة عن هذه العملية.

وهذا ايضا حل مؤقت ومتخبط وغير دقيق لأنه سيفتح بابًا جديدًا للمضاربة بالعملة الأجنبية، وأنه سيزيد من سعر العملة الأجنبية لأنه حل مؤقت، وفعلا أننا سنشهد انخفاضًا مؤقتًا في سعر صرف الدولار، لكن لمدة محددة من الزمن وبعد ذلك سنترقب طفرة نوعية غير مسبوقة بسعر الدولار مقابل الدينار العراقي لأن هذه الخطوة غير دقيقة وغير مدروسة من نواحي عدة، وأن المضاربين سيحصدون كميات كبيرة من الدولار في هذه الفترة وبعدها سيتم احتكاره لمصلحتهم وله نتائج وخيمة عدة.

وفي نهاية المطاف نرى أن على البنك المركزي العراقي اللجوء الى

طرائق حل أكثر منطقية وأكثر فاعلية في الحد من التدهور في سعر العملة الأجنبية، على أن تكون هذه الحلول جذرية ونهائية لا حلول ترقيعية ومؤقتة ولها آثار وخيمة في المستقبل، لأنها غير مدروسة، وعلى أن تكون خطوات البنك المركزي أكثر دقة وحرفية وتجد حلاً فعليًا للأزمات لا حلولاً ترقيعية.

وعدم اعطاء الفرصة لانشاء سوق موازي للسوق الرسمي وهي السوق السوداء للمضاربة بقوت الشعب من خلال سيطرة اشخاص ومجاميع على النظام الاقتصادي الداخلي للبلد، وهذا يعني بداية تدهور النشاط الاقتصادي المحلي ولا بد من تشجيع الاعتماد على الاقتصاد المحلي وقلة اللجوء الى الاستيراد، لأن هذا بالتالي يؤدي الى خروج العملة الى خارج البلد ونكون بحاجة الى عدد كبير من العملة الاجنبية .

ومن الحلول التي نراها ايضا مهمة هي الآتي:

1- فرض عقوبات صارمة جزائية لكل شخص سواء كان طبيعيًا أم معنويًا، يضارب بالعملة الأجنبية بما يخالف تعليمات البنك المركزي العراقي.

2- فرض عقوبات جنائية على كل شخص يستخدم وسائل الغش والاحتيال للإضرار بالنظام الاقتصادي الداخلي من خلال التلاعب بالعملة الأجنبية وبيعها بسعر يختلف عن السعر المحدد من قبل البنك المركزي.

3- الحد من تهريب العملة الى الدول المحرم التعامل معها بموجب توجيهات البنك الفيدرالي الامريكي كون هو المسيطر على خزين العراق

من العملة الاجنبية.

4- فرض غرامات مالية مرتفعة على كل شركة من شركات بيع العملة تعلم بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن بيعها للعملة الاجنبية او تقوم بتهريبها او استخدام أساليب غير مشروعة ومخالفة للقانون لان هذه الشركات وهي تعلم بأن من يقوم بشراء العملة منها يستخدمها بشكل سيء، وهي بذلك تكون أسهمت مساهمة جنائية في ارتكاب الجريمة الاقتصاية.

5- أن تكون الغرامة المالية المراد فرضها على الشخص الطبيعي او المعنوي لا تقل عن (50.000.000) مليون دينار عراقي ولا تزيد عن (100.000.000) مليون دينار عراقي حتى تكون أكثر ردعاً.

6- إضافة عقوبة أخرى على كل المصارف وشركات الصرافة المخالفة لتعليمات البنك المركزي بشأن العملة الأجنبية، تتمثل بعقوبة غلق المصرف نهائيًا او شركة الصرافة حتى تكون على درجة من الأهمية والجدية في التعامل، وأن كل مصرف او شركة تتعامل مع اشخاص او تساعدهم في تهريب العملة او تعلم بصورة مباشرة او غير مباشرة عن سوء استخدام العملاء التابعين لهم بشأن التعامل بالعملة الأجنبية ان تعتبرهم مساهمين في ارتكاب الجريمة وبالتالي يعاقبون بذات العقوبة.

7- اللجوء الى الحلول السياسية والإهتمام بها، لأن جوهر الأزمة هو العامل السياسي أكثر من ما يكون أزمة ذات طابع آخر كالاجتماعي او الاقتصادي.

المصادر

1- قانون البنك المركزي العراقي.

2- د.ايمان عبد الرحيم كاظم و رائد محمود عيدان : تأثير الازمات في كفاية الاحتياطيات الاجنبية للعراق ، بحث منشور في مجلة الدراسات النقدية والمالية والتي تصدر عن البنك المركزي العراقي ، نصف سنوية ، العدد العاشر ، شباط ، 2022 .

3- مصطفى عمر عباس : تحليل تجريبي لتأثير محددات سعر الصرف الاجنبي في العراق ، بحث منشور في مجلة الدراسات النقدية والمالية والتي تصدر عن البنك المركزي العراقي ، نصف سنوية ، العدد التاسع ، حزيران ، 2021 .

السوق الموازي
للعملة الأجنبية في العراق
«خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني»

فارس فؤاد علي القزاز
شاهين عكاب سالم

السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق
«خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني»

فارس فؤاد علي القزاز

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية-
دكتوراه فخرية

معاون رئيس هيئة-ديوان الرقابة المالية الاتحادي

دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع

هيئة الرقابة المالية العاملة في وزارة التجارة

07739881593

شاهين عكاب سالم

دبلوم عالي ادارة مصارف-

دكتوراه فخرية

معاون رئيس هيئة-ديوان الرقابة المالية الاتحادي

دائرة الشؤون الفنية والدراسات

سكرتارية مجلة المراقب العام

07736904694

المقدمة

يعد وجود سوق موازي للعملة الاجنبية في العراق من الأمور الضرورية والمهمة للاقتصاد العراقي ونموه، وكما هو واضح فأن السوق العراقي هو سوق دولاري (حيث يتم تسعير السلع والخدمات فيه بعملة الدولار) ولأجل استمرار حركة الاقتصاد من خلال علميات التجارة المتمثلة بعمليات البيع والسلع والخدمات سيكون هناك طلبًا (حاجة) على عملة الدولار لأن

التسعير يكون بها، وهنا سيثار التساؤل الرئيس: هل يستطيع الجهاز المصرفي الرسمي (وبالذات نافذة مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية) سد كل ذلك الطلب؟

وسيكون الجواب بالتأكيد لا ، ولهذا سيتم اللجوء الى السوق الموازي للعملة الأجنبية لسد ذلك الطلب المتبقي، وبالتالي أصبح وجود وبقاء السوق الموازي في العراق أمرًا ضروريًا وفي غاية الأهمية ولكن يفضل أن يتم السيطرة عليه.

❖ المحور الأول: التعرف الى طبيعة الاقتصاد العراقي وفلسفته

توجد سمات مميزة يكاد ينفرد بها الاقتصاد العراقي تتمثل بالآتي:

1- إن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير وأساسي على عملية تصدير النفط وبالتالي يكاد يكون أحادي الجانب ودرجة التحسس عالية لأي تغيير يحدث في أسعار بيع النفط العالمية ويكون لهذا التغيير آثارًا واضحة وسريعة على الاقتصاد العراقي.

2- إن جميع السلع والخدمات يتم تسعيرها بعملة الدولار الامريكي حتى وأن تم تثبيت المبلغ عند الدفع بعملة الدينار العراقي.

3- ارتفاع نسبة الموازنة التشغيلية مقارنة بالموازنة الإستثمارية فضلا عن وجود ترهل وبطالة مقنعة في الجهاز الوظيفي الحكومي.

4- ضعف وقلة البنى الإرتكازية مما يؤدي ارتفاع التكاليف، وما يترتب عليه من إضعاف القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية.

5- وجود جماعات ضاغطة تؤثر على عمل المشاريع من خلال فرض إرادتها وشروطها على المشاريع سواء كانت هذه المشاريع مملوكة للدولة أم للقطاع الخاص.

6- كثرة عمليات الاستيراد من خارج العراقي وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

❖ المحور الثاني: التعرف الى طبيعة السوق الموازي والدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني

إن السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق يتأثر بدرجة كبيرة بكمية المبالغ التي تباع عن طريق نافذة مزاد العملة الأجنبية، وكذلك تكون درجة التحسس عالية لـــ أي تغيير في نافذة مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية.

ويتمثل دور السوق الموازي بأنه يجسد حاجة السوق العراقي من عملة الدولار الامريكي التي لم يستطع الجهاز المصرفي العراقي توفيرها (نافذة مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية) وكلما كبر حجم السوق واتسع يكون أفضل بسبب المنافسة.

وكما أوضحنا في أعلاه بأن العمليات التجارية يتم تسعيرها بعملة الدولار الامريكي وحتى وإن تم الدفع بعملة الدينار العراقي وكلما صغر هذا السوق سيصبح هذا السوق احتكاري وبالتالي سيرتفع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل عملة الدينار العراقي.

واستناداً لما تقدم يكون دور السوق الموازي مكملاً لعمل نافذة مزاد بيع وشراء العملة الاجنبية وخاصة لطلبات الأفراد وصغار التجار.

❖ المحور الثالث: الكشف عن دور العملة الأجنبية في حركة الاقتصاد الوطني

يكاد يكون دور العملة الأجنبية في حركة الاقتصاد الوطني مشابه لدور الدم في الجسم، إذ لا يمكن اتمام العمليات التجارية من بيع وشراء بدون أن تسعيرة بعملة الدولار الامريكي قبل البدء بالعمليات التجارية خاصة وأن اغلب السلع يتم استيرادها من خارج العراق او استيراد موادها الأولية من خارج العراق .

❖ المحور الرابع : مستقبل الأمن الاقتصادي في ظل تحرر السوق الموازي

يمكننا القول إن تحقيق الأمن الاقتصادي يكون من خلال تفعيل نافذة مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي من خلال تطبيق التوصيات والمقترحات التي تم ذكرها في المحور العاشر اللاحق ذكره، وكذلك من خلال تشجيع المنافسة وكسر الاحتكار الذي تقوم به بعض المصارف الخاصة المدعومة من جهات معينة داخل البنك المركزي العراقي.

وأخيراً يمكننا القول إن اللجوء الى الخيار الأمني في فرض سعر الصرف يعتبر فشل ذريع للإجراءات الحكومية وللسياسة المالية والنقدية التي تطبقها الحكومة العراقية .

❖ المحور الخامس : دور البنك المركزي والحكومة في حركة السوق الموازي

يلعب البنك المركزي دورًا مهمًا في تحديد ورسم السياسة النقدية للاقتصاد العراقي وكذلك يعد اللاعب الثاني بعد البنك الفدرالي والخزانة الامريكية في تحديد سعر صرف الدولار الامريكي أمام الدينار العراقي، حيث ان البنك المركزي يقوم بمراقبة عمل المصارف وشركات التحويل المالي من خلال دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان وكذلك من خلال إصدار التعليمات التي تنظم عمليات بيع وشراء الدولار والتعليمات الخاصة بمزاد العملة.

ولكننا نرى أن البنك المركزي العراقي يكيل بمكيالين بإتجاه المصارف المجازة في العراق، حيث المكيال الأول للمصارف التي تحظى بمعاملة خاصة وهذه عددها قليل ومملوكة لشخصيات ودول جوار معروفة ولها تأثير مباشر على البنك المركزي العراقي نفسه، حيث أن هذه المصارف لم يتم منعها من الدخول الى مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية (الدولار) ونلاحظ قيامها بإجبار المودعين لديها بعملة الدولار عند قيامهم بسحب أموالهم تكون عملية الدفع من قبل تلك المصارف بالدينار العراقي وبسعر (1310) دينار لكل (1) دولار، وهنا لا نجد أي دور فعال للبنك المركزي العراقي ومجرد توجيه بالدفع، إلا أنه لم يتخذ أي إجراءات رادعة تجاه تلك المصارف بسبب قيامهم بتلك الاعمال.

في حين أن المكيال الثاني يكون متعجرفًا تجاه المصارف الأخرى وتكون دائرة الصيرفة والائتمان مجرد جهة معرقلة لهذه المصارف وفرض عقوبات وغرامات على هذه المصارف، مع مراعاة أن تشكيل أي حكومة عراقية جديدة سوف يؤدي الى إحداث تغييرات في معاملة بعض المصارف، كأن تكون مقاسة بالمكيال الثاني فسيتم معاملتها وفق المكيال الاول والعكس صحيح .

❖ **المحور السادس : أسباب الفرق والتباعد بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي للعملة الأجنبية مقابل الدينار العراقي**

يكاد يكون السبب الرئيس لهذا الفرق بين السعرين هو قلة المبالغ (الدولار) المباعة من قبل البنك المركزي عن طريق نافذة مزاد العملة وقد يكون سبب قلة المبالغ المباعة هو عدم التزام المصارف وشركات التحويل المالي بالتعليمات التي يضعها البنك الفيدرالي والخزانة الامريكية وقيام بعض المصارف بمحاولة التحايل على تلك التعليمات فمثلاً عند منع التحويل الى روسيا الاتحادية يقوم أحد المصارف بالتحويل الى تركيا، ومن تركيا يتم تحويل المبلغ الى روسيا الإتحادية .

❖ **المحور السابع: دور المصارف الأهلية في ترسيخ قوة السوق الموازي**

للأسف الشديد أن أغلب المصارف العراقية الأهلية او حتى التي هي فروع لمصارف عربية وأجنبية لا تمارس العمل المصرفي الحقيقي، وانما تعتمد بشكل رئيس على عملية شراء العملة الاجنبية (الدولار) من نافذة مزاد العملة وإعادة بيعه في السوق على الرغم من المحاولات التي بذلها البنك المركزي العراقي أثناء فترة ترأس الدكتور عبد الباسط تركي الحديثي للبنك المركزي العراقي، وقد واجه فرق بين السوق الموازي ونافذة المزاد والقضاء على ذلك الفرق .

ويتضح دور المصارف الأهلية من خلال توفير مبالغ من العملة الاجنبية (الـدولار) وضخها الى السوق الموازي والذي يؤدي بدوره الى زيادة المعروض بعملة الدولار مما يؤدي الى انخفاض سعر صرف الدولار في السوق الموازي والعكس صحيح .

❖ **المحور الثامن : دور الخزانة الامريكية وعقوباتها في طبيعة السوق الموازي**

تلعب الخزانة الامريكية والبنك الفيدرالي دورًا أساسيًا ورئيسًا في تحديد سعر صرف الدولار الامريكي أمام الدينار العراقي من خلال فرض العقوبات على المصارف العراقية التي لا تلتزم بتعليماتها وبالتالي سيؤدي هذا الى قلة مبيعات نافذة مزاد العملة والذي يؤدي بدوره الى تقليل المعروض من العملة الاجنبية (الدولار) في السوق الموازي وبالتالي يؤدي الى ارتفاع سعر صرف

الدولار اما الدينار .

وكذلك فأن بعض المصارف التي لم تلتزم بتعليمات الخزانة الامريكية والبنك الفيدرالي وتعرضت لعقوبتهما تواجه إحدى الحالات الآتية المتمثلة أما بإندماج المصرف او تغيير إسمه او تصفيته او تغيير الإدارة وبيع المصرف من قبل المالكين.

❖ المحور التاسع : التنبؤ بمستقبل الاقتصاد الوطني وقيمة الدينار في ظل هيمنة السوق الموازي

إن السوق الموازي هو الذي يتحمل مسؤولية توفير احتياجات الاقتصاد الوطني من عملة الدولار التي لا تغطيها نافذة مزاد العملة الاجنبية (الدولار).

❖ المحور العاشر: توصيات ومقترحات للحد من الآثار السلبية للسوق الموازي على مستقبل الاقتصاد العراقي وقيمة الدينار العراقي

يمكن أن نحدد المقترحات والتوصيات التي يفضل تطبيقها للحد من الآثار السلبية للسوق الموازي للعملة الاجنبية بالاتي:

الحالة الأولى: الخاصة بموظفي دائر الدولة والبعثات الدراسية او العلاجية ، ويتم من خلال إتخاذ الإجراءات الآتية :

1. تحديد ثلاثة فروع مختصة، يكون الأول في بغداد، والثاني في الموصل، والثالث في البصرة تكون مهام هذه الفروع القيام بعملية بيع العملة الاجنبية (الدولار الامريكي) لموظفي دوائر الدولة الموفدين وكذلك لطلاب البعثات الدراسية والمسافرين للأغراض العلاجية.
2. يقوم موظفو الدولة الموفدين بتقديم نسخ من الوثائق الآتية:
   أ- أمر الإيفاد.
   ب- هوية الدائرة.
   ج- جواز سفر ساري المفعول؟
   د- تذكرة السفر.
3. يتم إكمال هذه الطلبات من خلال تطبيق النافذة الواحدة ويحدد سقف أعلى (ثلاثة الاف دولار) لكل موظف ولمرة واحدة في الشهر، وبنفس سعر البيع المثبت في نافذة مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية.

هـ- عدم ممانعة الدائرة التي يعمل بها الموظف الذي يرغب بالدراسة خارج العراق.

و- هوية الدائرة.

ز- موافقة دائرة البعثات في وزارة التعليم العالي.

ح- قبول من الجامعة التي سيدرس بها.

ط- التعهد بارسال نسخ من الفواتير التي سيحصل عليها عند دفع أي مبلغ تستحصله الجامعة كرسم او أجور من الطلاب الدارسين فيها خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ استلام المبلغ.

4. في حين يقوم المرضى المبعوثين لفرض العلاج خارج العراق بتقديم نسح من الوثائق الاتية:

أ- التقرير الطبي الذي يحتوي خطاب السفر الى خارج العراق للعلاج.

ب- حجز المستشفى بإسم المريض (في البلد الذي ينوي السفر إليه).

ج- هوية المريض وهوية المرافق.

د- تذكرة السفر للمريض وللمرافق.

الحالة الثانية : ويشمل السيطرة وتحديد سعر صرف معتدل للدينار العراقي أمام عملة الدولار الامريكي، وكالآتي :

1- إقالة محافظ البنك المركزي الحالي وتسمية الدكتور عبد الباسط تركي الحديثي محافظاً للبنك المركزي العراقي.

2- تقديم دعم لا محدود من السيد رئيس مجلس الوزراء الى الدكتور عبد الباسط تركي الحديثي .

3- تشكيل الفرق التي ستتولى تدقيق المعاملات المقدمة للنافذة ويتكون الفريق التدقيقي الواحد من أعضاء ترشحهم الدوائر الاتية:

أ- البنك المركزي العراقي وبعدد أربعة أعضاء، يكون الأول من دائرة الصيرفة والائتمان، والثاني من دائرة الحسابات، والثالث من دائرة التدقيق الداخلي، والأخير من مكتب مراقب الامتثال.

ب- ديوان الرقابة المالية الاتحادي ثلاثة أعضاء ممن لديهم خبرة في العمل المصرفي وتدقيق المصارف.

ج- الهيئة العامة للضرائب عضوًا واحدًا.

د- الهيئة العامة للمنافذ الحدودية عضوًا واحدًا.

هـ- الهيئة العامة للجمارك عضوًا واحداً.

و- وزارة التجارة عضوًا واحدًا.

ز- وزارة المالية عضوًا واحدًا.

ح- وزارة الداخلية / دائرة مكافحة الجريمة المنظمة عضوًا واحدًا.

ط- الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة الرقابة والتدقيق.

4- يتم تنسيق العمل التدقيقي لطلبات الدخول لنافذة مزاد بيع وشراء العملة الاجنبية من خلال قيام الفرق التدقيقية بالاتي:

أ- يتم التأكد من اجازات الاستيراد المقدمة مع كل معاملة على أن تكون

أصلية وحقيقية.

ب- التأكد من التحاسب الضريبي للشركات والتجار الراغبين بشراء العملة الاجنبية من خلال ارفاق نسخة من التحاسب الضريبي على أن تكون مختومة.

ج- التأكد من وجود الفواتير الأصلية ومستندات الشحن والوصل الذي يبين دفع الرسوم الجمركية عن البضاعة ومصادقة الملحقيات التجارية العراقية الموجودة في بلد المجهز على الفواتير وشهادة منشأ للبضاعة الواردة.

د- التأكد من دخول البضاعة للعراق من الهيئة العامة للمنافذ الحدودية.

هـ- التأكد من أن الطلبات المقدمة تنسجم وتتفق مع القوانين واللوائح التي يضعها البنك المركزي بصورة خاصة ومؤسسات الدولة العراقية بصورة عامة (هذا سيكون عمل العضو الذي تم ترشيحه من قبل مكتب مراقب الامتثال في البنك المركزي العراق).

و- التأكد من أن المصارف الداخلة الى نافذة مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية رصيدها في البنك المركزي يغطي قيمة مشترياتها من عملة الدولار.

ز- التأكد من أن أسعار المواد المشتراة والمثبتة في الفواتير تكون أسعارًا عادلة وغير مبالغ بها مقارنة مع الأسعار العالمية .

5- الانتباه لمحاولة بعض التجار والمضاربين بالعملة الاجنبية (الدولار) من خلال قيامهم بفتح شركات في بعض الدول، ويكون عمل تلك الشركات مجرد ارسال فواتير وبضائع مبالغ بأسعارها الى العراق .

السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق «دراسة استطلاعية ميدانية»

فريق من الباحثين
مركز الفيض العلمي

السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق

«دراسة استطلاعية ميدانية»

فريق من الباحثين-مركز الفيض العلمي

مقدمة

يلحظ المتتبع للشأن الاقتصادي والمالي في العراق فضلا عن المجتمع بشكله العام التفاوت بين قيمتي السعر الرسمي والسعر الموازي للعملة الأجنبية (الدولار) مقابل الدينار العراقي منذ سنين طويلة، ولكن الفجوة ازدادت بشكل كبير بعد قرار الحكومة السابقة برفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي، حتى أصبح الازدياد والتذبذب في سعر الصرف هو السمة الغالبة خلال السنين الثلاث السابقة.

وحتمًا تستتبع ذلك التفاوت وتلك الفجوة كثيرًا من التقلبات الاقتصادية فضلا عن تفاقم الظروف المعيشية الصعبة على كاهل المواطن والأسرة العراقية، لأن حركة السوق في العراق ارتبطت بشكل مبالغ فيه بقيمة الدولار، وأن الأعم الأغلب من المتشريات الاستهلاكية اليومية ترتبط بعلاقة طردية قوية بحركة العملة الأجنبية وخصوصًا الدولار الامريكي.

وقد مثلت مسألة هيمنة السعر الموازي (السعر غير الرسمي) لقيمة الدولار تحديًا كبيرًا أمام الحكومة الحالية ومنذ تشكيلها، وبات تحرر السوق الموازي عاملاً مؤرقًا لتفكير الحكومة ولحركتها وتفاعلها الاجتماعي اليومي، وبدأت المحاولات الجدية في مواجهة ذلك التحدي تبرز في قرارات جريئة ومواقف شجاعة أبرزها استبدال محافظ البنك المركزي العراقي، ثم اتخاذ القرار الأبرز في تخفيض السعر الرسمي لقيمة الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي، وأن الدافع الأكبر والسبب الأبرز الذي يقف خلف هذا القرار هو القضية الاجتماعية معيشة المواطن والأسرة العراقية.

ولكن لم تنجح محاولات الحكومة الحالية في كبح جماح همينة السوق الموازي وتحرره من سيطرة الدولة بجميع مؤسساتها المعنية، بل أخذت الفجوة تزداد بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي، مما ترتب عليه مزيدًا من الضغط على المواطن والأسرة العراقية وكذلك على الحكومة الحالية.

والمتتبع لهذا الموضوع يرى النقاشات والحوارات الاعلامية والشعبية تتزايد مع تزايد تلك الفجوة والضغوط الاقتصادية، ولم نلحظ جهة رسمية أو غير رسمية تبنت مناقشة هذا الموضوع بالأسلوب العلمي الموضوعي بعيدًا عن المناكفات السياسية والمصالح الضيقة.

ونحن في مركز الفيض العلمي لاستطلاعات الرأي والدراسات المجتمعية ومن الشعور بالمسؤولية الوطنية والعلمية بادرنا إلى دراسة هذا الموضوع بالطريقة الأكاديمية الموضوعية، من أجل التعرف إلى جملة أهداف منها:

1- كيف يمكن وصف وتصنيف الاقتصاد العراقي حاليًا.
2- تقويم السياسة المالية والنقدية للحكومة الحالية والبنك المركزي العراقي.

3- تقويم الدور الذي يلعبه السوق الموازي في الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق.
4- تقويم قرار الحكومة السابقة في رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي.
5- تعرف الأسباب الفعلية الحقيقية لزيادة التفاوت بين السعر الرسمي والسوق الموازي للدولار.
6- تقويم قرار الحكومة العراقية الحالية في خفض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي.
7- تقويم قرارات الحكومة الحالية والبنك المركزي في ضبط سعر السوق الموازي.

فجاءت الدراسة الحالية نتيجة لمبادرة المركز، إذ تم بناء استبانة استطلاعية موضوعية اسمت بأبرز الخصائص العلمية المخصصة لذلك، ثم تم تطبثيقها على عينة مكونة من (500) مواطنًا عراقيًا من سكنة بغداد من المعنيين والمتخصصين والمهتمين في الشؤون الاقتصادية والمالية.

وبعد تطبيق الأداة من قبل فريق من المسّاحين الميدانيين، تم تحليل الإجابات ومعالجتها إحصائيًا بوساطة البرنامج الإحصائي SPSS من قبل موظفي المركز، وقد ظهرت النتائج وفق جملة الأهداف المحددة والمرسومة سلفًا، وكانت كما مبينة في خلاصة النتائج، وكذلك بشكلها التفصيلي ضمن سياق الدراسة الحالية.

خلاصة النتائج

1- حدد قرابة نصف العينة المشاركة في الاستطلاع من الاقتصاديين والمتخصصين والمهتمين بسعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي بـ **أن الاقتصاد العراقي حاليًا هو اقتصاد رأسمالي**، بينما عَدّ (19,4%) و (19.2%) منهم وعلى التوالي بأن الاقتصاد العراقي لا يمكن تصنيفه، بل يمكن توصيفه بأنه **اقتصاد غير واضح** أو **اقتصاد مختلط**.

2- أشار (36,2%) من المعنيين بالاقتصاد والسياسات المالية المشاركين في الاستطلاع الى أن **(السياسة المالية والنقدية)** للحكومة العراقية والبنك المركزي هي **سياسة تقليدية**، بينما أكد (25,8%) منهم أنها **سياسة متخلفة، وقد أشار بنسبة** (22,8%) من المشاركين بأنها **سياسة ضعيفة.**

3- عد قرابة (65%) من المشاركين في الاستطلاع من المعنيين والمهتمين بالاقتصاد العراقي بشأن قرار الحكومة السابقة في رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي الذي أقرته تلك الحكومة **بأنه (قرار خاطئ يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق)**، بالمقابل اعتبر قرابة (25%) بأنه **(قرار صائب يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق)**.

4- عدَ قرابة (44%) من العينة المشاركة بالاستطلاع من المعنيين والمهتمين بالاقتصاد العراقي أن الآثار والانعكاسات المترتبة على التعامل بالدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي ورفع قيمته بالدينار العراقي كانت **(آثار وانعكاسات سلبية)**، بينما أشار (28,4) و(28,4%) منهم وعلى التوالي الى أنها **(آثار وانعكاسات إيجابية)**.

5- حدد قرابة من (72%) من المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي لقرار الحكومة العراقية الحالية في خفض قيمة

الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي **بأنه (قرار صائب يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي)**، بالمقابل عدّ قرابة (17%) أنه **(قرار خاطئ يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي)**.

6- حدد (51%) من المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي أن أبرز جهة مسؤولة عن الانخفاض المستمر في سعر وقيمة الدينار العراقي هي **(الإدارة الأمريكية)**، بينما أشار قرابة (30%) الى مسؤولية بعض **(الجهات السياسية)**، وقد أشار قرابة (16%) من العينة الى مسؤولية **(الحكومة السابقة)** .

7- أشار قرابة (72%) من المبحوثين الى أن القرارات والإجـراءات التي تتخذها الحكومة الحالية هي **قرارات وإجراءات ضعيفة ، أو لا قيمة لها مطلقًا**، وحدد اختيار **(متوسط)** نسبة بلغت (15.4%) من عينة الاستطلاع، بينما أشار الى **(جيدة جدًا)** نسبة شكلت (13.4%).

8- حيث حدد قرابة (71%) من المشاركين في الاستطلاع من المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمالي أن أهم الجهات المتضررة من استمرار انخفاض سعر الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي هي **(الأسرة العراقية)**، وبالمرتبة الثانية جاء **(التجار ورجال الأعمال)** بواقع (23.52%) كأكثر الجهات تضررًا، أما الجهات الأخرى فقد جاءت تباعًا وعلى النحو الآتي: **(دول الجوار)** بنسبة (4.02%)، **و(الحكومة الحالية)** بنسبة (0.96%)، و**(الأحزاب السياسية)** (0.76%)، **و(الإدارة الأمريكية)** بنسبة (0.57%).

9- أشار قرابة 50% من العينة الى أن (الأسباب الفنية التي تتعلق بالتحويلات المالية) **هي الأسباب الفعلية الحقيقية لزيادة التفاوت بين السعر الرسمي والسوق الموازي للدولار**، بينما حل ثانياَ سبب **(العقوبات الأمريكية على المصارف الأهلية)** بواقع (18.53%)، وجاءت الأسباب الأخرى تباعًا

ومنها تهريب الدولار الى خارج العراق بنسبة (16.73%)، وسوء الإدارة المالية والنقدية بنسبة (12.29%)، وأسباب سياسية تتعلق بالنفوذ الخارجي والداخلي بنسبة (2.17%)، و(عدم الدخول الى المنصة الالكترونية) وكذلك (ضعف المنتوج المحلي وتضخم الاستيراد) بنفس التكرارات والنسبة المئوية (1.13%).

1- بسبب تحرر السوق الموازي يرى قرابة نصف العينة من المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالشأن الاقتصادي والمالي **أن قيمة الدينار العراقي سوف تتراجع،** ويرى بعضهم وبنسبة(17.6%) **مزيد من التذبذب بقيمة الدينار العراقي** ، ويرى أن **قيمة الدينار العراقي تبقى كما هي** بنسبة (16.2%).

2- الاتفاق الواضح والتأييد الكبير وبنسبة (82.8%) **على وجود تأثيرات مباشرة** على اقتصاد المواطن العراقي بسبب هيمنة السوق الموازي.

3- يرى قرابة (82%) من المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين أن العلاقة بين المواطن والدولة في ظل هيمنة السوق الموازي وانخفاض قيمة الدينار العراقي تراوحت بين **علاقة متوترة وكذلك علاقة سلبية،** بينما يرى (9.4%) منهم أنها **(علاقة مستقرة)،** و(9%) يرى أنها **(علاقة تقليدية)** .

4- يتوقع قرابة (78,6%) من العينة المشاركة في الاستطلاع **نشوء أزمات فعلية بين المواطن والحكومة الحالية بسبب أزمة انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار وهيمنة السوق الموازي.**

5- حدد (40,08%) من المشاركين في الاستطلاع أن أهم عامل مؤثر وله دور واضح في تخفيف الأزمة وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعر السوق الموازي كان عامل **زيادة السيولة النقدية من الدولار الامريكي** ، وكذلك عامل **زيادة السيولة النقدية من الدينار العراقي** وبنسبة (25,34%)،

بينما جاءت النتائج الخاصة بإجابات المبحوثين وعلى النحو الآتي: **(منع التعامل بالدولار)** بنسبة (22%)، **و(غلق المصارف الأهلية تمامًا)** بنسبة (6,29%)، **و(إقرار الموازنة الثلاثية)** بنسبة (5,89%)، وأخيرا **(غلق نافذة بيع الدولار)** بنسبة (0,39%).

6- أشار قرابة (40%) من المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي أن المستفيد الحقيقي من نافذة بيع الـدولار وبهذه الكميات الكبيرة هي **(الأحزاب السياسية)**، وكذلك **(التجار ورجال الأعمال)** بنسبة (21.33%)، وجاءت الإجابات الأخرى بشأن النتائج الخاصة بالجهات المستفيدة تباعًا وعلى النحو الآتي : **(المصارف الاهلية)** بنسبة (20.16%)، و**(الحكومة الحالية ومؤسساتها)** بنسبة (18%)، و**(المواطن والأسرة العراقية)** بنسبة (0.78%).

7- فيما يخص أبرز دوافع وأهداف زيادة نفوذ البنك الفدرالي الأمريكي على الاقتصاد والمال العراقي فقد حدد (37.10%) من المشاركين في الاستطلاع أن أبرز دوافع وأهداف زيادة نفوذ البنك الفدرالي الأمريكي على الاقتصاد والمال العراقي هو دافع **(تقييد التبادل التجاري بين العراق وايران)**، وكذلك هدف **(الهيمنة على ثروات واقتصاد العراق)** بنسبة (29.19%).

عينة الدراسة وخصائصها الديمغراغية

تم تطبيق الدراسة الحالية على عينة مكونة من (500) مواطنة ومواطنًا من سكنة مدينة بغداد، أختيرت بالطريقة العشوائية الطبقية، مثلت الأشخاص من ذوي التخصص الاقتصادي والمالي وكذلك الشخصيات النقابية والعاملين في حقل التجارة والاستثمارات والمهتمين والمعنيين بالشؤون الاقتصادية، وحسب أسلوب وحجم العينات المستخدم في أنشطة ودراسات الجهاز

المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية، فضلا عن الشرائط والمعايير الأكاديمية العلمية المخصصة لذلك.

وقد أختيرت العينة حسب مجموعة من المتغيرات وهي على النحو الآتي:

- حسب الجنس، إذ توزعت حسب الجنس الى (الذكور: 93%) و(لإناث: 7%).
- وتوزعت حسب العمر بأن حصلت بعض الفئات على نسب أعلى وهي (فئة 31-40 سنة: 40% تقريبًا) و(فئة 41-50 سنة: 34% تقريبًا) و(فئة 51-60 سنة: 17% تقريبًا).
- وتوزعت حسب مستويات التحصيل الدراسي بأن حصلت بعض المستويات على النسبة الأكبر في الظهور (شهادة البكالوريوس: 56% تقريبًا) و(شهادة الإعدادية 30% تقريبًا).
- بينما ظهرت العينة حسب الوظيفة والعمل بأن حصلت بعضها على نسب عالية في الظهور منها (القطع الخاص والأعمال الحرة: 50% تقريبًا) و(موظف مدني: 44% تقريبًا).

ويمكن تمثيل العينة حسب المتغيرات الديمغرافية على النحو التفصيلي الآتي:

العينة حسب متغير الجنس (ذكور-إناث).

المجموع	النسب			
	النسبة المئوية	الاناث	النسبة المئوية	الذكور
500	6.8%	34	93.2%	466

العينة حسب متغير العمر.

المجموع	61 فأكثر	60-51 سنة	50-41 سنة	40-31 سنة	30-21 سنة	20 سنة فأقل	الفئة العمرية
500	2	88	170	202	25	13	العدد
100%	4	17.6	34	40.4	5	2.6	النسبة المئوية

العينة متغير حسب التحصيل الدراسي.

مجموع	شهادة عليا	جامعية	دبلوم	ثانوية	ابتدائية	التحصيل الدراسي
500	19	279	39	149	14	العدد
100%	3.8	55.8	7.8	29.8	2.8	النسبة المئوية

العينة حسب متغير الوظيفة-العمل.

المجموع	عسكري	طالب	قطاع خاص وعمل حر	موظف مدني	الوظيفة
500	9	23	248	220	العدد
100%	1.8	4.6	49.6	44	النسبة المئوية

نتائج الدراسة الميدانية (التفصيلية)

اولًا/ كيف يصف ويصنف المشاركون في الاستطلاع (الاقتصاد العراقي) حاليًا

-1 حدد قرابة نصف العينة المشاركة في الاستطلاع من الاقتصاديين والمتخصصين والمهتمين بسعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي بـ **أن الاقتصاد العراقي حاليًا هو اقتصاد رأسمالي.**

-2 بينما عَدّ (19,4%) و (19.2%) منهم وعلى التوالي بأن الاقتصاد العراقي لا يمكن تصنيفه، ويمكن توصيفه بأنه **اقتصاد غير واضح** أو **اقتصاد مختلط.**

ويلاحظ من بيانات الإجابة أن المشاركين في الاستطلاع لم يذكروا الاختلاف بين نوعية الاقتصاد العراقي، حيث يلاحظ أن سماته وخصائصه موجودة في كل نوع الاقتصادات الأخرى على الرغم من تحديد نصف العينة أنه (**اقتصاد رأسمالي**)، فيلاحظ أن الاقتصاد الرأسمالي لديه خصائص غير موجودة بالاقتصاد العراقي مثل وجود الشركات العالمية والقدرة على تحديد سعر الصرف وثباته الى حد ما وغيرها، بمعنى أن عناصر الاقتصاد الرأسماليغير مكتملة في الاقتصاد الوطني العراقي، بل لم تكتمل عناصر أي نظام اقتصادي في النظام الاقتصادي العراقي وهو ما جعله نظامًا هشًا غير رصين ولم يمتلك مقومات مواجهة الظروف والمتغيرات الطارئة.

وكما في الجدول (4) الآتي:

جدول (4) وصف وتصنيف المبحوثين المشاركين في الاستطلاع لنوعية الاقتصاد العراقي

نوع الاقتصاد	ت	%
اقتصاد استراتيجي	31	6.2
اقتصاد راسمالي	249	49.8%
اقتصاد اسلامي	27	5.4%
اقتصاد مختلط	96	19.2%
اقتصاد غير واضح	97	19.4%
المجموع	500	100%

شكل (4) وصف وتصنيف المبحوثين المشاركين في الاستطلاع لنوعية الاقتصاد العراقي

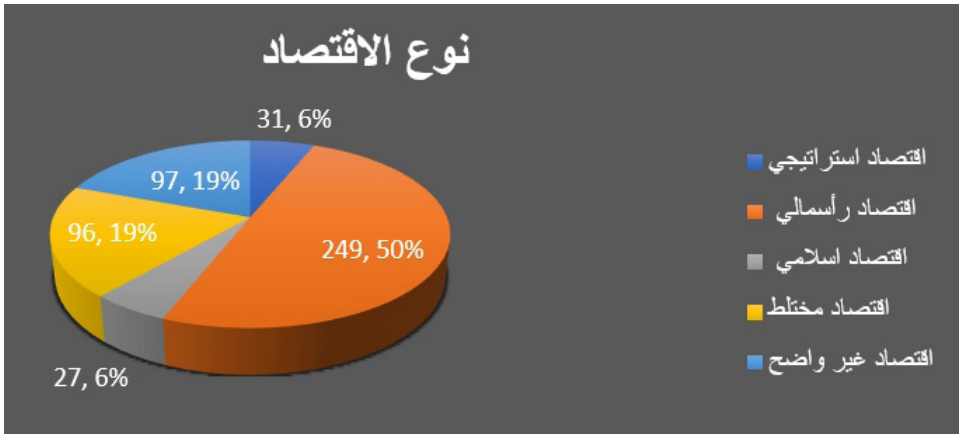

ثانيًا/ تقويمات المشاركين في الاستطلاع للسياسة المالية والنقدية للحكومة الحالية والبنك المركزي العراقي

1- أشار (36,2%) من المعنيين بالاقتصاد والسياسات المالية المشاركين في الاستطلاع الى أن (**السياسة المالية والنقدية**) للحكومة العراقية والبنك

المركزي هي **سياسة تقليدية.**

2- بينما أكد (25,8%) منهم أنها **سياسة متخلفة.**

3- ثم أشار بنسبة (22,8%) من المشاركين بأنها **سياسة ضعيفة.**

ويلاحظ من بيانات الجدول أن التقييمات التي وضعها المعنيون في الاقتصاد العراقي المشاركين في الاستطلاع تراوحت بين **(تقليدية ومتخلفة وضعيفة)**، بمعنى أنهم غير راضين عن السياسة النقدية التي تنتهجها الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي،

وكما في جدول (5) الأتي:

جدول (5) تقويمات المشاركين في الاستطلاع للسياسة النقدية والمالية للحكومة العراقية الحالية والبنك المركزي العراقي

التقييم	ت	%
سياسة مالية ونقدية رصينة	75	15%
سياسة مالية ونقدية تقليدية	181	36.2%
سياسة مالية ونقدية متخلفة	129	25.8%
سياسة مالية ونقدية ضعيفة	114	22.8%
غير ذلك	1	0.2%
المجموع	500	100%

شكل (5) تقويمات المشاركين في الاستطلاع للسياسة النقدية والمالية للحكومة العراقية الحالية والبنك المركزي العراقي

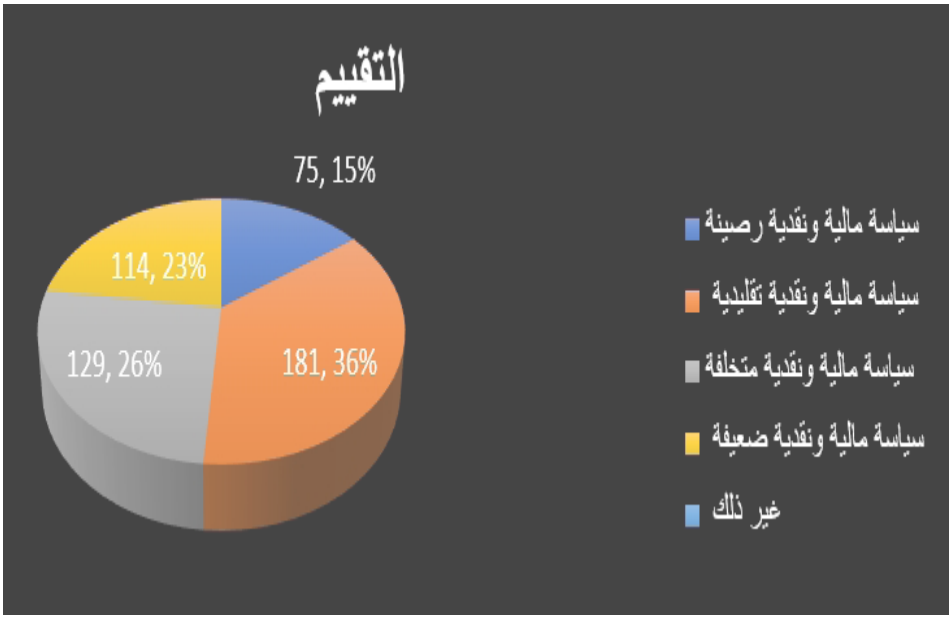

ثالثا / تقويمات المشاركين في الاستطلاع بشأن الدور الذي يلعبه السوق الموازي في الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق

1- أوضح (83.2%) من المشاركين في الاستطلاع أن دور السوق الموازي الذي يلعبه السوق العراقي والاستقرار المالي والاقتصادي كان **دورًا سلبيًا يهدد استقرار السوق العراقي.**

2- وفي المقابل بأن (10%) من عينة الاستطلاع أشاروا يتقويمهم إلى **دور إيجابي يدعم الاستقرار.**

وتشير بيانات الجدول الى الفجوة الكبيرة بين أجابات المبحوثين والفارق

الكبير بينهم فيما يخص هذا الدور للسوق الموازي، والذي اعتبروه سلبيًا أسهم بشكل كبير في عدم الاستقرار المالي والاقتصادي وكما في جدول (6) وعلى النحو الآتي:

جدول (6) تقويمات المشاركين في الاستطلاع من المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي العراقي حول الدور الذي يلعبه السوق الموازي في الاستقرار المالي والاقتصادي.

دور سوق الموازي	ت	%
دور ايجابي يدعم الاستقرار	50	10%
دور سلبي يهدد الاستقرار	416	83.2%
دور غير مؤثر مطلقاَ	34	6.8%
المجموع	500	100%

شكل (6) تقويمات المشاركين في الاستطلاع من المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي العراقي حول الدور الذي يلعبه السوق الموازي في الاستقرار المالي والاقتصادي.

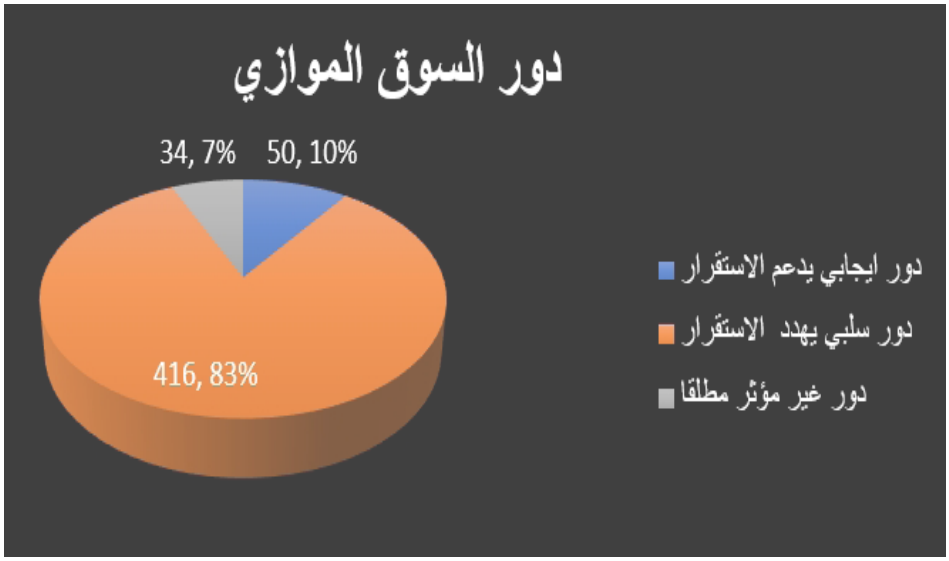

رابعا / تقويمات المشاركين في الاستطلاع من المعنيين والمهتمين بالاقتصاد العراقي بشأن قرار الحكومة السابقة في رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي الذي أقرته تلك الحكومة

حيث عد قرابة (65%) بأنه (**قرار خاطئ يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق**) بالمقابل اعتبر قرابة (25%) بأنه (**قرار صائب يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق**).

ويلاحظ من بيانات الجدول التفاوت الواضح بين الإجابة التي تهدد السوق العراقي وعدم الاستقرار المالي والاقتصادي وقلة المؤيدين لاعتباره قرار يدعم الاستقرار الاقتصادي المالي في العراق، وهذا يرجع بالدرجة الأساس الى الشكاوى المتواصلة من المواطن العراقي والمجتمع العراقي التي رافقت هذا القرار وارتفاع أسعار المواد الغذائية والمنزلية والتجارية في حينه، والتي نقلته وسائل الإعلام وما ترتب عليه من صعوبات وضغوطات على كاهل الأفراد والجماعات.

وكما في جدول (7) وعلى النحو الأتي:

جدول (7) تقويمات المبحوثين بشأن قرار صرف الدولار مقابل الدينار التي اتخذته الحكومة السابقة

نوع التقييم	ت	%
قرار صائب يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي	122	24.4%
قرار خاطيء يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي	321	64.2%
قرار يحمل الصواب والخطأ	57	11.4%
المجموع	500	100%

شكل (7) تقويمات المبحوثين بشأن قرار صرف الدولار مقابل الدينار التي اتخذته الحكومة السابقة.

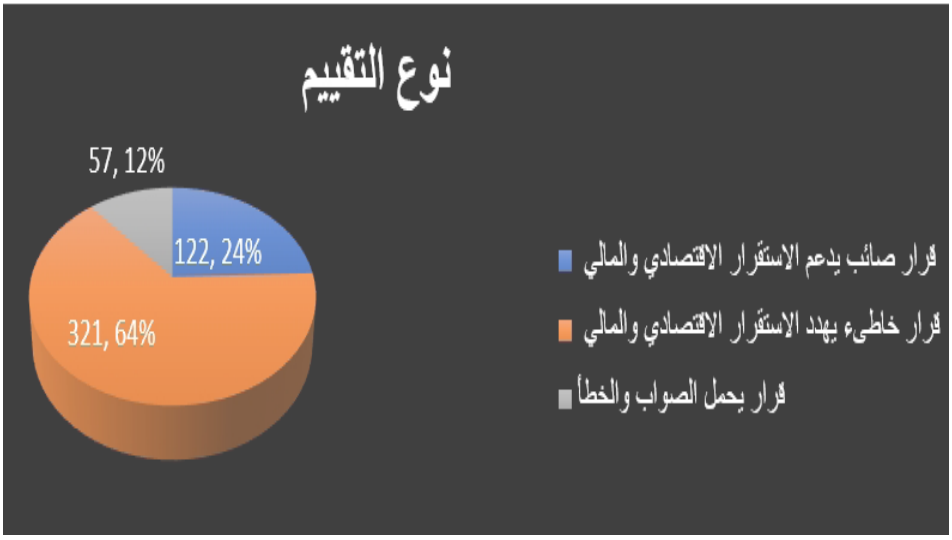

خامسا / أبرز أنواع الآثار والانعكاسات المترتبة على التعامل بالدولار ورفع قيمته بالدينار العراقي

عدَ قرابة (44%) من العينة المشاركة بالاستطلاع من المعنيين والمهتمين بالاقتصاد العراقي أن الآثار والانعكاسات المترتبة على التعامل بالدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي ورفع قيمته بالدينار العراقي كانت **(آثار وانعكاسات سلبية)**، بينما أشار (28,4) و(28,4%) منهم وعلى التوالي الى أنها (**آثار وانعكاسات إيجابية**).

ويلاحظ أيضا من إحصاءات الجدول وبياناته أنه على الرغم من تصدر (**الآثار والانعكاسات السلبية)** لكن هنالك نسبة ليست بالقليلة اعتبروا غير ذلك كونهم من الطبقة المعنية بالتجارة والاقتصاد والصناعة وأن الاحتفاظ

بالدولار في عملهم يقلل لهم من الضرر والصعوبات في عملهم.

وكما في جدول (8) وعلى النحو الآتي:

جدول (8) أبرز الآثار والانعكاسات المترتبة على التعامل بالدولار على الاقتصاد الوطني ورفع قيمته بالدينار العراقي

ت	نوع الآثار والانعكاسات	التكرار	النسبة المئوية
1	آثار وانعكاسات سلبية	271	43.4%
2	آثار وانعكاسات ايجابية	142	28.4%
3	لا توجد آثار وانعكاسات مطلقًا	141	28.2%
	المجموع	500	100%

شكل (8) أبرز الآثار والانعكاسات المترتبة على التعامل بالدولار على الاقتصاد الوطني ورفع قيمته بالدينار العراقي.

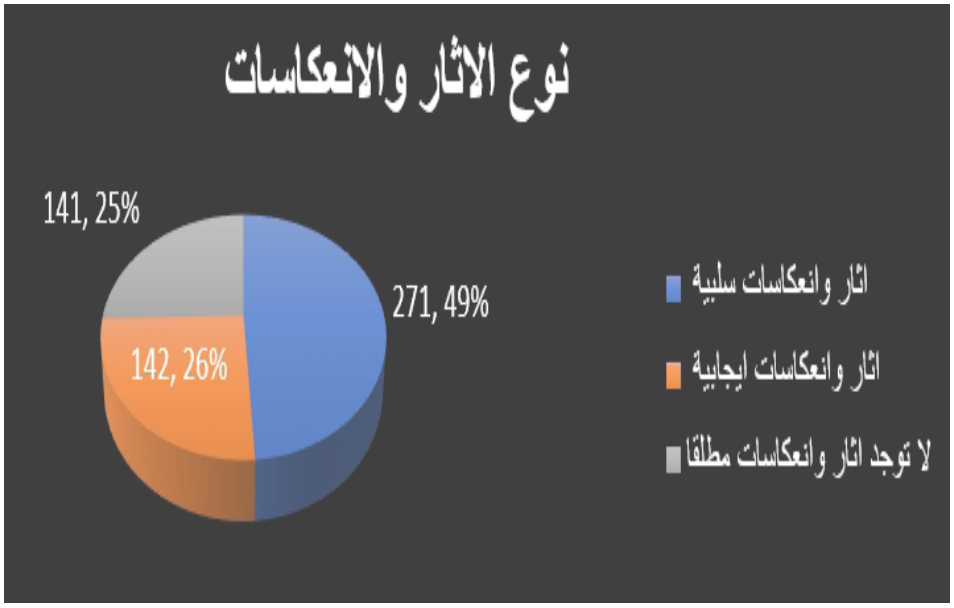

سادسًا: تقويمات المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي لقرار الحكومة العراقية الحالية في خفض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي

حيث حدد قرابة من (72%) المبحوثين بأنه (**قرار صائب يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي**)، بالمقابل اعتبر قرابة (17%) أنه (**قرار خاطئ يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي**).

ويلاحظ من بيانات هذا الجدول الى الرضا الواضح من خلال الإجابات، إذ عدّ قرابة ثلاثة ارباع العينة أن القرار صائب، وقد توضح هذه النتيجة حجم الفات الاجتماعية المستفيدة من قرار التخفيض، كون القرار في جوهرة يحقق فائدة للمواطن والمجتمع.

الا أن الملاحظ وجود تحديات وصعوبات واجهت هذا القرار وخصوصًا على المستوى العملي المتمثل في السيطرة على السوق الموازي، إذ لم تظهر الآثار الايجابية للقرار على اسعار السلع والمواد الغذائية.

وكما في الجدول (9) وعلى النحو الآتي.

جدول(9) تقويمات المشاركين في الاستطلاع لقرار الحكومة العراقية في خفض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي

ت	نوع القرار	التكرار	النسبة المئوية
1	قرار صائب يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي	356	71.2%
2	قرار خاطئ يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي	84	16.8%
3	قرار يحمل الصواب والخطأ	60	12%
المجموع		500	100%

شكل(9) تقويمات المشاركين في الاستطلاع لقرار الحكومة العراقية في خفض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي.

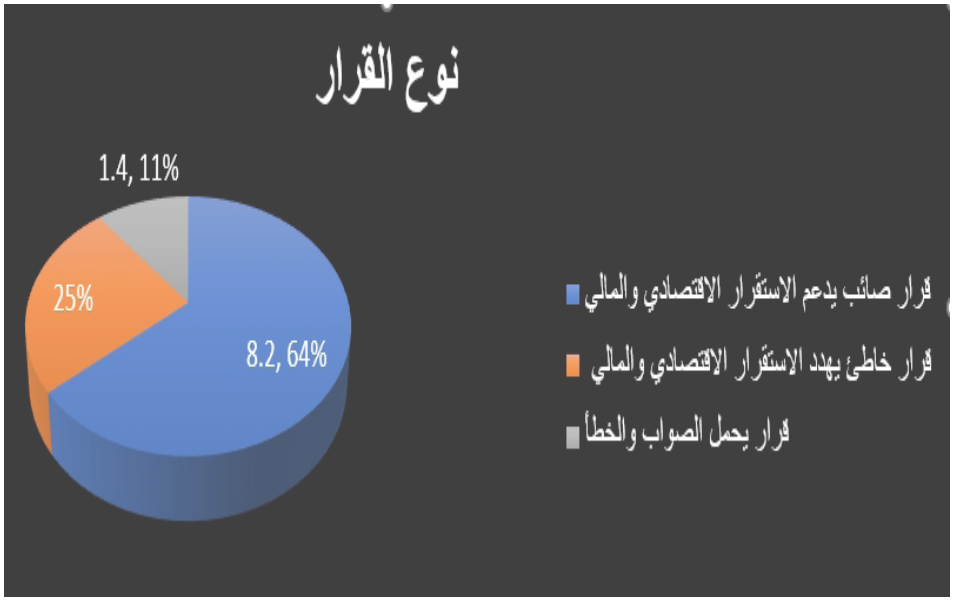

سابعًا: أبرز الجهات المسؤولة بالدرجة الأساس عن الانخفاض المستمر بسعر او قيمة الدينار العراقي

1- حدد (51%) من المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي أن أبرز جهة مسؤولة عن الانخفاض المستمر في سعر وقيمة الدينار العراقي هي **(الإدارة الأمريكية)**.

2- بينما أشار قرابة (30%) الى مسؤولية بعض **(الجهات السياسية)**.

3- وقد أشار قرابة (16%) من العينة الى مسؤولية **(الحكومة السابقة)** .

ويلاحظ من إجابات المشاركين في الاستطلاع أن العامل الرئيس في انخفاض الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي قد حدد الإدارة الأمريكية بالمرتبة الأولى وتدخلاتها المستمرة في محاولة الهيمنة والتسلط على ادارة

اقتصاد العراق وسياسته المالية.

وبالمرتبة الثانية حددت العينة مسؤولية بعض الجهات السياسية والتي كان لها السيطرة والنفوذ في صنع القرارات السيادية الكبرى في تلك المرحلة السياسية، وبالمرتبة الثالثة لقرار الحكومة السابقة وجميع تلك العوامل تعد عوامل مساهمة في انحدار او انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار.

وكما في جدول (10) وعلى النحو الآتي.

جدول (10) أبرز الجهات المسؤولة عن الانخفاض المستمر بقيمة الدينار العراقي.

الجهة المسؤولة	التكرار	النسبة المئوية
الإدارة الأمريكية	255	51%
بعض الجهات السياسية	148	29.6%
الحكومة السابقة	78	15.6%
الحكومة الحالية	71	14.2%
التجار ورجال الاعمال	18	3.6%
المجموع	500	100%

شكل (10) أبرز الجهات المسؤولة عن الانخفاض المستمر بقيمة الدينار العراقي

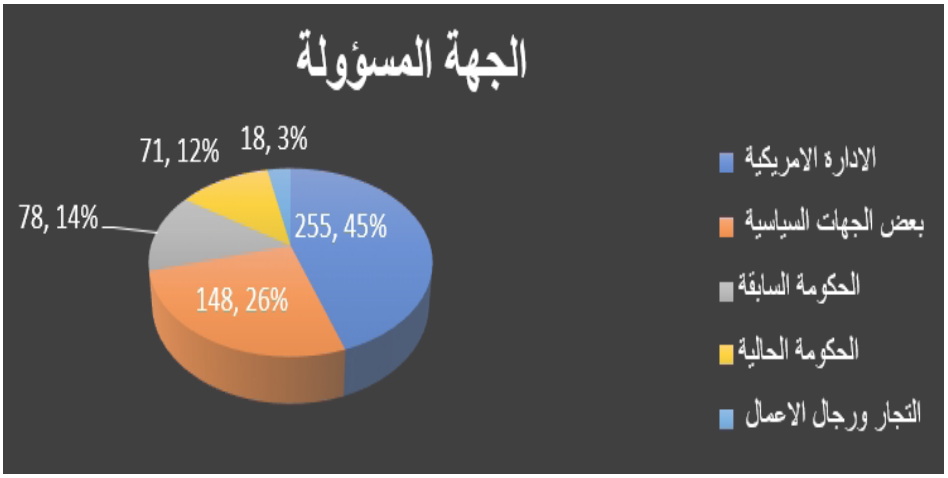

ثامنًا: تقويمات المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي بشأن قرارات الحكومة الحالية والبنك المركزي في ضبط سعر السوق الموازي

1- أشار قرابة (72%) من المبحوثين الى أن القرارات والإجـراءات الحكومة الحالية تتراوح بين (**ضعيفة - لا قيمة لها مطلقًا**).

2- وحدد اختيار (**متوسط**) نسبة بلغت (15.4%) من عينة الاستطلاع.

3- وأشار الى الاختيار (**جيدة جدًا**) نسبة شكلت (13.4%).

ويلاحظ من نتائج الجدول أن القرارات لم تحظ على تقييمات جيدة، كونها لم تقدم الحلول والمقترحات التي من شأنها تقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي لصرف الدولار بالدينار العراقي، لاسيما وأن الدينار العراقي انخفض الى حدود خطيرة أثرت بشكل واضح على السوق العراقي برمته وألقت بظلالها على المواطن العراقي والمجتمع الذي ينتمي إليه.

وجاء التأثير المباشر على أسعار المواد الغذائية والمواد التجارية والمنزلية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن الإشارة إلى أن الموظف العراقي فقدَ من قيمة الراتب الشهري قرابة الثلث، مما انعكس على قابليته على الشراء والتسوق اليومي. وكما في جدول (11) وعلى النحو الآتي:

جدول (11) أبرز تقويمات المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي

قرارات وإجراءات الحكومة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
ضعيفة	181	36.2%
لاقيمة لها مطلقًا	175	35%
متوسطة	77	15.4%
جيدة جدًا	67	13.4%
المجموع	500	100%

شكل (11) أبرز تقويمات المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي

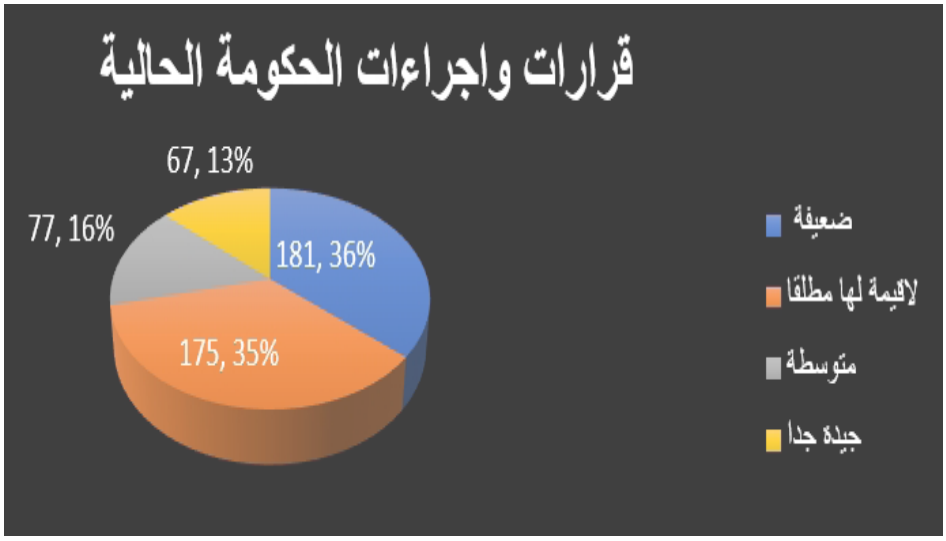

تاسعًا/ أهم الجهات الأكثر تضررًا من استمرار انخفاض سعر الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي

1- حيث حدد قرابة (71%) من المشاركين في الاستطلاع من المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمالي أن أهم الجهات المتضررة من استمرار انخفاض سعر الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي هي **(الأسرة العراقية).**

2- وبالمرتبة الثانية جاء **(التجار ورجال الأعمال)** بواقع (23.52%) كأكثر الجهات تضررًا.

3- أما الجهات الأخرى فقد جاءت تباعًا وعلى النحو الآتي: **(دول الجوار)** بنسبة (4.02%) **و(الحكومة الحالية)** بنسبة (0.96%) و**(الأحزاب السياسية)** (0.76%) **و(الإدارة الأمريكية)** بنسبة (0.57%).

وتبين نتائج الجدول أن أهم الجهات المتضررة هي **(الأسرة العراقية)** وهذا أمر طبيعي كونها أكثر الجهات التي لها علاقة بقيمة الدينار العراقي لأنها تنعكس بشكل واضح على حياتها اليومية المتعلقة بالاحتياجات من المواد الغذائية والمواد الأخرى لاسيما وأن الدينار العراقي بدأ بشكل واضح ينخفض يوميًا الى قيمة وصلت الى أن يفقد أكثر من (20%) من قيمته قبل قرارات وإجراءات الحكومة الى تخفيض قيمة الدولار الى (1320)، بينما أصبح الفرق الى أكثر من (40) نمرة مما أثر على المواطن في كل أعماله اليومية ولأسباب كثيرة . وكما في جدول (12) وعلى وفق الاتي:

جدول (12) الجهات الأكثر تضررًا من استمرار انخفاض سعر الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي

الجهة	ت	%
الاسرة العراقية	367	70,7%
التجار ورجال الاعمال	123	23,52%
دول الجوار	21	4,02%
الحكومة الحالية	5	0,96%
الأحزاب السياسية	4	0,76%
الإدارة الامريكية	3	0,57%
المجموع	523	100%

شكل (12) الجهات الأكثر تضررًا من استمرار انخفاض سعر الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي.

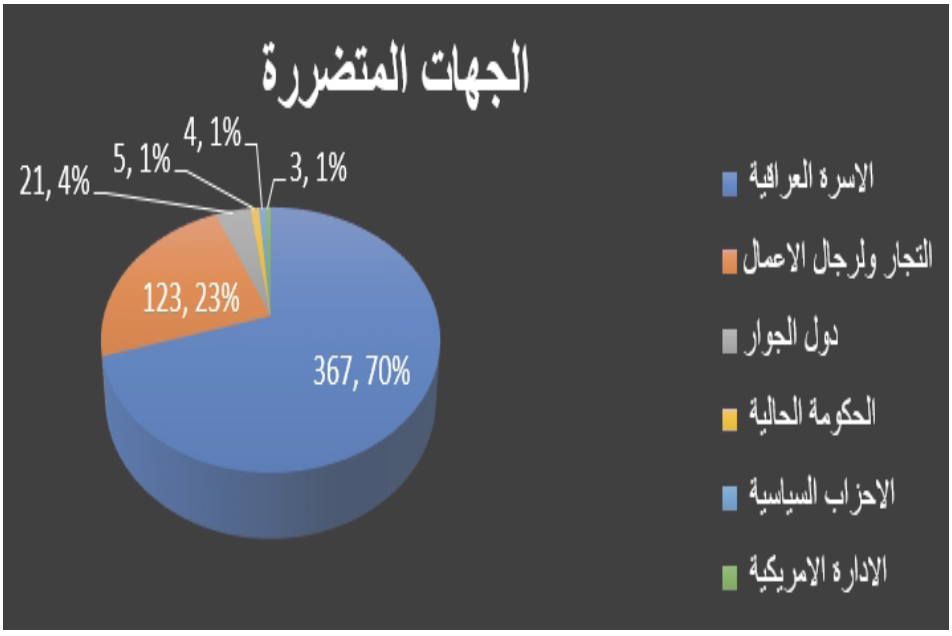

عاشرًا/ أبرز الأسباب الفعلية الحقيقية لزيادة التفاوت بين السعر الرسمي والسوق الموازي للدولار

الاتفاق الواضح بين قرابة نصف العينة المشاركة في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي بشأن أبرز الأسباب الفعلية والحقيقية التي تقف خلف التفاوت والزيادة بين السعر الرسمي والسوق الموازي للدولار مقابل الدينار، وفي مقدمتها:

1- (أسباب فنية تتعلق بالتحويلات المالية) وكل ما يقف حولها من مشكلات وتداعيات التي تمثل أولوية العاملين في مجال الحوالات الخارجية والتجارة الدولية.

2- بينما حل ثانياَ سبب **(العقوبات الأمريكية على المصارف الأهلية)** بواقع (18.53%).

3- بينما جاءت باقي الأسباب على النحو الاتي تبعاَ :

أ- تهريب الدولار الى خارج العراق بنسبة (16.73%)

ب- سوء الإدارة المالية والنقدية بنسبة (12.29%)

ج- أسباب سياسية تتعلق بالنفوذ الخارجي والداخلي بنسبة (2.17%)

د- (عدم الدخول الى المنصة الالكترونية) وكذلك (ضعف المنتوج المحلي وتضخم الاستيراد) بنفس التكرارات والنسبة المئوية (1.13%)

هـ- مضاربات التجار ورجال الأعمال بنسبة (0.76)

ويلاحظ من بيانات الجدول ومعلوماته أن الأسباب تفاوتت من حيث النسب بين الأسباب الفعلية والحقيقية وبين الأسباب التي كانت موجودة قبل الأزمة الأخيرة لذلك نلاحظ انها جاءت بفارق كبير بينها وبين الأسباب

الأخرى حيث تحدد سبب **(أسباب فنية تتعلق بالتحويلات المالية)** كون القرار تضمن فقط الذين سجلوا في المنصة الالكترونية وان الكثير من التجار لديهم عدم معرفة بالتسجيل في تلك المنصة وكذلك كونهم معتادين على سياق محدد للعمل والتحويل الخارجي، لذلك مثل هذا السبب الرئيس والحقيقي وراء التفاوت الكبير بين سعر الصرف والسعر في السوق الموازي.

وكما في جدول (13) وعلى النحو الاتي:

جدول (13) ابرز الأسباب الفعلية والحقيقية التي تقف خلف الزيادة والتفاوت بين السعر الرسمي والسوق الموازي للدولار

الأسباب الفعلية	ت	%
أسباب فنية تتعلق بالتحويلات المالية	500	47,26%
العقوبات الامريكية على المصارف الاهلية	196	18,53%
تهريب الدولار الى خارج العراق	177	16,73%
سوء الإدارة المالية والنقدية	130	12,29%
أسباب سياسية تتعلق بالنفوذ الخارجي والداخلي	23	2,17%
عدم الدخول الى المنصة الالكترونية	12	1,13%
ضعف المنتوج المحلي وتضخم الاستيراد	12	1,13%
مضاربات التجار ورجال الاعمال	8	0,76%
المجموع	1058	100%

شكل (13) ابرز الأسباب الفعلية والحقيقية التي تقف خلف الزيادة والتفاوت بين السعر الرسمي والسوق الموازي للدولار

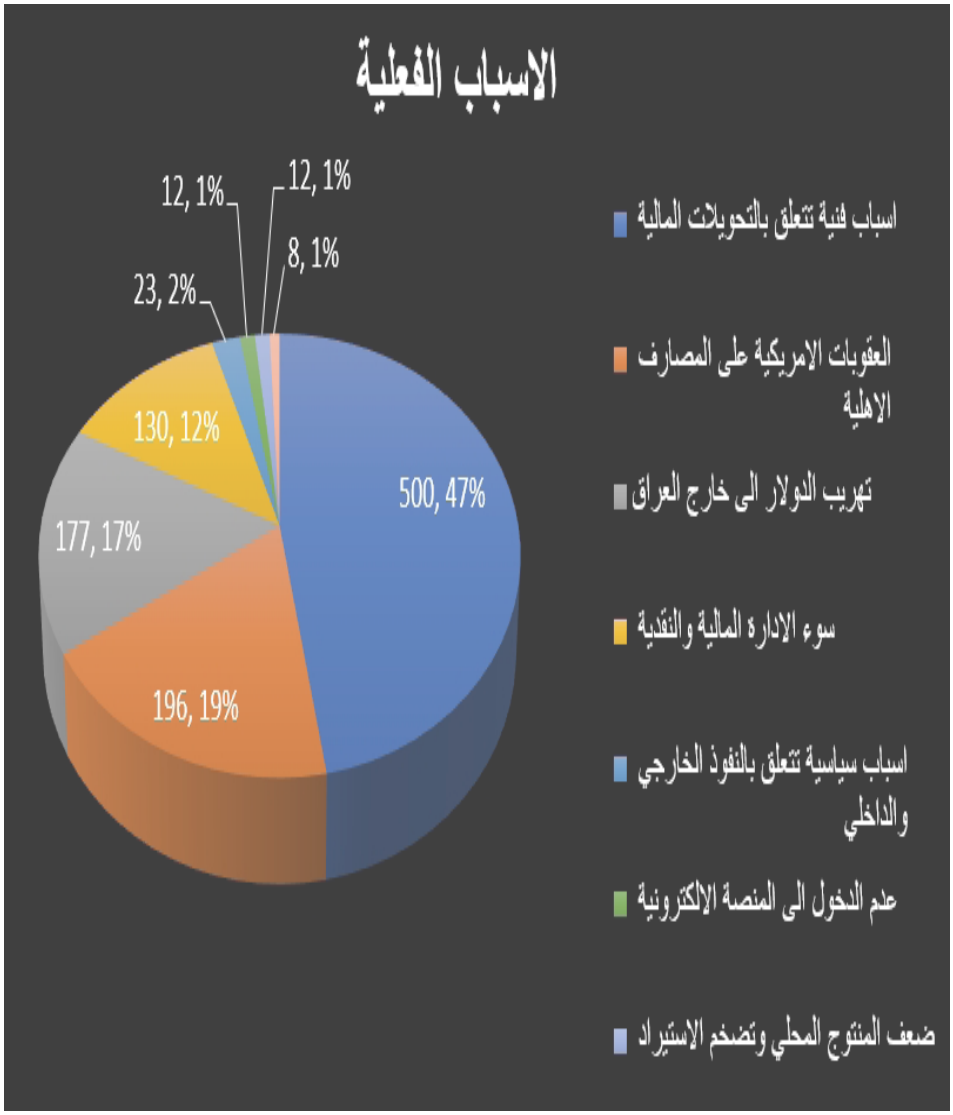

إحدى عشر: رؤية المشاركين في الاستطلاع لمستقبل قيمة الدينار العراقي في ظل تحرر السوق الموازي

1- حيث يرى قرابة نصف العينة من المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالشأن الاقتصادي والمالي **أن قيمة قيمة الدينار العراقي سوف تتراجع.**

2- بينما يرى (4.21%) **أن قيمة الدينار العراقي سوف تتحسن.**

أما النتائج والاجابات الاخرى فقد تحددت على النحو الاتي :

أ- مزيد من التذبذب بقيمة الدينار العراقي بنسبة (17.6%)
ب- قيمة الدينار العراقي تبقى كما هي بنسبة (16.2%)

ويلاحظ من بيانات الجدول والإحصاءات المرتبطة به أن المبحوثين ينظرون الى موضوع او مستقبل قيمة الدينار العراقي في ظل تحرر السوق الموازي بأنه يتجه نحو وجود فوارق كبيرة جداً لاسيما مع وجود جهات مستفيدة من هذا الوضع القائم وسط وجود فوارق كبيرة بين سعر صرف الدولار في البنك المركزي العراقي وبين سعره في السوق الموازي وهذا التفاوت الكبير والفوارق الكبيرة تشكل إشكالية كبيرة وواضحة بين الطرفين .
وكما في الجدول (14) وعلى النحو الاتي :

جدول (14) رؤية المبحوثين المشاركين في الاستطلاع بشأن مستقبل قيمة الدينار العراقي في ظل تحرر السوق الموازي

نظرة المبحوثين	ت	%
تتراجع قيمة الدينار العراقي	224	44,8%
تتحسن قيمة الدينار العراقي	107	4,21%
مزيد من التذبذبات بقيمة الدينار العراقي	88	17,6%
قيمة الدينار العراقي تبقى كما هي	81	16,2
المجموع	500	100%

شكل (14) رؤية المبحوثين المشاركين في الاستطلاع بشأن مستقبل قيمة الدينار العراقي في ظل تحرر السوق الموازي

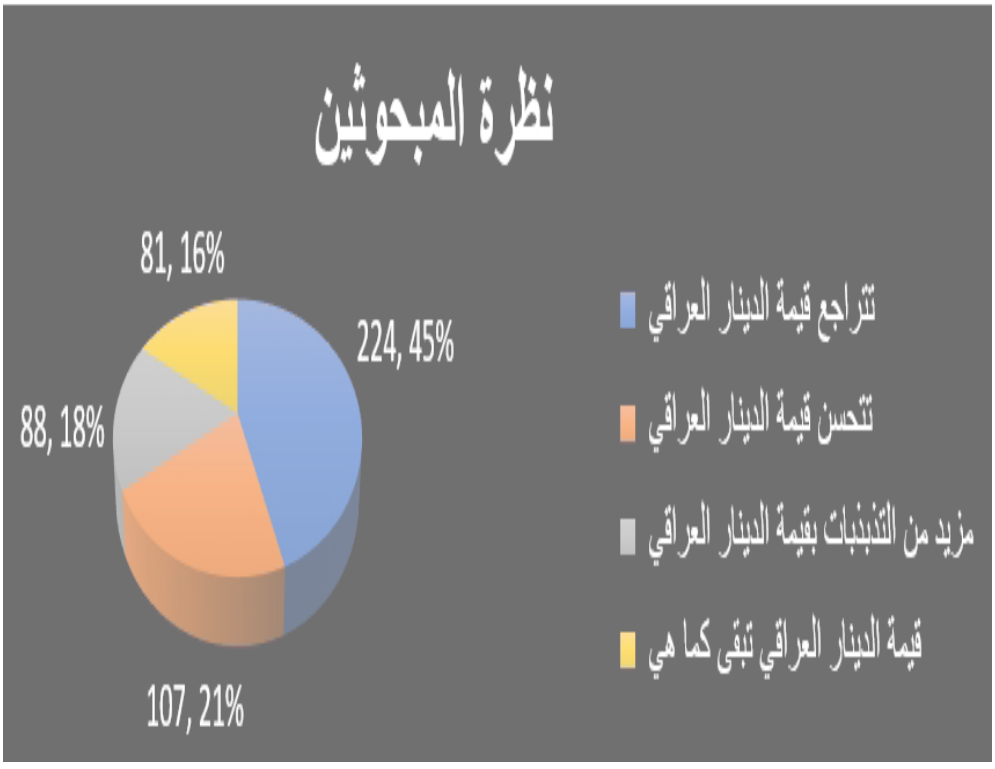

اثنتا عشرة/ مدى وجود تأثيرات على اقتصاد المواطن العراقي بسبب هيمنة السوق الموازي

الاتفاق الواضح والتأييد الكبير وبنسبة (82.8%) لوجود تأثيرات مباشرة على اقتصاد المواطن العراقي بسبب هيمنة السوق الموازي بينما جاءت الإجابات الاخرى وبنسب قليلة تباعاَ وعلى النحو الآتي:

(ربما) بنسبة (7%)، و(لا) بنسبة (6.2%)، و(الى حد ما) بنسبة (4%).

ويلاحظ من بيانات الجدول أن هناك تفاوتًا واضحًا في الإجابات مقابل التأييد والاتفاق الواضح بشأن وجود بعض التأثيرات على اقتصاد المواطن العراقي في ظل هيمنة السوق الموازي ومبادراته في تسعيرة المواد الغذائية والمواد الأخرى على وفق سعر صرف الدولار في ذلك السوق والذي يمثل السيطرة الحقيقية للأسعار الخاصة بالمواطن من قبل السوق الموازي وسط غياب واضح للمنتجات الحكومية من الأغذية والمواد الأخرى وغياب خطط التنمية واستثمار الزراعة والصناعة والتجارة في العراق بشكل مناسب .

وكما في الجدول (15) وعلى النحو الآتي :

جدول (15) مدى وجود تأثيرات على اقتصاد المواطن العراقي بسبب هيمنة السوق الموازي

مدى وجود تأثيرات	ت	%
نعم	414	82,8%
ربما	35	7%
لا	31	6,2%
الى حد ما	20	4%
المجموع	500	100%

شكل (15) مدى وجود تأثيرات على اقتصاد المواطن العراقي بسبب هيمنة السوق الموازي

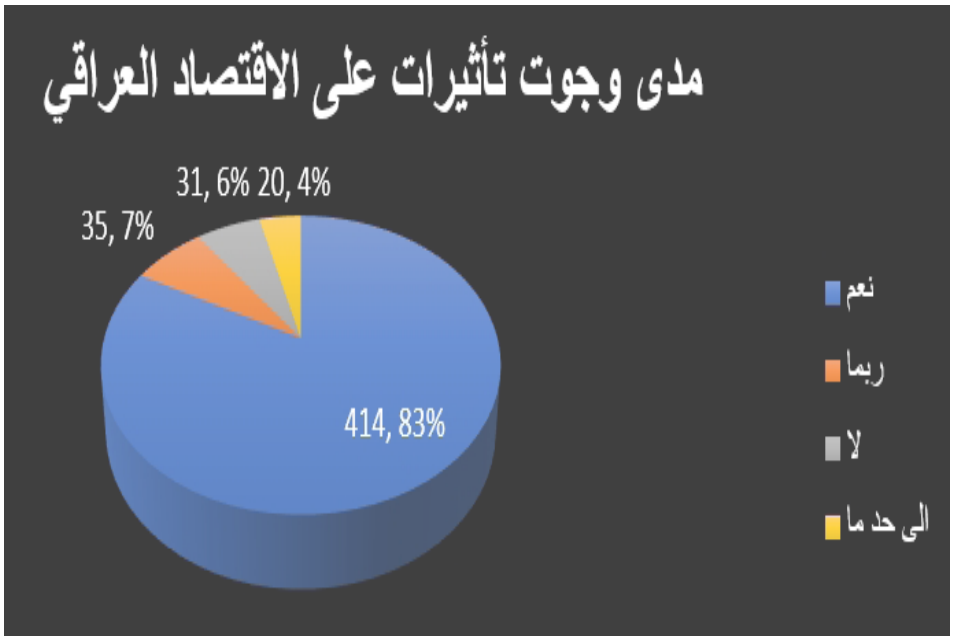

ثلاث عشرة/ تقويمات المبحوثين بشأن العلاقة بين المواطن والدولة في ظل هيمنة السوق الموازي وانخفاض قيمة الدينار العراقي

حيث يرى قرابة (82%) من المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين أن العلاقة بين المواطن والدولة في ظل هيمنة السوق الموازي وانخفاض قيمة الدينار العراقي تراوحت بين (علاقة متوترة وكذلك علاقة سلبية)، بينما يرى (9.4%) منهم أنها (علاقة مستقرة)، و(9%) يرى أنها (علاقة تقليدية) .

وكما يلاحظ من بيانات الجدول أن أغلب أنواع العلاقات بين المواطن والدولة تكون في أغلب حالاتها (علاقة متوترة او سلبية) او (تقليدية) لاسيما وان الفوارق الحقيقية في أسعار السوق الموازي بدأت تلقي بظلالها على

أعباء المواطن العراقي في حياته اليومية واستقرارها في ظل عدم وجود حلول ناجعة من الحكومة العراقية لوقف هذا التدهور الحاصل في أسعار المواد التي لها علاقة بسعر صرف الدولار مقابل الدينار.

حيث يلاحظ أن تلك العلاقة تتناسب بشكل عكسي مع علاقة الدولة بالمواطن فكلما انخفض سعر الدينار العراقي مقابل الدولار كلما كانت العلاقة (سلبية وغير مستقرة ومتوترة).

ينظر جدول (16) وعلى النحو الآتي:

جدول (16) تقويمات المبحوثين لمستقبل العلاقة بين المواطن والدولة في ظل هيمنة السوق الموازي وانخفاض قيمة الدينار

مستقبل العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
علاقة متوترة	208	41.6%
علاقة سلبية	200	40%
علاقة تقليدية	47	9.4%
علاقة مستقرة	45	9%
المجموع	500	100%

شكل (16) تقويمات المبحوثين لمستقبل العلاقة بين المواطن والدولة في ظل هيمنة السوق الموازي وانخفاض قيمة الدينار

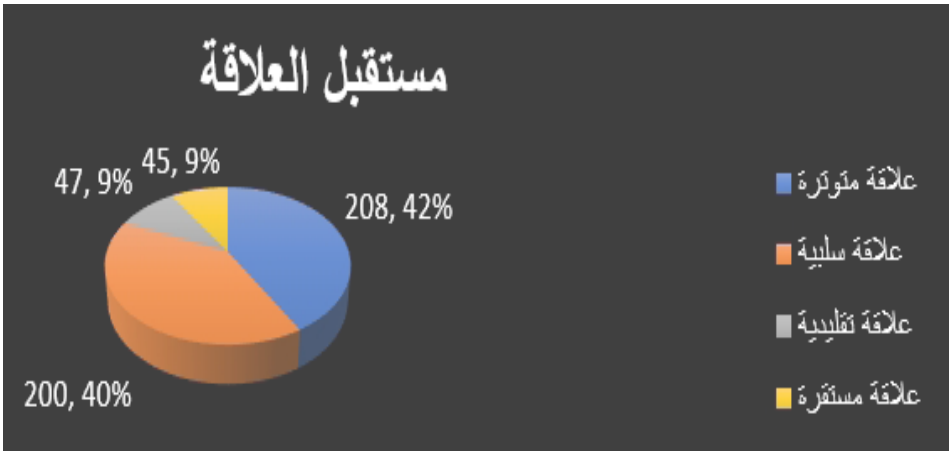

أربع عشرة/ مدى توقع المبحوثين بشأن نشوء أزمات بين المواطن والحكومة الحالية بسبب أزمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار وهيمنة السوق الموازي

1- حيث يتوقع قرابة (78,6%) من العينة المشاركة في الاستطلاع نشوء أزمات فعلية بين المواطن والحكومة الحالية بسبب أزمة انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار وهيمنة السوق الموازي.

2- بينما جاءت النتائج الاخرى بشأن إجابات المبحوثين تباعا وعلى النحو الآتي: **(ربما)** بنسبة (12,4%)، و**(لا)** بنسبة (9%).

ويلاحظ من بيانات الجدول أن المبحوثين يعتقدون بنشوء أزمات متعاقبة بين المواطن والحكومة الحالية لعدم وجود حلول ناجعة من قبل الحكومة لوقف انخفاض سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لاسيما مع التدهور اليومي الحاصل بحياة المواطن والمجتمع العراقي وكل ما يتعلق به من سبل العيش الكريم .

وكما في جدول (17) وعلى النحو الآتي:

جدول (17) مدى توقع المبحوثين بشأن نشوء أزمات فعلية بين المواطن والحكومة الحالية بسبب أزمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار وهيمنة السوق الموازي

مدى التوقع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	393	78.6%
ربما	62	12.4%
لا	45	9%
المجموع	500	100%

شكل (17) مدى توقع المبحوثين بشأن نشوء أزمات فعلية بين المواطن والحكومة الحالية بسبب أزمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار وهيمنة السوق الموازي

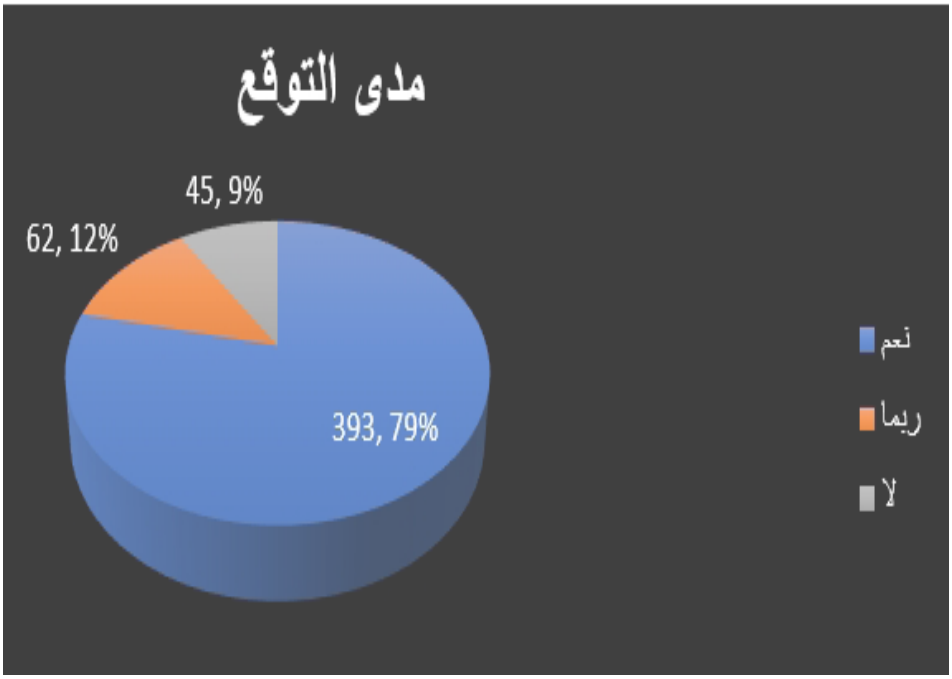

خمس عشرة/ أهم العوامل المؤثرة التي لها دور في تخفيف الأزمة وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي للدولة وسعر السوق الموازي

1- حيث حدد (40,08%) من المشاركين في الاستطلاع أن أهم عامل مؤثر له دور واضح في تخفيف الأزمة وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعر السوق الموازي كان عامل (**زيادة السيولة النقدية من الدولار الامريكي**).

2- وكذلك عامل (**زيـادة السيولة النقدية من الدينار العراقي**) وبنسبة (25,34%).

3- بينما جاءت النتائج الخاصة بإجابات المبحوثين وعلى النحو الآتي: **(منع التعامل بالدولار)** بنسبة (22%)، **و(غلق المصارف الأهلية تمامًا)** بنسبة (6,29%)، **و(إقرار الموازنة الثلاثية)** بنسبة (5,89%).
وأخيرا (**غلق نافذة بيع الدولار**) بنسبة (0,39%). 4-

ويلاحظ في بيانات الجدول أن هناك عوامل مؤثرة فعلية تتفق مع مصالح المواطن وكذلك مع مصالح المصارف والبنوك العراقية لذلك جاءت الفئات والعوامل الأخرى بفارق كبير عن العوامل المؤثرة الفعلية في الحياة الاقتصادية وما يتعلق بحياة الفرد والمجتمع وأولوياته. وعلى النحو الآتي وكما في جدول (18):

جدول (18) أهم العوامل المؤثرة التي لها دور في تخفيف الأزمة وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي.

العوامل	التكرار	النسبة المئوية
زيادة السيولة النقدية من الدولار	204	40.8%
زيادة السيولة النقدية من الدينار العراقي	129	25.34%
منع التعامل بالدولار نهائيًا	112	22%
غلق المصارف الأهلية تمامًا	32	6.29%
إقرار الموازنة الثلاثية	30	5.89%
غلق نافذة بيع الدولار	2	0.39%
المجموع	509	100%

شكل (18) أهم العوامل المؤثرة التي لها دور في تخفيف الأزمة وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي

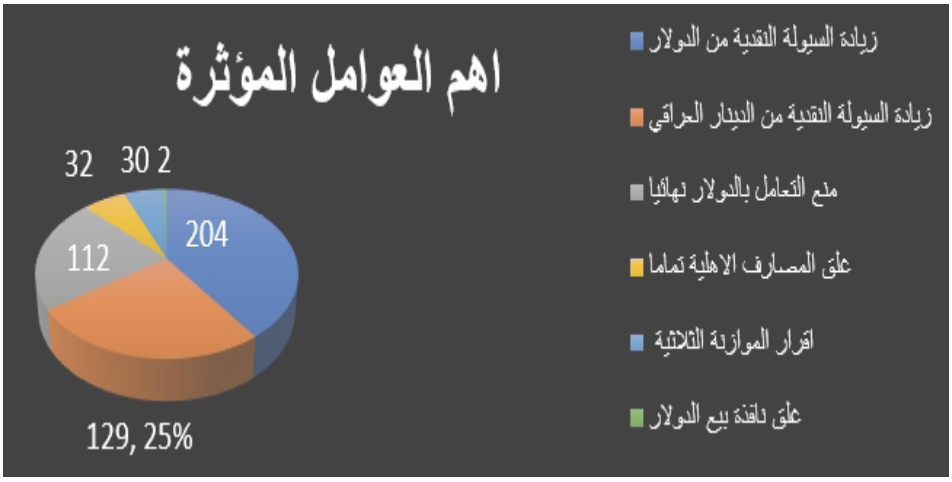

ست عشرة: تحديد المستفيد الحقيقي من نافذة بيع الـدولار وبهذه الكميات الكبيرة

حيث أشار قرابة (40%) من المشاركين في الاستطلاع من المهتمين والمعنيين بالاقتصاد العراقي أن المستفيد الحقيقي من نافذة بيع الدولار وبهذه الكميات الكبيرة هي **(الأحزاب السياسية)**، وكذلك **(التجار ورجال الأعمال)** بنسبة (21.33%).

وجاءت الإجابات الأخرى بشأن النتائج الخاصة بالجهات المستفيدة تباعًا وعلى النحو الآتي : **(المصارف الاهلية)** بنسبة (20.16%)، و**(الحكومة الحالية ومؤسساتها)** بنسبة (18%)، و**(المواطن والأسرة العراقية)** بنسبة (0.78%).

وتبين بيانات الجدول وإحصاءاته أن المستفيد الحقيقي والفعلي من تدهور سعر صرف الدولار العراقي مقابل الدولار الأمريكي التي يتفق عليها اغلب الجمهور العراقي هي وجود جهات مستفيدة، وأن أعمالها وأنشطتها التجارية لا تتعدى استغلال الفوارق بين سعر الدولار مقابل الدينار العراقي التي وصلت الى أكثر من (35) نمرة، والتي تمثل أرباحًا طائلة، لم يصل إليها الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي منذ قبل عام 2003 .

وكما في جدول (19) وعلى النحو الآتي :

جدول (19) ابرز الجهات المستفيدة الحقيقية من نافذة بيع الدولار وبهذه الكميات

الجهة المستفيدة	التكرار	النسبة المئوية
الأحزاب السياسية	203	39.37%
التجار ورجال الأعمال	109	21.33%
المصارف الأهلية	103	20.16%
الحكومة الحالية ومؤسساتها	92	18%
المواطن والأسرة العراقية	4	0.78%
المجموع	511	100%

شكل(19) ابرز الجهات المستفيدة الحقيقية من نافذة بيع الدولار وبهذه الكميات

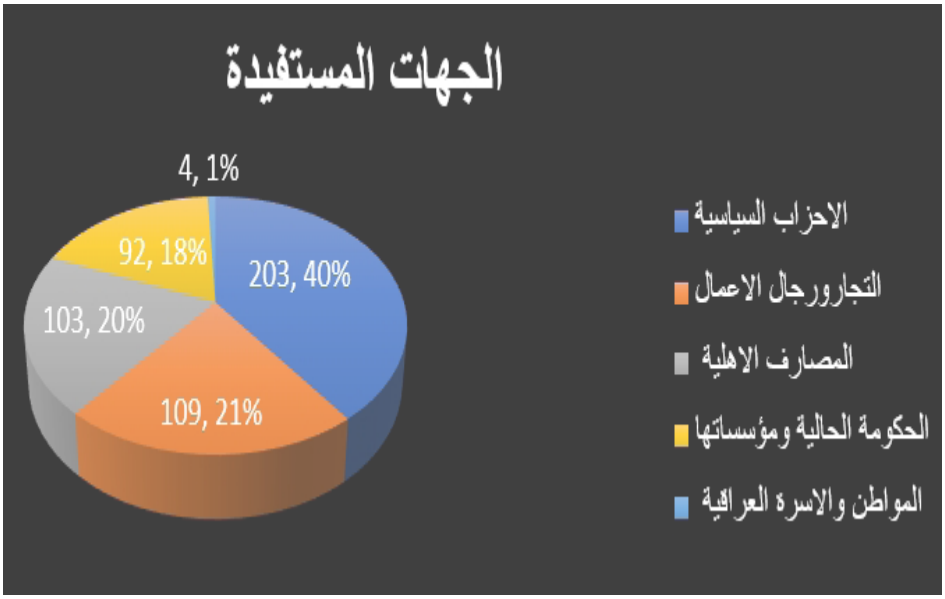

سبعة عشر: أبرز دوافع وأهداف زيادة نفوذ البنك الفدرالي الأمريكي على الاقتصاد والمال العراقي

1- حدد (37.10%) من المشاركين في الاستطلاع أن أبرز دوافع وأهداف زيادة نفوذ البنك الفدرالي الأمريكي على الاقتصاد والمال العراقي هو دافع (**تقييد التبادل التجاري بين العراق وايران**).

2- وكذلك هدف (**الهيمنة على ثروات واقتصاد العراق**) بنسبة (29.19%) وجاءت الدوافع والأهداف الأخرى في إجابات المبحوثين ونتائجها وعلى النحو الآتي:

أ- (**تحديد نفوذ السياسيين المتنفذين**) بنسبة (18.2%).

ب- و(**إفادة دول الجوار عدا إيران**) بنسبة (5.77%).

ج- و(**المحافظة على اقتصاد العراق**) بنسبة (5.23%).

د- و(**تنظيم حركة الاموال العراقية**) بنسبة (4.32%).

وتبين بيانات ومعلومات الجدول وجود أهداف ودوافع عدة تحول دون استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدينار وتزايد نفوذ البنك الفدرالي الأمريكي على الاقتصاد والمال العراقي لاسيما في وجود عوامل كثيرة أخرى تمثل الفساد المالي والإداري وعدم تنظيم حركة التجارة في العراق فضلاً عن وجود عوامل داخلية وخارجية تحاول الإدارة الأمريكية زيادة نفوذها على المال العراقي بدوافع غير مصلحته تدخل في إطار الاستفادة من المال العراقي والاقتصاد العراقي في عمل بعض البنوك الأمريكية أو المساعدة لها في الدول القريبة والإقليمية.

وكما في جدول(20) أدناه.

جدول (20) ابرز دوافع وأهداف زيادة نفوذ البنك الفدرالي الأمريكي على الاقتصاد والمال العراقي

الدوافع والاهداف	ت	%
تقييد التبادل التجاري بين العراق وإيران	207	37,3%
الهيمنة على ثروات واقتصاد العراق	162	29,19%
تحييد نفوذ السياسيين العراقيين المتنفذين على المال العراقي	101	18,2%
افادة دول الجوار عدا إيران	32	5,77%
المحافظة على الاقتصاد العراقي	29	5,23%
تنظيم حركة الأموال العراقية	24	4,32%
المجموع	555	100%

شكل (20) ابرز دوافع وأهداف زيادة نفوذ البنك الفدرالي الأمريكي على الاقتصاد والمال العراقي

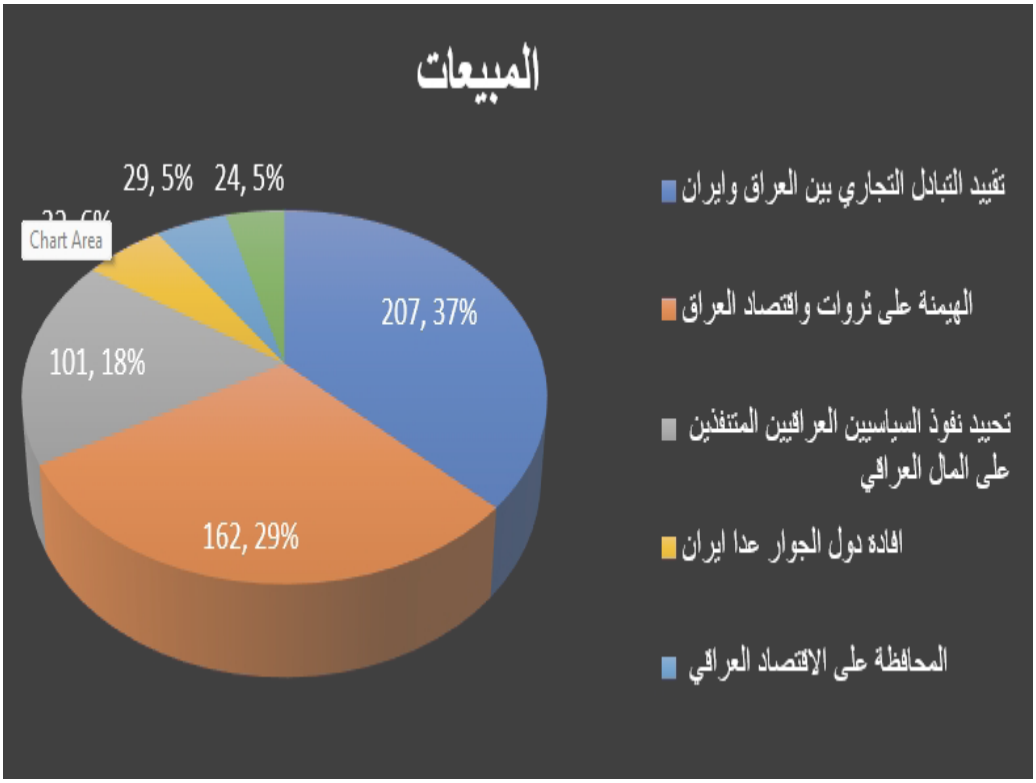

ثمان عشرة/ أهم الصعوبات والمعوقات التي تقف وتواجه الحكومة العراقية في تقليل الفروقات بين السعر الرسمي والسوق الموازي للدولار

حيث بين قرابة (42%) من المشاركين في الاستطلاع أن من أبرز الصعوبات والمعوقات التي تقف او تواجه الحكومة العراقية في تقليل الفروقات بين السعر الرسمي والسوق الموازي للدولار هو (عدم قدرة البنك المركزي العراقي على تثبيت سعر صرف الدولار)، وكذلك (قدرات السوق الموازي المالية الكبيرة جدا) بنسبة (20%).

وجاءت الصعوبات الأخرى التي حددتها إجابات المبحوثين وعلى النحو الآتي: (وجود عدد كبير من المصارف والبنوك والصيرفات الأهلية) بنسبة (18,83%)، و(فشل في إدارة الاقتصاد وخطط التنمية) بنسبة (16,12%)، و(عدم معرفة التجار باستخدام البوابة الالكترونية) بنسبة (3,11%).

وكما يلاحظ من بيانات الجدول اأن أغلب الصعوبات التي ذكرت تنامت وأصبحت من العوامل الرئيسة في عمل السوق الموازي للدولار ومن الصعب تجاوزها او الحد منها كونها تتعلق بالعمل اليومي لمنظومة تحويل الدينار مقابل الدولار او العمل في نظام الحوالات الخارجية.

وكما هو في جدول (21) وعلى وفق الآتي:

جدول (21) أهم الصعوبات والمعوقات التي تقف او تواجه الحكومة العراقية في تقليل الفروقات بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

الصعوبات	ت	%
عدم قدرة البنك المركزي العراقي على تثبيت الدولار	216	41,94%
قدرات السوق الموازي المالية كبيرة جدا	103	20%
وجود عدد كبير من المصارف والبنوك والصيرفات الاهلية	97	18,83%
فشل في إدارة الاقتصاد وخطط التنمية	83	16,12%
عدم معرفة التجار باستخدام البوابة الالكترونية	16	3,11%
المجموع	515	100%

شكل (21) أهم الصعوبات والمعوقات التي تقف او تواجه الحكومة العراقية في تقليل الفروقات بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

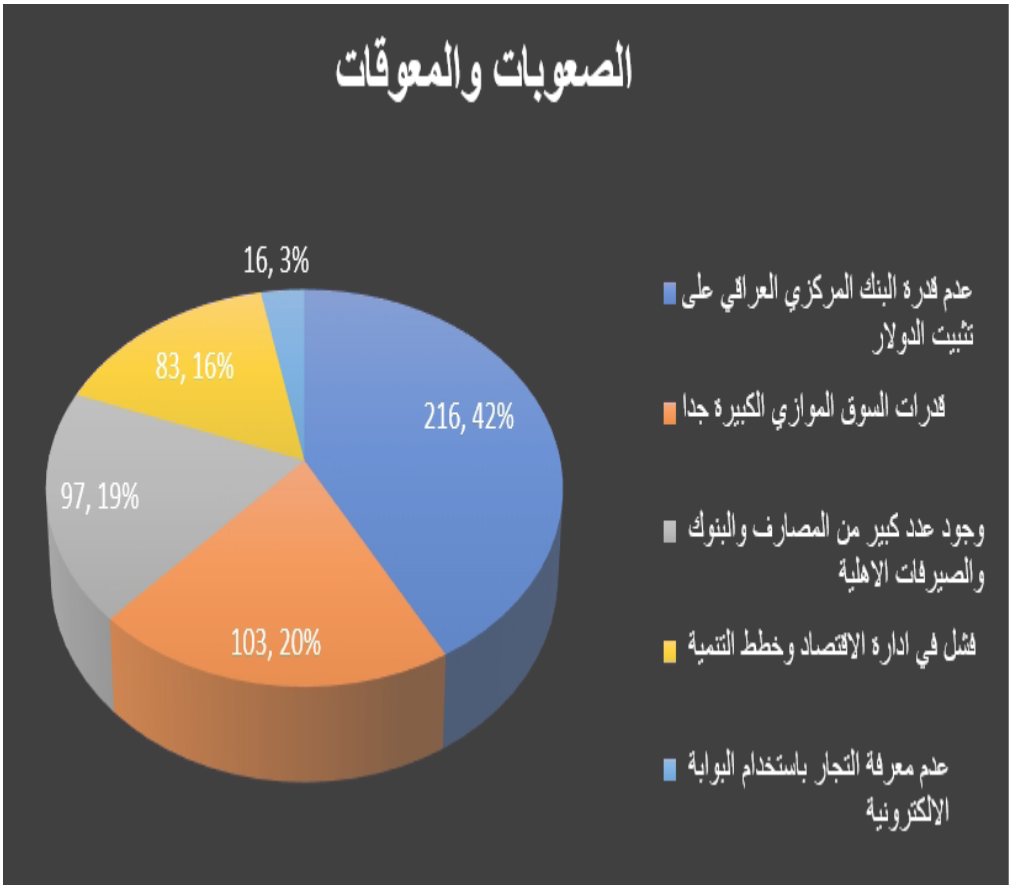

---تم بفضل الباري تبارك وتعالى---

مركز الفيض العلمي
لاستطلاعات الرأي والدراسات المجتمعية
«نبذة تعريفية»

- **النشأة:**

في خضم التغيرات الحاصلة في وسائل الاتصال والمعلوماتية على خلفية الثورة العلمية الثالثة، واتساقاً مع ما يشهده بلدنا العزيز من بناء لنظام سياسي واقتصادي جديد على اعتاب نظام شمولي، وانطلاقاً من الحرية والديمقراطية، وما تحمله من حرية التعبير والتفكير، ولما كانت معظم البلدان التي لها تاريخ في البناء الديمقراطي تعتمد على مراكز استطلاعات الرأي في الاستدلال على توجهات الجمهور إزاء مختلف القضايا السياسية والاجتماعية، وهو ما يوفر لصناع القرار قبل متخذيه معرفة طبيعة هذه التوجهات وبالتالي استشراف مستقبل الحياة العامة والسياسية فضلا عن الاجتماعية وسائر مجالات الحياة.

تم تأسيس **مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية**، عام 2011 كـ مركز علمي يختص بهذا النوع من الاهتمام، ونشير الى أن المركز يتمتع بالشخصية المعنوية، ولديه إجازة رسمية ومسجل في مؤسسات المجتمع المدني في دائرة المنظمات غير الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء، كما يتضح في الكتاب الرسمي ذي العدد (637) في 2012/4/26.

العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية
E-mail: faidhc4@gmail.com
07810361021

الاهتمامات الرئيسة

يهتم المركز بإجراء استطلاعات للرأي العام وكذلك الدراسات المجتمعية، حيث لديه قرابة (140) استطلاعًا ودراسة (عامًا وخاصًا) في شتى المجالات، منها السياسية والإعلامية والاجتماعية والأمنية والتربوية والتعليمية والاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى.

وهناك كثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومراكز البحوث فضلا عن القنوات الفضائية والاعلامية أبدت رغبتها ورحبت بفكرة التعاون والعمل المشترك بإجراء استطلاعات ودرسات مشتركة مع مركزنا.

- **رسالة المركز:**

تتمثل رسالتنا بتوفير معلومات واحصاءات وحقائق ودراسات لمن يهمه الأمر والتعرف إلى ما يلي:

1. اتجاهات الجمهور نحو قضايا محددة.
2. التنبؤ بالاتجاهات بحسب الفئات العمرية والتعليمية.
3. درجات التفاعل مع الوضع القائم (الحكومة, الخدمات, السياسات الدولية، بعض القرارات، البناء الاجتماعي، تأثيرات الرأي، الخ....).

07810361021 E-mail: faidhc4@gmail.com العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية

4. الوقوف على الأولويات والافضليات بالنسبة للجمهور (المجتمع المستهدف).
5. معرفة الرأي العام الكامن وقوته التعبيرية.

- **الأهداف:**

يمكن تلخيص أهداف مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية بما يلي:

1. قياس الموقف العام تجاه قضية ما.
2. إجراء المقارنات (المتغيرات) في الرأي العام إزاء قضية محددة تبعا لمتغير معين (تصريح، قرار، حراك سياسي)
3. توفير تغذية عكسية لصناع القرار في القطاعين العام والخاص.
4. إثراء البرامج والأبحاث والدراسات ببيانات مسحية.

- **الخدمات التي يقدمها مركز الفيض العلمي لإستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية:**

يتميز مركزنا بتنوع القضايا التي يتناولها في دراسة وقياس الرأي العام وفي المجالات التالية:

1. في المجال الاعلامي. 2. في المجال السياسي. 3. في المجال الاجتماعي. 4. المجال النفسي . 5. المجال الأكاديمي .6. المجال التربوي التعليمي. 7. المجال الاقتصادي 8. المجال الامني

العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية
E-mail: faidhc4@gmail.com
07810361021

- **الوسائل التي من خلالها يتم تحقيق أهدافنا:**

1. وضع الأهداف من عملية الاستطلاع أو الدراسة.
2. المهنية في الأداء.
3. بناء استمارات الاستطلاع على وفق الأهداف.
4. السلوك العلمي في عملية الشمول والتوزيع والتبويب والإحصاء والدراسة.
5. الموضوعية في التحليل.
6. الوصول الى حقائق واستنباطات.
7. استثمار تلك الحقائق والاستنباطات.
8. الخروج بتوصيات ودراسات فاعلة.

- **وحدات المركز (الهيكلية):**

أولاً: وحدات المركز (الهيكلية المتوافرة).

1. مدير المركز.
2. هيئة استشارية
3. وحدة الطباعة والتنضيد
4. وحدة ادخال البيانات (spss)
5. وحدة التحليل الاحصائي (spss)

07810361021 E-mail: faidhc4@gmail.com العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

ت	عنوان الاستطلاع	السنـــة
1	اتجاهات المواطنة في العراق	2011
2	الرأي العام السائد بين العراقيين بشأن المواقف السياسية والشعبية من بناء الكويت لميناء مبارك	2012
3	رأي النخب العراقية بطبيعة التدخلات التركية بالشأن العراقي	2012
4	إتجاهات الرأي العام العراقي بشأن علاقة إقليم كردستان بالحكومة المركزية العراقية	2012
5	إستطلاع الرأي العام حول التحريض والعنف الإعلامي	2012
6	الرأي العام تجاه سحب الثقة عن رئيس الوزاء	2012
7	قياس مقروئية الكتاب الديني في العراق	2013
8	آراء الشارع العراقي إزاء ترشيح رئيس الـوزراء (نوري المالكي) لولاية ثالثة	2013

العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية
E-mail: faidhc4@gmail.com
07810361021

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

9	ثقة العراقيين بنتائج انتخابات مجالس المحافظات ورأيهم بشأن دور المفوضية في العملية الانتخابية	2013
10	أولويات العراقيين في المرحلتين الراهنة والمقبلة	2013
11	آراء الشارع العراقي بعودة القوات العسكرية الأمريكية إلى العراق	2013
12	أولويات الجمهور العراقي إزاء مضامين القنوات الفضائية المفضلة	2013
13	اتجاهات الرأي العام العراقي إزاء انتخابات مجالس المحافظات السابقة والمقبلة	2013
14	مقروئية جريدة المراقب العراقي	2013
15	مقبولية إقامة الأقاليم لدى العراقيين	2014
16	آراء الشارع العراقي بشأن مرتكزات التصويت السياسي في العراق	2014

07810361021 E-mail: faidhc4@gmail.com العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

17	آراء العراقيين واتجاهاتهم إزاء الانتخابات البرلمانية المقبلة 2014	2014
18	آراء الحشد الشعبي ومواقفهم من تلبية نداء المرجعية والتطوع وفق فتوى الجهاد الكفائي (المعوقات والمقترحات)	2014
19	آراء العراقيين ومواقفهم إزاء مساعدات التحالف الدولي لداعش	2015
20	آراء العراقيين ومواقفهم من الهجرة إلى أوروبا	2015
21	آراء المهاجرين العراقيين ومواقفهم إزاء هجرتهم الى أوروبا	2015
22	تقويم النخب الأكاديمية والعلمية والمهنية لاقتصاد محافظات الوسط والجنوب	2015
23	الإصلاحات كما يراها الشارع العراقي	2016
24	تَنبؤاتُ العراقيين وتَوقعاتُهم لما بَعد عَام (2020) بشأن بَعْض القَضَايا والجهات والشَّخْصيات في السَّاحة العراقية	2016

العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية
E-mail: faidhc4@gmail.com
07810361021

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

25	آراء الطلبة ومواقفهم من بعض المشكلات والظواهر داخل المؤسسة التعليمية (الحرم الجامعي)	2016
26	اتجاهات العراقيين ومواقفهم إزاء النزاعات العشائرية المسلحة	2016
27	الرأي السائد بين اوساط المجتمع الكركوكي بشأن مستقبل محافظتهم	2017
28	تصورات العراقيين واتجاهاتهم نحو ورقة التسوية السياسية	2017
29	مؤشرات في رغبات وميول الجمهور العراقي إزاء بعض القضايا في الانتخابات المقبلة	2017
30	آراء المجتمع البغدادي ومقترحاتهم لحفظ أمن العاصمة	2017
31	مؤشرات في الانتخابات المقبلة (مواقف واتجاهات)	2018
32	التعليم الحكومي والأهلي في بغداد كما يراه المتخصصون وأولياء الأمور	2018

07810361021 E-mail: faidhc4@gmail.com العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

33	المجمعات التجارية الحديثة (المولات) كما يراها المواطن العراقي	2018
34	اتجاهات العراقيين ومواقفهم تجاه الانفتاح السعودي الأخير	2018
35	أزمة المياه ومستقبل العراق» الاسباب والآثار» في ضوء آراء النخب العراقية	2018
36	المصارف الاهلية ودورها في الحركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق	2018
37	مواقع التواصل الاجتماعي وجيوشها الالكترونية	2018
38	آراء العراقيين ومواقفهم تجاه التواجد العسكري الامريكي	2019
39	قناة mbc Iraq	2019
40	التظاهرات والاحتجاجات في العراق / مؤشرات ومواقف	2019
41	مؤشرات في مواجهة امريكا مع ايران ودور العراق فيهما	2019

العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية
E-mail: faidhc4@gmail.com
07810361021

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

42	زيارات المسؤولين العراقيين السرية والعلنية الى اسرائيل «اراء ومواقف»	2019
43	الاتفاقية العراقية الصينية	2020
44	العملية التعليمية في العراق	2020
45	التواجد الاميركي في العراق	2020
46	الحوار العراقي الاميركي	2020
47	استبيان حول آراء العراقيين ومواقفهم من تطبيق قانون المرور العام الجديد رقم (9) لسنة 2019	2020
48	اتجاهات العراقيين ومواقفهم ازاء تكليف الكاظمي بتشكيل الحكومة	2020
49	العملية التربوية والتعليمية (القرارات ، والتعليمات) الجارية بالعراق في ظل جائحة كورونا (أراء ، ومواقف)	2020
50	التقييم والرضا الشعبي تجاه أداء مصطفى الكاظمي وحكومته وادارتهما للأزمات(مؤشرات ومواقف)	2020

07810361021 E-mail: faidhc4@gmail.com العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

51	الاتفاق الاماراتي _الاسرائيلي ((كما يراه الجمهور العربي))	2020
52	اقتصاديات الأسرة العراقية في ظل جائحة كورونا وتهاوي اسعار النفط (آراء – وحقائق)	2020
53	النزاع الدولي والاقليمي على ليبيا كما يراه الجمهور العربي	2020
54	خطاب السيد مقتدى الصدر الى بنيامين نتنياهو	2020
55	تعيينات الكاظمي الاخيرة للدرجات الخاصة	2020
56	الربط السككي وميناء الفاو الكبير	2020
57	تنبؤات العراقيين ببعض مجالات حياتهم اليومية للعام المقبل (2021م)	2020
58	مؤشرات في الانتخابات النيابية المقبلة 2021م	2020
59	استثمار صحراء غرب العراق من قبل السعودية	2021

العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية
E-mail: faidhc4@gmail.com
07810361021

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

60	مؤشرات وملامح الصحة العامة في العراق	2021
61	الاستهداف الأمريكي للحشد الشعبي "المقاصد ومقترحات المواجهة	2021
62	التعليم الإلكتروني والتقليدي (اراء -تقييمات- مواقف)	2021
63	(الرئيس إبراهيم رئيسي)	2021
64	اتجاهات الشارع العراقي إزاء الانتخابات المقبلة 2021	2021
65	انتخابات مرشحي حركة سياسية خاصة	2021
66	أداء بعثة الأمم المتحدة في العراق للاعوام (2019-2021)	2021-2022
67	قرارات المحكمة الاتحادية الأخيرة «مواقف واراء»	2022
68	الحرب الروسية - الأوكرانية من منظور عراقي	2022

07810361021 E-mail: faidhc4@gmail.com العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

69	قانون تجريم التطبيع	2022
70	الازمات الكبرى ومرحلة ما بعد الانسداد السياسي في العراق	2022
71	ظاهرة ازدياد حالات الطلاق في العراق	2022
72	أولويات تحقيق التهدئة السياسية	2022
73	الاختناق المروري في بغداد	2022
74	تقييم أداء المؤسسات الصحية في العراق	2022
75	حركة سياسية خاصة - أفكار تطويرية	2023
76	السجون العراقية (دراسة استطلاعية على عينة من ذوي السجناء والمعتقلين)	2023
77	ازمة ارتفاع سعر الدولار وتأثيرها على السوق المحلية	2023

العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية
E-mail: faidhc4@gmail.com
07810361021

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة 2023

78	اراء العراقيين ومواقفهم من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي	2023
79	نظرة في اتجاهات الشباب وطموحاتهم	2023
80	أولويات الشباب العراقي واتجاهاتهم نحو بعض القضايا السياسية	2023
81	زعامة المكون السني في العراق للسنوات الخمس المقبلة (استطلاع رأي لبعض المناطق في العراق)	2023
82	مؤشرات في أداء السيد رئيس الوزراء وحكومته للشهور الستة الماضية	2023
83	القوة الناعمة والغزو الثقافي في أفلام ومسلسلات الأنمي والألعاب الالكترونية	2023
84	مواقف وردود أفعال الشارع العراقي إزاء تدخل المقاومة الإسلامية في العراق لمساندة أهالي غزة في حرب طوفان الاقصى	2023
85	السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق «خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني»	2023

07810361021 E-mail: faidhc4@gmail.com العراق- بغداد - الكرادة - عرصات الهندية / مجاور قناة الاتجاه الفضائية